



نموذج وقف الكربون في إندونيسيا

إطار استثماري قائم على الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي لدعم الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات

Yahya Abdul Azies; Ragil Diwandaru; Muhammad Faishal Yassar

التفريق القضائي في مسألة عدم الوفاء بالنفقة الباطنية بسبب عيب في الجهاز التناسلي للزوج

(تحليل لقرار المحكمة الدينية بسينغيتي رقم Pdt.G/2012/PA.Sgt/259)

Abdul Rahman Ramadhan

زكاة أسهم الشركة

دراسة مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م

Amelia Ersa Rahmadiyah

اشتراط التأييد في الوقف في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم 41 سنة 2004

Zahratul Fitriyah; Akhmad Husaini

الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم 41 سنة 2004

Ahmad Nauffal Kurniawan



Al-Mawaddah

Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

المجلد الأول العدد الأول، يونيو ٢٠٢٥

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

East Java - Indonesia

رئيس التحرير

Akhmad Husaini, B.A., M.H.

الهيئة المحكمة

Dr. Isnain La Haritsi, M.A.

M. Hafid Mahmudi, M.Pd.

Yusdi Haq, B.A., M.H.

Moch. Danu Kurniadi, M.Pd.

Mohammad Firmansyah, M.Pd., M.H.

Ahmad Supiannor, S.H.

هيئة التحرير

Faishal Wofiasandy, S.H., M.H.

Abdul Rahman Ramadhan, S.Ak.

Muhammad Ilyas B.A., M.Ag.

Fahmi Faruqi B.A.

Bayu Pratomo, S.Pd., S.H.

Siti Nazla Raihana, S.H.

Yahya Rian, S.S.

عنوان هيئة التحرير

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

JL. MH Thamrin Gang Kepodang No 5 Jember, Jawa Timur -Indonesia

Telp/Fax 0331-326831. Email: al.mawaddah,ejournal@gmail.com

مقدمة

الحمد لله الودود الكريم، الذي يسرّ صدور هذا العدد من مجلة المودة : مجلة الأحكام والاقتصاد الإسلامي للأسرة ، المجلد الأول، العدد الأول، في شهر يونيو سنة ٢٠٢٥م. تصدر مجلة المودة ، بإذن الله، عن هيئة التحرير مرتين في كل عام، في شهري يونيو وديسمبر.

وقد تضمّن هذا العدد خمسة أبحاث علمية في مجالات تتعلق بالأحوال الشخصية بالنفقة والحضانة، والوصية والهبة، وأحكام الميراث، والزكاة والإنفاق والصدقة والوقف.

ونحن في هيئة تحرير مجلة المجالس نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم وشارك في إخراج هذا العدد. نسأل الله أن تكون هذه المجلة إضافة نافعة إلى رصيد المعرفة الإسلامية، وأن ينفع بها الباحثين والمهتمين. آمين.

جمبر، ١٨ يونيو ٢٠٢٥م

رئيس تحرير مجلة المودة

مجلة الأحكام والاقتصاد الإسلامي للأسرة

Akhmad Husaini, B.A., M.H.

دليل كتابة المقالات العلمية

١. تقبل المجلة المقالات ذات الطابع التصوري، ويفضل أن تكون مبنية على نتائج بحوث ميدانية أو مكتبية في نطاق الأحوال الشخصية.
٢. تُكتب المقالة باستخدام برنامج Microsoft Word على ورق بحجم A4، بخط Sakkal Majalla، حجم ١٤، وتباعده ١,٥، ويتراوح طول المقالة بين ١٥ إلى ٢٥ صفحة ويتراوح عدد كلماته بين ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ كلمة.
٣. تتبع المقالة النظامية التالية في الكتابة:
 - أ. العنوان: أن يكون موجزًا، وواضحًا، ومعبرًا عن مضمون البحث.
 - المؤلف: الاسم الكامل، البرنامج الدراسي، المؤسسة، والبريد الإلكتروني.
 - الملخص: يُكتب باللغتين الإنجليزية والعربية، ويتراوح عدد كلماته بين ١٥٠ و ٢٠٠ كلمة لكل منهما.
 - الكلمات الرئيسية: من ٣ إلى ٥ كلمات.
 - أ. المقدمة: تتضمن عرضًا للمشكلة البحثية وأهميتها مدعومة بالإطار النظري والمعطيات التجريبية، ويكون الطرح بأسلوب متدرج من العام إلى الخاص.
 - ب. منهجية البحث: تتضمن وصف المنهج المتبع، من حيث النهج ونوع البحث.
 - ت. النتائج والمناقشة: عرض النتائج في شكل سردي ومنهجي، يركز على التحليل والاكتشافات العلمية في ضوء الإطار النظري المعتمد.
 - ث. الخاتمة: خلاصة موجزة للإجابة عن إشكالية البحث.
 - ج. قائمة المراجع: تتضمن جميع المراجع المستخدمة في البحث.
٤. تُكتب المصطلحات الأجنبية أو المحلية بخط مائل (italic).
٥. تُستخدم الحواشي السفلية لتوثيق المصادر، باستخدام برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو Zotero، بخط Times New Arabic، حجم ١٠، وتباعده مفرد (١). أما المقالات بالعربية فتستخدم خط Sakkal Majalla، حجم ١٤، وتباعده مفرد، وفق النماذج التالية:

^١ محمد الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ج ٣، ص ٤١.

^٢ الزرقاني، شرح الزرقاني، ج ٣، ص ٣٥.

^٣ بصري توجان، "تأثير فكر ابن تيمية على فكر محمد بن عبد الوهاب في مسألة الشرك (دراسة مقارنة)"، المجالس: مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٦م.

^٤ تم الاطلاع عليه في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م. <http://www.sunnah.net>.

^٥ إسكاندار، مقابلة (جمبر، ٢٤ أغسطس ٢٠١٤م)

^٦ تُكتب قائمة المراجع في نهاية المقال وفق الترتيب الأبجدي، متضمنة اسم العائلة، عنوان المرجع، المدينة، دار النشر، سنة النشر، دون ذكر رقم الصفحة، مثل:

البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ط ١؛ القاهرة: مكتبة الإمام مسلم، ١٤٣٦هـ.

بارواتنو، ويندي. "لاهوت الكوارث في منظور الحديث: بين الناقدين والمعتدلين"، البخاري: مجلة علم الحديث، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٩م.

<http://www.sunnah.net>.

فهرس

- V فهرس
- نمذج وقف الكربون في إندونيسيا
إطار استثماری قائم علی الصکوک المرتبطة بالوقف النقدي لدعم الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات
1 Yahya Abdul Azies; Ragil Diwandaru; Muhammad Faishal Yassar
- التفريق القضائي في مسألة عدم الوفاء بالنفقة الباطنية بسبب عيب في الجهاز التناسلي للزوج
(تحليل لقرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم *Pdt.G/2012/PA.Sgt/259*)
23 Abdul Rahman Ramadhan
- زكاة أسهم الشركة
(دراسة مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م)
41 Amelia Ersa Rahmadiyah
- اشتراط التأييد في الوقف في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤
71 Zahratul Fitriyah; Akhmad Husaini
- الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤
94 Ahmad Nauffal Kurniawan



Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

Volume 1 Nomor 1 Juni 2025

Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/>



Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

نموذج وقف الكربون في إندونيسيا

إطار استثماري قائم على الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي لدعم الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات

Yahya Abdul Azies

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
luftozean28@gmail.com

Ragil Diwandaru

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
darudiwan@gmail.com

Muhammad Faishal Yassar

Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
mfyassar0@gmail.com

ABSTRACT

The global climate crisis demands a massive mobilization of funding to support the transition to a low-carbon economy. Indonesia, with its ambitious Nationally Determined Contribution (NDC) commitment, faces a significant climate finance gap. On the other hand, Indonesia possesses vast yet underutilized potential in Islamic philanthropic funds, particularly cash waqf. This research aims to formulate an innovative operational model to bridge these two domains. Using a qualitative approach through literature review and policy analysis, this study proposes a "Carbon Waqf" model based on Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS). The model operates by investing the waqf principal in state-guaranteed CWLS, then using the returns to purchase and permanently retire carbon units from the Indonesia Carbon Exchange (IDX Carbon). This creates a real and measurable environmental impact. The analysis confirms the model is both Sharia-compliant—aligning with Maqasid al-Shari'ah through environmental preservation (Hifzh al-Bi'ah)—and financially secure due to the state guarantee. This study recommends that the Ministry of Finance review the issuance of a "Green CWLS" series and that the Indonesian Waqf Board (BWI) and Nazhirs develop a "Carbon Waqf" product based on the proposed framework.

Keywords: *Waqf, Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS), Carbon Exchange, Emission Reduction, Climate Finance.*

الملخص

تتطلب أزمة المناخ العالمية حشد التمويل على نطاق واسع لدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وفي هذا السياق، تواجه إندونيسيا، بالتزامها الطموح المحدد في وثيقة "المساهمات المحددة وطنياً"، فجوة تمويلية كبيرة في مجال العمل المناخي. ومن ناحية أخرى، تمتلك إندونيسيا إمكانات هائلة في مجال التمويل الخيري الإسلامي، خاصة في الوقف النقدي، غير أنها لم تُستغل على النحو الأمثل بعد. ويهدف هذا البحث إلى صياغة نموذج تشغيلي مبتكر لسد الفجوة بين هذين المجالين. وباستخدام منهج نوعي يعتمد على دراسة الأدبيات وتحليل السياسات، تقترح هذه الدراسة نموذج "وقف الكربون" القائم على "الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي" (*CWLS*). يعمل النموذج عبر استثمار أصل الوقف في صكوك *CWLS* المضمونة من الدولة، ثم استخدام العائد لشراء وحدات كربون من بورصة الكربون الإندونيسية (*IDX Carbon*) وسحبها نهائياً، وهو ما يحقق تأثيراً بيئياً حقيقياً وقابلاً للقياس. ويؤكد التحليل أن النموذج متوافق مع الشريعة الإسلامية—لاتساقه مع مقاصد الشريعة عبر حفظ البيئة—وأمن مالياً بفضل ضمان الدولة لأصله. وتوصي الدراسة بأن تدرس وزارة المالية إصدار سلسلة "صكوك خضراء مرتبطة بالوقف النقدي"، وأن تقوم هيئة الوقف الإندونيسية (*BWI*) والنظار بتطوير منتج "وقف الكربون" بناءً على الإطار المقترح.

الكلمات الرئيسية: وقف، الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي، بورصة الكربون، خفض الانبعاثات، تمويل المناخ.

أ- المقدمة

تُعد أزمة المناخ التحدي الحضاري الأكثر جوهرية الذي يواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين.¹ فإن آثارها المنهجية والعبارة للقطاعات تهدد الأسس الرئيسية للرفاهية، بدءاً من الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي، وإلى الصحة العامة.² واستجابة لهذه الضرورة الملحة، التزم المجتمع الدولي من خلال اتفاق باريس بالعمل الجماعي لكبح جماح ارتفاع متوسط درجة حرارة الكوكب. وتضطلع إندونيسيا، باعتبارها واحدة من أكبر دول العالم من حيث مساحة الغابات الاستوائية وطول السواحل، بدور حاسم في هذه الجهود. ويتجلى التزام إندونيسيا الجاد في وثيقة "المساهمات المحددة وطنياً" (*National Determined Contribution*) المحدثة، التي تستهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة

¹ Fritz Hotman S. Damanik et al., *Transformasi Ekonomi: Inovasi Dan Pertumbuhan Ekonomi Global Di Abad Ke-21*, ed. Dhiya Fauzia Romiza, 1st ed. (Yogyakarta: Star Digital Publishing, 2025).

² Marina Romanello et al., "The 2023 Report of the Lancet Countdown on Health and Climate Change: The Imperative for a Health-Centred Response in a World Facing Irreversible Harms," *The Lancet* 402, no. 10419 (December 2023): 2346–2394.

٣١,٨٩٪ بجهود ذاتية (غير مشروطة) وتصل إلى ٤٣,٢٪ بدعم دولي (مشروطة) بحلول عام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، وضعت إندونيسيا رؤية طويلة الأجل لتحقيق صافي انبعاثات صفري (*net-zero emissions*) بحلول عام ٢٠٦٠ أو قبل ذلك.^٤ إن تحقيق هذا الهدف الطموح يتطلب حشد تمويل ضخم للغاية.^٥ وتشير تقديرات دراسات متعددة إلى أن إندونيسيا تحتاج إلى استثمارات إجمالية تبلغ حوالي ٢٨٥ مليار دولار أمريكي لتحقيق هدف المساهمات المحددة وطنياً لعام ٢٠٣٠ وحده.^٦ وفي الوقت نفسه، يُقدَّر أن قدرة ميزانية الدولة لا يمكنها تغطية سوى حوالي ٣٤٪ من هذا الاحتياج، مما يخلق فجوة تمويلية (*funding gap*) هائلة تتراوح بين ١٤٥ مليار و١٤٦,٤ مليار دولار أمريكي.^٧ هذه الفجوة تتطلب حلولاً مبتكرة ومصادر تمويل مستدامة قادرة على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع.

كواحدة من الاستجابات السياسية، أطلقت الحكومة الإندونيسية بورصة الكربون الإندونيسية (*IDX Carbon*) في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣.^٨ ويهدف إنشاء هذه البورصة، الذي يستند إلى اللائحة الرئاسية رقم ٩٨ لعام ٢٠٢١ بشأن تحقيق القيمة الاقتصادية للكربون، إلى خلق آلية سوق فعالة وشفافة في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات.^٩ ولكن، لكي تعمل هذه السوق على النحو الأمثل وتتمتع بالسيولة، فإن المشاركة النشطة من مختلف الأطراف، خاصة المستثمرين ذوي التأثير الذين يمتلكون رأس مال صبور (*patient capital*)، تصبح أمراً ضرورياً. وهنا تبرز أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، وخاصةً الوقف النقدي الإنتاجي، كمتغير رئيسي يقدم حلاً محتملاً. فمع إمكانات تمويلية وقفية تُقدر بنحو ١٨٠ تريليون روبية سنوياً، يمكن للوقف النقدي أن يصبح مصدراً مستقراً

³ Indonesia, "Enhanced Nationally Determined Contribution Republic of Indonesia" (December 10, 2024), accessed July 5, 2025, <https://climateactiontracker.org/countries/indonesia/targets/>.

⁴ IDX Carbon, "Komitmen Indonesia Terhadap Masa Depan Rendah Emisi," last modified 2023, accessed July 5, 2025, <https://idxcarbon.co.id/id>.

⁵ Luthfyana Kartika Larasati and Tiza Mafira, *Climate-Aligned Investments in Indonesia's Financial Sector* (Jakarta, 2023), 3.

⁶ Kartika Larasati and Mafira, *Climate-Aligned Investments in Indonesia's Financial Sector*, 17.

⁷ Kartika Larasati and Mafira, *Climate-Aligned Investments in Indonesia's Financial Sector*, 8.

⁸ Bursa Efek Indonesia, "Bursa Karbon Indonesia (IDXCarbon) Resmi Diluncurkan," *Press Release*, last modified September 26, 2023, accessed July 5, 2025, <https://www.idx.co.id/id/berita/siaran-pers/2016>.

⁹ Pemerintah Pusat Indonesia, *Peraturan Presiden (Perpres) Nomor 98 Tahun 2021 tentang Penyelenggaraan Nilai Ekonomi Karbon untuk Pencapaian Target Kontribusi yang Ditetapkan Secara Nasional dan Pengendalian Emisi Gas Rumah Kaca dalam Pembangunan Nasional, Perpres* (Indonesia: LN.2021/No.249, jdih.setneg.go.id : 68 hlm., 2021).

ومستداماً للسيولة في سوق الكربون.¹⁰ ومع ذلك، لا يزال حجم تحصيل أموال الوقف النقدي حتى الآن بعيداً جداً عن إمكاناته، ويعزى ذلك جزئياً إلى تحديات الثقة وخيارات أدوات الاستثمار المتاحة.¹¹

لإدارة أصل أموال الوقف، يُلزم ناظر الوقف شرعاً وقانوناً باختيار أداة استثمارية تُحقق شرطين رئيسيين: الأمانة، أي الحفاظ على سلامة واستدامة قيمة أصل الوقف، والقدرة على تحقيق عائد أمثل لتوزيعه على المستفيدين (الموقوف عليهم).¹² وفي هذا السياق، تبرز "الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي" (*CWLS - Cash Waqf Linked Sukuk*) كمتغير فرعي يمثل الإجابة المثلى. فهذه الصكوك، باعتبارها أوراقاً مالية سيادية شرعية تصدرها وتضمها وزارة المالية بالكامل، تتمتع بمستوى مخاطر تخلف عن السداد يقترب من الصفر.¹³ وهذا يجعلها وعاءً استثمارياً مثالياً لأموال الوقف الدائمة. ومع ذلك، توجد حتى الآن فجوة كبيرة في الأدبيات والممارسات: غياب صياغة نموذج تشغيلي يربط بشكل منهجي بين إمكانات الوقف النقدي الخيري، وأمان الاستثمار عبر الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي، والحاجة إلى تمويل العمل المناخي في سوق الكربون.

تناولت الدراسات السابقة الوقف الأخضر والصكوك المرتبطة بالوقف النقدي كلٌّ على حدة، مركزة على مشاريع تقليدية كالتعليم والصحة أو مفاهيم بيئية عامة. كما اقترح نموذج "الصكوك الزرقاء" لدعم النظم البيئية البحرية. وتكمن جدة هذه الدراسة في تقديم أول نموذج تشغيلي يُوظف عوائد الصكوك الوقفية لشراء وسحب وحدات الكربون نهائياً من بورصة الكربون، ضمن إطار عملي يجمع بين التمويل الإسلامي وأهداف المناخ الوطنية.

وجد الباحث الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث. فالباحث الأول بحث بعنوان *Wakaf dan*

*Mardani*¹⁴ *Ekonomi Hijau: Upaya Mengurangi Perubahan Iklim dan Emisi Gas Karbon* الذي كتبه

¹⁰ Elvi Robiatul, "Riska Afriani Sebut Potensi Wakaf Uang Di Indonesia Mencapai Rp 180 Triliun," *Jpnn.Com*, last modified July 2, 2025, accessed July 5, 2025, <https://www.jpnn.com/news/riska-afriani-sebut-potensi-wakaf-uang-di-indonesia-mencapai-rp-180-triliun>.

¹¹ Komite Nasional Ekonomi dan Keuangan Syariah, Policy Brief: Business Process Re-Engineering Wakaf Uang, January 22, 2022, 1.

¹² Pemerintah Pusat Indonesia, *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf, UU* (Indonesia: LN. 2004/ No.159, TLN NO.4459, LL SETNEG : 26 HLM, 2004).

¹³ Kementerian Keuangan Indonesia, "Sukuk Wakaf Ritel," last modified 2024, accessed July 5, 2025, <https://www.kemenkeu.go.id/cwls>.

¹⁴ Dede Aji Mardani, *Wakaf dan Ekonomi Hijau: Upaya Mengurangi Perubahan Iklim dan Emisi Gas Karbon*, 2, no. 1 (2023).

و *Dede Aji*. يبحث هذا البحث في دور الوقف البيئي، خصوصًا الوقف الغابوي، في التصدي لتغير المناخ من خلال دعم الاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات وتعزيز التنمية المستدامة. وتشير النتائج إلى أن الوقف الأخضر يساهم في حماية البيئة وتمكين المجتمعات وتوفير الطاقة المتجددة. يتفق الباحثان في الكلام عن الوقف والكربون ويختلف هذا مع بحث "وقف الكربون" الذي يعالج فجوة تمويل المناخ عبر استثمار الوقف النقدي في صكوك مخصصة لشراء وسحب وحدات الكربون بما يحقق أثرًا بيئيًا متوافقًا مع الشريعة.

البحث الثاني بعنوان *Strategi Pengembangan Hutan Wakaf Bogor Menggunakan Pendekatan ISM*¹⁵

كتبه *Rahma Aini Nur* و *Mohammad Iqbal Irfany*. يهدف البحث إلى تحليل استراتيجية تنمية غابة الوقف ببوجور لمواجهة إزالة الغابات والحد من الكوارث عبر نموذج الوقف الغابوي. وخلصت الدراسة إلى أن الحماية القانونية وضعف احترافية النظار من أبرز التحديات، مما يتطلب تنسيقًا مؤسسيًا لدعم الوقف البيئي. يهدف الباحثان إلى إبراز دور الوقف البيئي في مواجهة التحديات المناخية، ويتفقان في تناولهما لقضية الوقف البيئي كأداة للحفاظ على البيئة. ويختلفان في تركيز الأول على تنمية غابة الوقف ببوجور كدراسة ميدانية، بينما يعالج الثاني وقف الكربون كآلية تمويلية مبتكرة للعمل المناخي.

البحث الثالث بعنوان *Penggabungan Waqf Hijau Melalui Sistem Pendanaan Bersama Digital Dan Implikasinya Pada Aspek Sosial Dan Masyarakat*¹⁶

ينطلق البحث تحليل دور الوقف الأخضر الرقمي كحل شرعي ومستدام في حماية البيئة وتحقيق التنمية والعدالة بين الأجيال. كلا الباحثين يعالجان قضايا بيئية باستخدام أدوات وقفية فعالة مبتكرة لتحقيق التنمية المستمرة وأثر بيئي متوافق مع الشريعة. وأما وجه الفرق فالبحث الأول يركز على إعادة تأهيل الأراضي عبر التمويل الرقمي، بينما الثاني يستخدم الصكوك الوقفية لسحب وحدات الكربون من السوق.

¹⁵ Rahma Aini Nur and Mohammad Iqbal Irfany, "Strategi Pengembangan Hutan Wakaf Bogor Menggunakan Pendekatan ISM," *AL-MUZARA'AH* 12, no. 1 (June 2024): 1–25, <https://doi.org/10.29244/jam.12.1.1-25>.

¹⁶ Ahsyanul Takwin, "Penggabungan Waqf Hijau Melalui Sistem Pendanaan Bersama Digital Dan Implikasinya Pada Aspek Sosial Dan Masyarakat," *Shacral: Shari'ah Economics Review Journal* 1, no. 1 (February 2024): 1–11, <https://doi.org/10.62952/shacral.v1i1.10>.

البحث الرابع بعنوان *Inovasi Sosial di Hutan Wakaf Bogor dalam Mencapai Pembangunan Berkelanjutan*¹⁷

يهدف البحث إلى دراسة أثر الابتكار الاجتماعي في غابة الوقف ببوجور في تمكين المجتمع وتحقيق تنمية بيئية واقتصادية مستدامة. يتساوى البحثان في أنهما يقدمان حلولاً مبتكرة لقضايا بيئية من خلال أدوات وقفية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويفترقان في أن ذلك البحث يركز على تمكين المجتمع المحلي عبر الابتكار الاجتماعي في غابة الوقف. وأما هذا البحث يركز على تمويل المناخ عبر وقف الكربون والصكوك.

البحث الخامس بعنوان *Inovasi Aplikasi Online Green Waqf Berbasis Blockchain Guna*

Iin و Sukaina كتبه *Pendanaan Produktivitas Tamanu Sebagai Upaya Pelestarian Lingkungan*¹⁸

Dwi. يعرض البحث نموذج "Tamanoo" كحل تمويلي مبتكر لدعم الطاقة المتجددة عبر الوقف النقدي وتكنولوجيا البلوك تشين لتحقيق أثر اقتصادي وبيئي مستدام. يتساوى البحثان في أنهما يقدمان نموذجاً وقفياً مبتكراً لمعالجة القضايا البيئية من خلال أدوات تمويل رقمية حديثة ويختلفان في أن هذا البحث يركز على خفض الانبعاثات الكربونية بشراء وحدات الكربون، وذلك البحث على دعم صناعات التامانو المستدامة عبر تطبيق رقمي.

فبناءً على الخلفية، وتحديد المشكلة، والفجوة البحثية الموضحة، والدراسات السابقة فإن السؤال الرئيسي الذي

ستجيب عليه هذه المقالة العلمية هو: كيف يمكن تصميم إطار استثماري للوقف النقدي قائم على الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي كنموذج صحيح شرعاً وأمثال مالياً لدعم الأهداف الوطنية لخفض الانبعاثات من خلال شراء وحدات

الكربون؟

ب- منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهج نوعي يجمع بين البحث المكتبي وتحليل السياسات، بهدف بناء نموذج مفاهيمي

وتشغيلي لوقف الكربون يستند إلى الشريعة الإسلامية والقانون الإندونيسي. اعتمدت البيانات الأساسية على مصادر

¹⁷ Anisah Firdaus, "Inovasi Sosial di Hutan Wakaf Bogor dalam Mencapai Pembangunan Berkelanjutan," *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam* 10, no. 1 (March 2024): 64, <https://doi.org/10.29040/jiei.v1i1.11918>.

¹⁸ Iin Dwi Sukaina, Hana Ftiria Zahidah, and Falsa Dzaky Arifian, "Inovasi Aplikasi Online Green Waqf Berbasis Blockchain Guna Pendanaan Produktivitas Tamanu Sebagai Upaya Pelestarian Lingkungan," *JIOSE: Journal of Indonesian Sharia Economics* 1, no. 2 (September 2022): 139-156, <https://doi.org/https://doi.org/10.35878/jiose.v1i2.484>.

معيارية، شملت كتب الفقه للمذاهب الأربعة التي تناولت مشروعية وقف المنقولات والنقود، إضافة إلى فتاوى معاصرة مثل فتوى مجلس العلماء الإندونيسي حول الوقف النقدي والصكوك الوقفية، مع تحليل لمقاصد الشريعة المتعلقة بحماية البيئة.¹⁹

أما من جانب القانون الوضعي، فتم تحليل الأطر التنظيمية ذات الصلة، مثل قانون الوقف الإندونيسي، واللوائح المتعلقة بالكربون والوقف النقدي والصكوك الوقفية، لفهم البيئة القانونية للنموذج. كما استخدمت الدراسة بيانات ثانوية من مصادر علمية ورسمية لتحليل إمكانات الوقف النقدي والتحديات المحيطة به. وقد أُجري تحليل شامل باستخدام منهج وصفي تحليلي بمقاربة معيارية لضمان توافق نموذج وقف الكربون مع الشريعة والقانون، مما يعزز مشروعيته وفعالته التطبيقية.²⁰

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية من مصادر علمية ومؤسسات رسمية مثل هيئة الوقف الإندونيسية وبورصة الكربون لدعم تحليل السياسات. وقد استخدمت هذه البيانات لفهم التحديات والإمكانات المتعلقة بالوقف النقدي والصكوك الوقفية ضمن نموذج وقف الكربون.²¹ استخدم المنهج الوصفي التحليلي بمقاربة معيارية لاختبار توافق وجدوى نموذج "وقف الكربون" وفق الشريعة الإسلامية والقانون الإندونيسي.

ت- البحث ونتائجه

1. التبرير الشرعي في العمل المناخي كمصلحة عامة للحفاظ على البيئة

قبل تحليل نموذج وقف الكربون من الناحية الفنية، من المهم بناء تبريره الأساسي من منظور الشريعة: لماذا يتم تخصيص منفعة الوقف، وهي أداة خيرية إسلامية، لهدف قد يبدو مجرداً مثل شراء وحدات الكربون؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في الفهم المعاصر لمقاصد الشريعة التي تضع حفظ البيئة كأساس للمصلحة العامة.²²

¹⁹ Dewan Syariah Indonesia MUI, *Fatwa DSN-MUI No: 131/DSN-MUI/X/2019 Tentang Sukuk Wakaf*, October 2019.

²⁰ Kementerian Agama Indonesia, *Peraturan Menteri Agama Nomor 1 Tahun 2022 Tentang Pengelolaan Dan Pengembangan Wakaf Uang Melalui Cash Waqf Linked Sukuk, Peraturan Menag* (BN 2022 (1) : 8 hlm, 2022).

²¹ Daryn Salsabila, "Implementasi Dan Inovasi Pembiayaan Syariah Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS)," *Al Itmamij Jurnal Hukum Ekonomi Syariah (Muamalah)* 5, no. 1 (May 12, 2023): 36–53; Bank Indonesia, *Annual Report Cash Waqf Linked Sukuk 2021* (Jakarta, April 2021).

²² Khuluq and Asmuni, "Hifz Al-Bi'ah as Part of Maqashid Al-Shari'ah and Its Relevance in the Context of Global Climate Change."

الأساس العقدي للحفاظ على البيئة في الإسلام راسخ وقوي، متجذر في الأدلة الشرعية. ومن الآيات الأساسية في

هذا الشأن قول الله تعالى في سورة الأعراف، الآية ٥٦: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^{٣٣} فتنبه هذه الآية بشكل قاطع عن الفساد. ويوضح القرطبي أن هذا النهي عام، يشمل كل أشكال الإفساد، صغيراً كان أم كبيراً، بعد أن خلق الله الأرض في حالة جيدة ومتوازنة.^{٣٤} وفي السياق الحديث، تُعد انبعاثات غازات الدفيئة المفرطة، وإزالة الغابات، والتلوث أشكالاً واضحة من الفساد لأنها تدمر النظام البيئي الذي خلقه الله.

وعلاوة على ذلك، يضع الإسلام الحفاظ على الحياة في مرتبة عالية جداً ونهى عن الإفساد في الأرض. ففي سورة المائدة، الآية ٣٢، يقول الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلٍ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^{٣٥} ويوضح المفسرون، مثل وهبة الزحيلي، أن إحياء النفس لا يعني فقط عدم القتل، بل يشمل أيضاً توفير الأمن والطمأنينة وإزالة التهديدات التي تواجه الحياة.^{٣٦} وأزمة المناخ هي تهديد مباشر للحياة نفسها، سواء من خلال الكوارث أو تدهور الموارد التي تدعم الوجود البشري. وبناءً على ذلك، فإن الحفاظ على البيئة هو شكل حقيقي من أشكال الحفاظ على الحياة، الذي يعادل ثوابه ثواب الحفاظ على البشرية جمعاء.

ويعزز العلماء المعاصرون مثل يوسف القرضاوي هذه الحجج من خلال تفصيل دور الإنسان على الأرض. فوفقاً له، للإنسان ثلاث وظائف رئيسية متكاملة: كعبد لله للعبادة، وخليفة لله لإقامة العدل، وعمار للأرض.^{٣٧} ووظيفة عمارة الأرض تكلف الإنسان صراحة بإدارة الأرض وتنميتها وإعمارها، لا إفسادها. لذلك، كل عمل يؤدي إلى الحفاظ على البيئة واستصلاحها هو جزء من أداء هذه الأمانة الإلهية.

^{٣٣} سورة الأعراف (٧): ٥٦.

^{٣٤} محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ)، ج. ٧، ص. ٢٢٦.

^{٣٥} سورة المائدة (٥): ٣٢.

^{٣٦} وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ)، ج. ٦، ص. ١٥٦.

^{٣٧} يوسف القرضاوي، رعاية البيعة في الشريعة الإسلامية (القاهرة: دار الشروق، ١٤٢١هـ)، ص. ٦٤.

صاغ الشاطبي مقاصد الشريعة في ثلاث مراتب، وأساسها الضروريات الخمس، لكن في ظل الأزمة المناخية، يدعو مفكرون معاصرون إلى توسعة هذا الإطار بإضافة حفظ البيئة كركن سادس أو شرط داعم لبقاء المقاصد الأخرى.²⁸ ظهر أزمة المناخ تهديداً مباشراً لمقاصد الشريعة، فهي تعرض النفس للهلاك بسبب الكوارث، وتضر المال بفعل الخسائر الاقتصادية، وتهدد النسل من خلال الإضرار بالبيئة وحرمان الأجيال القادمة من موارد صالحة للحياة.²⁹ يؤكد النص أن اعتبار البيئة ترفاً مقابل الفقر هو تصور خاطئ، لأن أزمة المناخ تُفاقم الفقر بشكل منهجي. ويُعد العمل المناخي، مثل تخصيص الوقف لسحب وحدات الكربون، استراتيجية وقفية فعالة لحماية المصلحة العامة ومكافحة الفقر بشكل مستدام. الأساس الفقهي الإسلامي والصلاحية القانونية لنموذج وقف الكربون بعد إرساء التبرير المقاصدي الشرعي، تأتي الخطوة التالية وهي التأكد من أن الآلية التشغيلية لنموذج وقف الكربون تلي أركان وشروط صحة الوقف وفقاً للفقهاء الإسلامي. ووفقاً لجمهور العلماء (الشافعية والمالكية والحنابلة)، تعتمد صحة الوقف على استيفاء أربعة أركان رئيسية: وجود الواقف، والأصل الموقوف، والموقوف عليه، والصيغة.³⁰ وقد صُمم نموذج وقف الكربون هذا ليلبي هذه الأركان الأربعة بدقة:

أ) الواقف: يمكن أن يكون الواقف شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً يتمتع بالأهلية القانونية للتبرع، وفقاً لأحكام قانون الوقف رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤.³¹

ب) الموقوف: يتناول النموذج وقف النقود الذي أجازته مجلس العلماء الإندونيسي بشرط الحفاظ على قيمة الأصل واستثماره في أداة مضمونة. كما يجيز القانون الإندونيسي الوقف المؤقت، رغم أن جمهور العلماء يشترطون التأييد

²⁸ Khuluq and Asmuni, "Hifz Al-Bi'ah as Part of Maqashid Al-Shari'ah and Its Relevance in the Context of Global Climate Change."

²⁹ Eoin Jackson, "Islamic Law and Climate Justice," *OpinioJuris*, last modified January 19, 2023, accessed July 5, 2025, <https://opiniojuris.org/2023/01/19/islamic-law-and-climate-justice/>.

³⁰ اتفق المذاهب الأربعة في الصيغة واختلفت الحنفية غيرها. ديبان بن محمد الديبان، *المعاملات المالية أصالة ومعاصرة* (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٢هـ)، ج. ١٦، ص. ٦٣.

³¹ Indonesia, *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf*.

فيه، بخلاف المالكية وبعض الحنفية الذين يجيزونه^{٣٢} ويُنظر إلى هذا الخيار التشريعي على أنه اجتهاد سياسي يهدف

إلى تحقيق المصلحة العامة، أي تسهيل وتشجيع المزيد من الناس على الوقف.^{٣٣}

(ج) الموقوف عليه: المستفيد من هذا الوقف هو المصلحة العامة، والتي تتجسد في هذه الحالة من خلال جهود الحفاظ

على البيئة لصالح البشرية جمعاء والأجيال القادمة. فإن تخصيص منفعة الوقف لأغراض الخير العام (الوقف

الخير) الذي لا يقتصر على أفراد أو عائلات معينة هو الأصل في الوقف.^{٣٤}

(د) الصيغة: تتم صيغة الوقف من خلال إقرار واضح من الواقف بأن الأموال المسلمة هي وقف نقدي إنتاجي

سُيُستثمر أصله بشكل دائم (أو مؤقت حسب العقد) وتُخصص منفعته حصرياً لشراء وحدات الكربون لدعم

العمل المناخي.

إن النقطة الأكثر ابتكاراً في هذا النموذج تكمن في الفصل الصارم بين أصل المال الموقوف ومنفعته، وتحويل

تلك المنفعة إلى تأثير بيئي. ففي هذا النموذج، أصل المال هو المبلغ النقدي الذي يُحافظ على ديمومة قيمته من خلال

الاستثمار في الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي. أما منفعته، فهي العائد (الكوبون) الذي يُستلم بشكل دوري من ذلك

الاستثمار. وهذه المنفعة هي التي تُستخدم بعد ذلك لشراء وحدات الكربون (شهادات خفض الانبعاثات) (SPE-GRK).

يُعد سحب وحدات الكربون نهائياً شكلاً مشروعاً من توزيع منفعة الوقف، إذ يحقق منفعة غير مادية قابلة للقياس

تُسهّم في حماية البيئة واستقرار المناخ. ويعكس هذا النموذج (*reinterpetasi*) مبتكرة للوقف التقليدي، بتوجيه

القيمة المالية نحو منفعة بيئية دائمة تندرج ضمن مقاصد الشريعة.

٢. اختيار الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي كأداة استثمارية لوقف الكربون

يُعد اختيار أداة استثمار أصل أموال الوقف أحد الجوانب الأكثر أهمية في إدارة الوقف الإنتاجي. فالناظر،

بصفته مؤتمناً، عليه التزام شرعي وقانوني بضمان بقاء أصل الوقف سليماً ومستداماً (حفظ المال)، مع السعي لتحقيق

³² Indonesia, *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf*.

³³ Muhammad Umer Chepra, *The Future of Economics: An Islamic Perspective* (Leicester: The Islamic Foundation, 2000), 321.

³⁴ ديبان بن محمد الديبان، *المعاملات المالية أصالة ومعاصرة*، ج. ١٦، ص. ٣٩٦.

عائد أمثل. وفي سياق النظام المالي الإندونيسي، تبرز الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي (CWLS) كأداة تلبي هذين المعيارين بشكل متفوق مقارنة بالبدائل الأخرى. وتتمثل ميزة الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي في ضمان أصل الوقف وعائده من قبل الحكومة، مما يجعلها أداة استثمارية آمنة وخالية من مخاطر التعثر. ويتماشى هذا الضمان مع مبدأ الحيطة في إدارة أموال الوقف وفقاً للقانون ومبادئ الفقه الإسلامي.³⁵

تُبرز الصكوك الوقفية ميزتها عند مقارنتها بالاستثمار المباشر في المشاريع الخضراء التي رغم أثرها المباشر، إلا أنها عالية المخاطر وقد تهدد أصل الوقف. أما البدائل الآمنة مثل الودائع الشرعية فمضمونة لكنها منخفضة العائد وأقل ارتباطاً بالمشاريع الوطنية الاستراتيجية.³⁶ وفي الوقت نفسه، تُعد أدوات السوق المالية مثل الأسهم والصناديق الشرعية عالية التقلب، مما قد يُعرض أصل الوقف للخسارة ويتنافى مع مبدأ تأييد أصل الوقف.³⁷

وبالإضافة إلى جهة الأمان، توفر الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي إمكانية التنبؤ بالعائد. فبفضل هيكل الكوبون الثابت (*fixed rate*) أو العائم مع حد أدنى (*floating with floor*)، توفر هذه الصكوك تدفقاً نقدياً مجدولاً وقابلاً للقياس للناظر.³⁸ وهذه اليقين مهم جداً للتخطيط الاستراتيجي، مما يسمح للناظر بوضع ميزانية وجدول زمني لبرنامج شراء وحدات الكربون بشكل منهجي ومستدام. يمثل استخدام الصكوك الوقفية حلاً استراتيجياً يعزز الثقة ويعالج ضعف كفاءة النظائر، من خلال ضمان الدولة لأصل الوقف، مما يشجع الواقفين ويجعلها أداة فعالة لحشد أموال الوقف.

وبصفته مديراً، للناظر أيضاً الحق للحصول على مقابل لعمله. فوفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف، يمكن للناظر الحصول على مقابل من صافي عائدات إدارة وتنمية أموال الوقف بنسبة لا تتجاوز ١٠٪.³⁹ فيوفر هذا الحكم حافزاً للناظر للعمل بمهنية وشفافية، مع ضمان أن الجزء الأكبر من المنفعة يظل موجهاً نحو هدف الوقف المحدد.

³⁵ Indonesia, *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf*.

³⁶ Otoritas Jasa Keuangan, *Pedoman Implementasi Cash Waqf Linked Deposit* (Jakarta, October 24, 2024).

³⁷ Khoiriyah Trianti et al., "Pengukuran Kinerja Reksa Dana Syariah Berbasis Pada Risiko Dan Tingkat Pengembalian," *Jurnal Reviu Akuntansi dan Keuangan* 12, no. 2 (August 31, 2022): 472-482.

³⁸ Indonesia, "Sukuk Wakaf Ritel."

³⁹ Indonesia, *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf*.

أداة الاستثمار	أمان الأصل (Principal) (Security)	إمكانية التنبؤ بالعائد	متطلبات كفاءة الناظر	التوافق مع مبدأ حفظ المال
الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي (CWLS)	عالي جداً (مضمون من الدولة)	عالي (كوبون مجدول، ثابت أو عائم بحد أدنى)	منخفض (إدارة سلبية، التركيز على توزيع المنفعة)	متوافق تماماً
الودائع المصرفية الشرعية	عالي (مضمون من LPS حتى حد معين)	متوسط (مشاركة في الربح متفق عليهما)	منخفض	متوافق
الاستثمار المباشر في القطاع الحقيقي/الأخضر	متفاوت (يعتمد على المشروع، مخاطر تشغيلية وسوقية عالية)	منخفض/متفاوت جداً (يعتمد على أداء المشروع)	عالي جداً (يتطلب خبرة تجارية وفنية وإدارية)	محفوف بالمخاطر
صناديق الاستثمار/الأسهم الشرعية	متفاوت (معرض لتقلبات السوق)	منخفض/متفاوت جداً (يعتمد على أداء السوق)	عالي (يتطلب خبرة في تحليل السوق والمحافظ)	محفوف بالمخاطر بشدة

الجدول ١: مقارنة أدوات استثمار أصل أموال الوقف

٣. الإطار التشغيلي لوقف الكربون

إن جوهر هذا البحث هو صياغة إطار عمل تشغيلي منهجي وقابل للتنفيذ. ويتم تصميم نموذج وقف الكربون هذا كمسار يربط بين أصحاب المصلحة الرئيسيين — من الواقف، والناظر، والحكومة، ومنظمي سوق الكربون — في نظام بيئي متكامل. فيما يلي تفصيل لمسار العمل، مدعوماً بالإطار التنظيمي ذي الصلة في كل مرحلة.

(أ) المرحلة الأولى: تحصيل أموال الوقف

تبدأ العملية من الواقف الذي يخصص وقفه النقدي للعمل المناخي عبر ناظر مرخص من هيئة الوقف الإندونيسية أو من خلال شريك مالي إسلامي. وتُنص صيغة الوقف على استثمار الأصل في صكوك وقفية وتوجيه العائد لسحب وحدات الكربون نهائياً.

(ب) المرحلة الثانية: استثمار أصل المال في الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي يستثمر الناظر كامل أموال الوقف في صكوك وقفية تصدرها وزارة المالية، وفق لائحة رسمية تنظم هذه الآلية، مما يضمن سلامة أصل الوقف والامتثال للضوابط الشرعية والقانونية.⁴⁰ وبوضع الأموال في هذه الصكوك، يكون الناظر قد أوفى بالتزامه الأساسي بالحفاظ على سلامة قيمة أصل الوقف.

(ج) المرحلة الثالثة: استلام العائد (الكوبون) بشكل دوري، وفقاً للجدول الزمني المحدد في هيكل الصكوك (على سبيل المثال، شهرياً أو كل ستة أشهر)، تدفع وزارة المالية العائد أو الكوبون للناظر بصفته مستثمراً.⁴¹ وتدخل أموال العائد هذه إلى حساب خاص يديره الناظر، وتعتبر من الناحية الفقهية منفعة الوقف أو ريع الأصل الموقوف. وهذه الأموال هي التي تصبح مصدر تمويل برنامج التأثير المتفق عليه، وهو شراء وحدات الكربون.

(د) المرحلة الرابعة: شراء وحدات الكربون في بورصة الكربون الإندونيسية (*IDX Carbon*) باستخدام أموال العائد التي تم استلامها، يعمل الناظر كمشتري في بورصة الكربون الإندونيسية. وفي هذا السياق، سيشارك الناظر كـ "شركة غير ملزمة" (*Non-Compliance Company*)، أي جهة لا يقع عليها التزام تنظيمي بخفض الانبعاثات، ولكن لديها التزام طوعي لتعويض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطتها أو كشكل من أشكال العمل الخيري البحث.⁴² يشارك الناظر في سوق التعويضات الطوعية كجهة غير ملزمة تنظيمياً، لتعويض الانبعاثات أو لأغراض خيرية. يقوم بشراء شهادات خفض الانبعاثات (*SPE-GRK*) الصادرة

⁴⁰ Indonesia, *Peraturan Menteri Agama Nomor 1 Tahun 2022 Tentang Pengelolaan Dan Pengembangan Wakaf Uang Melalui Cash Waqf Linked Sukuk*.

⁴¹ Indonesia, "Sukuk Wakaf Ritel."

⁴² IDX Carbon, "Frequently Asked Questions," last modified 2023, accessed July 5, 2025, <https://idxcarbon.co.id/id/frequently-asked-questions>.

عن مشاريع مناخية معتمدة. وتنفذ هذه العملية عبر منصة بورصة الكربون الإندونيسية تحت إشراف هيئة

الخدمات المالية وفق اللائحة رقم ١٤ لعام ٢٠٢٣.^{٤٣}

هـ) المرحلة الخامسة: السحب النهائي (*Retirement*) لوحدة الكربون

هذه هي المرحلة الذروة والأكثر أهمية في النموذج. فوحدات الكربون (*SPE-GRK*) التي اشتراها الناظر

ليست لإعادة تداولها أو الاحتفاظ بها كأصل مضاربة. بل على العكس، يقدم الناظر طلباً "لسحب" هذه الوحدات

نهائياً من خلال التسهيلات المتاحة في بورصة الكربون الإندونيسية.^{٤٤} وهذه العملية ستؤدي فنياً إلى شطب هذه

الوحدات من التداول في "النظام الوطني لتسجيل التحكم في تغير المناخ" (*SRN-PPI - Sistem Registri*)

(*Nasional Pengendalian Perubahan Iklim*) الذي تديره وزارة البيئة والغابات

(*Kementerian Lingkungan Hidup dan Kehutanan*).^{٤٥} ويكون هذا السحب نهائياً وغير قابل للإلغاء

(*irreversible*). وهذا يعني أن الحق في إصدار كمية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (*CO2*) التي تمثلها تلك

الوحدة الكربونية قد أُزيل بشكل دائم من النظام. وهذا يضمن أن مساهمة الوقف تحقق تأثيراً بيئياً حقيقياً

وقابلاً للقياس والتحقق، وذا صفة إضافية (*additionality*) لجهود خفض الانبعاثات الوطنية.

و) المرحلة السادسة: آلية ما بعد الاستحقاق

بعد استحقاق أداة الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي ذات الأجل المحدد (مثل سنتين أو خمس

سنوات)، هناك صورتان لإدارة أصل الوقف، اعتماداً على العقد الذي اختاره الواقف في البداية:

١) الصورة للوقف المؤقت: عند استحقاق الصكوك، تعيد الحكومة ١٠٠٪ من قيمة الأصل إلى الناظر. ووفقاً

للعقد، يلتزم الناظر بعد ذلك بإعادة أصل المال بالكامل إلى الواقف الأصلي.^{٤٦} وبالتالي، ينتهي تدفق المنفعة

المخصصة لشراء وحدات الكربون مع انتهاء أجل الاستثمار.

⁴³ Otoritas Jasa Keuangan, *Peraturan Otoritas Jasa Keuangan Nomor 14 Tahun 2023 Tentang Perdagangan Karbon Melalui Bursa Karbon*.

⁴⁴ IDX Carbon, "Frequently Asked Questions."

⁴⁵ Iqbal Darmawan et al., "Indonesia: Carbon Trading Series – Registration of Carbon Units on IDX Carbon," *Baker McKenzie*.

⁴⁶ Indonesia, *Memorandum Informasi Sukuk Wakaf Ritel Seri SWR005*.

(٢) الصورة للوقف المؤبد: عند استحقاق الصكوك، تعيد الحكومة أيضاً قيمة الأصل إلى الناظر. ولكن، لا يعيد الناظر هذه الأموال إلى الواقف، بل يلتزم بإعادة استثمارها في أداة استثمار آمنة تالية، ويُفضل أن تكون سلسلة جديدة من الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي أو أداة أخرى ذات مستوى أمان مكافئ ومتوافقة مع الشريعة.^{٤٧} وبالتالي، يمكن أن يستمر تدفق المنفعة لشراء وحدات الكربون بشكل مستدام.

٤. تحليل التحديات وتخفيف المخاطر

على الرغم من أن نموذج وقف الكربون هذا يقدم حلاً واعداً، إلا أن تنفيذه لا يخلو من تحديات متنوعة، سواء من جانب بيئة الأوقاف أو من جانب سوق الكربون نفسه. ويعد تحديد هذه المخاطر وتخفيفها أمراً حاسماً لنجاح النموذج.

(أ) التحديات من جانب بيئة الأوقاف

- (١) التثقيف والثقة العامة: يتمثل التحدي الأساسي في ضعف وعي المجتمع بالوقف الإنتاجي غير المادي، مما يصعب تقبل مفاهيم مثل سحب وحدات الكربون. ويزيد الحاجة إلى تعزيز الثقة في الناظر.^{٤٨}
- (٢) كفاءة واحترافية النظار: عانى كثير من النظار من ضعف الخبرة الإدارية والاستثمارية، مما يتطلب تدريبهم على آليات سوق الكربون والتقارير الشفافة رغم بساطة نموذج الصكوك الوقفية.^{٤٩}
- (٣) التنظيم والحوكمة: يُعد ضعف تنسيق اللوائح بين المؤسسات ونقص الإرشادات الفنية الواضحة أبرز التحديات التي تواجه حوكمة وقف الكربون وضمان شفافية أثره البيئي.^{٥٠} وهناك حاجة إلى مبادئ توجيهية فنية واضحة بشأن الإبلاغ عن التأثير غير المالي (عدد أطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂) التي تم سحبها) ومعايير حوكمة محددة لمنتج وقف الكربون لضمان المساءلة.

(ب) التحديات من جانب سوق الكربون

⁴⁷ Indonesia, *Annual Report Cash Waqf Linked Sukuk 2021*.

⁴⁸ Lubis and Marpaung, "Reconstructing the Role of Waqf in Indonesia's Islamic Financial Ecosystem: Institutional and Regulatory Analysis."

⁴⁹ Firman Muntaqo, "Problematika Dan Prospek Wakaf Produktif Di Indonesia," *Al-Ahkam* 1, no. 25 (April 25, 2015): 83.

⁵⁰ Muntaqo, "Problematika Dan Prospek Wakaf Produktif Di Indonesia."

(١) نزاهة وحدات الكربون: يواجه سوق الكربون، وخاصة السوق الطوعي (*voluntary carbon market*) تحديات تتعلق بنزاهة الأرصدة المتداولة. فإن مخاطر مثل الغسل الأخضر (*greenwashing*)، والادعاءات الكاذبة، وخاصة مسألة الإضافية (هل حدث خفض الانبعاثات بالفعل بسبب وجود مشروع الكربون) والحساب المزدوج (مطالبة أكثر من طرف بنفس الوحدة الكربونية) تمثل تهديدات حقيقية يمكن أن تنزع الشرعية عن تأثير شراء الكربون.^{٥١}

(٢) تقلب الأسعار وسيولة السوق: كسوق جديدة نسبياً، يمكن أن تشهد أسعار وحدات الكربون في بورصة الكربون الإندونيسية تقلباً.^{٥٢} وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل السيولة السوقية غير العميقة تحدياً للناظر في تنفيذ عمليات شراء وحدات الكربون بالسعر والحجم المطلوبين بكفاءة.

(٣) مخاطر مشاريع الكربون: تنشأ وحدات الكربون من مشاريع تخفيف ميدانية (مثل مشاريع الغابات أو الطاقة المتجددة). وهذه المشاريع نفسها تحمل مخاطر تشغيلية، بما في ذلك احتمال نشوب نزاعات اجتماعية بشأن حقوق الأراضي مع المجتمعات الأصلية أو المحلية، مما قد يؤثر على استدامة وصحة وحدات الكربون الناتجة عنها.^{٥٣}

فلتخفيف هذه المخاطر، يتطلب الأمر جهوداً تعاونية. من جانب الأوقاف، تحتاج هيئة الوقف الإندونيسية والنظار إلى تكثيف التوعية وبناء منصات إبلاغ شفافة. ومن جانب السوق، يجب على هيئة الخدمات المالية ووزارة البيئة والغابات، كمنظمين، الاستمرار في تعزيز أنظمة التحقق والاعتماد والإشراف لضمان تداول وحدات الكربون العالية الجودة فقط، وضمان وجود آليات عادلة وشفافة لتسوية المنازعات.

⁵¹ Fred Pearce, "Will UN Carbon Market Work? Indonesia Will Provide First Test," *YaleEnvironment360*, last modified December 3, 2024, accessed July 5, 2025, <https://e360.yale.edu/features/indonesia-carbon-credits-bioeconomy>; Trimo Pamudji Al Djono, "Kejahatan Perdagangan Karbon: Contoh Kasus, Konteks Indonesia, Dan Upaya Pencegahan," *IPEHIJAU*, last modified 2024, accessed July 5, 2025, <https://ipehijau.org/kejahatan-perdagangan-karbon-contoh-kasus-konteks-indonesia-dan-upaya-pencegahan/>.

⁵² Deden Djaenudin, *Bagaimana Menyikapi Ketidakpastian Pasar Karbon Untuk REDD+ Di Indonesia* (Bogor, 2024).

⁵³ Muhammad Arief Virgy, *Indonesia's Carbon Credits Must Not Come at the Cost of Customary Forests*, April 10, 2025.

٥. الآثار والتوصيات السياسية

إن تنفيذ نموذج وقف الكربون القائم على الصكوك المرتبطة بالوقف النقدي المقترح له آثار كبيرة ويفتح المجال لعدد من التوصيات السياسية التي يمكن أن تسرع التأزر بين قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي، وسوق رأس المال الإسلامي، وأجندة المناخ الوطنية.

يوصى بإصدار صكوك خضراء مرتبطة بالوقف النقدي بدعم شرعي، مستفيدين من نجاح إندونيسيا السابق في هذا المجال. كما تدعو الدراسة لتوجيه أكبر نحو مشاريع الطاقة المتجددة، بدلاً من التركيز المفرط على البنية التحتية.^{٥٤} تُعد "الصكوك الخضراء المرتبطة بالوقف النقدي" أداة استراتيجية تجمع بين دعم البيئة والتمويل الإسلامي. تسهم في جذب الواقفين المهتمين بالمناخ، وتوحد بين الأجنحة المالية والمناخية والاجتماعية للحكومة. كما أن توافقها مع المعايير الدولية يعزز مصداقيتها ويقوي حضورها عالمياً.^{٥٥} مما سيعزز صورة ومصداقية هذه الأداة في نظر المجتمع الدولي. يشكل إصدار "الصكوك الخضراء المرتبطة بالوقف النقدي" أداة إشارة سياسية قوية تعكس التزام الحكومة بدمج العمل الخيري في أجندة المناخ. ويُتوقع أن تعزز هذه الخطوة ثقة الواقفين، وتنشط سوق الكربون المحلي، وتُكسب إندونيسيا مكانة دولية في الابتكار المالي المستدام.

وبالإضافة إلى هذه التوصية الرئيسية، يجب اتخاذ عدة خطوات فرعية من قبل المنظمين والفاعلين في

الصناعة:

- (أ) لهيئة الوقف الإندونيسية (BWI): تُوصى هيئة الوقف الإندونيسية بوضع معايير فنية وحوكمة واضحة للنظار، تشمل تقارير شفافة عن الأثر المالي وغير المالي مثل كميات الكربون التي تم سحبها..
- (ب) لهيئة الخدمات المالية (OJK): يمكن لهيئة الخدمات المالية دعم التكامل التكنولوجي بين منصات الوقف الرقمية وبورصة الكربون لتبسيط المعاملات وزيادة كفاءة النموذج وتوسيع نطاق الوصول.

⁵⁴ James Guild, "How Indonesia Is Using Its Green Sukuk," *The Diplomat*.

⁵⁵ ASEAN Capital Markets Forum, *ASEAN Green Bond Standards*, October 2018.

ج) للنظار: ينبغي لمؤسسات النظار تعزيز قدراتهم في مجالات المناخ وسوق الكربون، وتطوير وقف كربون شفاف ومسؤول يمكن الوصول إليه رقمياً من قبل المجتمع.

ث- الخاتمة

أظهرت الدراسة أن "نموذج وقف الكربون" يتمتع بشريعة فقهية وأمان مالي وفعالية استراتيجية لدعم جهود خفض الانبعاثات في إندونيسيا. ويمكن للحكومة، بالتعاون مع المؤسسات الوقفية، تحويل أموال الوقف النقدي إلى مصدر تمويل مستدام وقابل للقياس للعمل المناخي. وتنفذ هذا النموذج، تقدم إندونيسيا تجربة عالمية رائدة في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لمواجهة التحديات البيئية ويلاحظ من جانب آخر. أن هذا النموذج يواجه تحديات جوهرية قد تعيق تنفيذه، من أبرزها ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الوقف الإنتاجي، والحاجة إلى رفع كفاءة النظار في إدارة الأوقاف بصورة احترافية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق الكربون ومحدودية الشفافية فيه. لذا فإن التغلب على هذه التحديات يتطلب تنسيقاً فعالاً وتعاوناً وثيقاً بين جميع أصحاب المصلحة، من الجهات الحكومية والهيئات الوقفية إلى المؤسسات المالية والمجتمع المدني، لضمان نجاح هذا النموذج وتحقيق أهدافه على المدى البعيد.

ج- المراجع

القرآن الكريم.

البخاري، محمد بن إسماعيل صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاح، ١٤٢٢هـ.

الديبان، ديبان بن محمد. المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٢هـ.

الزحيلي، وهبة. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. القاهرة: دار ابن عقان، ١٤١٧هـ.

الغزالي، محمد بن محمد. المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

القرضاوي، يوسف. رعاية البيعة في الشريعة الإسلامية. القاهرة: دار الشروق، ١٤٢١هـ.

القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ.

النيسابوري، مسلم بن حجاج. صحيح مسلم. بيروت: دار التأسيس، ١٤٣٥هـ.

Alfidhatun, Siti. "Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS) Sebagai Implementasi Filantropi Islam Berkelanjutan." *LABATILA: Jurnal Ilmu Ekonomi Islam* 8, no. 01 (June 28, 2024): 85–101.

ASEAN Capital Markets Forum. *ASEAN Green Bond Standards*, October 2018.

Basri, M. Chatib, and Teuku Riefky. "How to Fund Climate Agenda in Indonesia." *Brookings Institution*. Last modified April 6, 2023. Accessed July 5, 2025. <https://www.brookings.edu/articles/how-to-fund-climate-agenda-in-indonesia/>.

Chepra, Muhammad Umer. *The Future of Economics: An Islamic Perspective*. Leicester: The Islamic Foundation, 2000.

Damanik, Fritz Hotman S., Hisar Sirait, Ayu Minarsi, Irawan Abae, Andra Juansa, Tyahya Whisnu Hendratni, and Jan Horas Veryady Purba. *Transformasi Ekonomi: Inovasi Dan Pertumbuhan Ekonomi Global Di Abad Ke-21*. Edited by Dhiya Fauzia Romiza. 1st ed. Yogyakarta: Star Digital Publishing, 2025.

Darmawan, Iqbal, Mega Dharmawan, Pricilla Patricia, and Samuel Evan Hardy. "Indonesia: Carbon Trading Series – Registration of Carbon Units on IDX Carbon." *Baker McKenzie*.

Daryn Salsabila. "Implementasi Dan Inovasi Pembiayaan Syariah Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS)." *Al Itmamiy Jurnal Hukum Ekonomi Syariah (Muamalah)* 5, no. 1 (May 12, 2023): 36–53.

Djaenudin, Deden. *Bagaimana Menyikapi Ketidakpastian Pasar Karbon Untuk REDD+ Di Indonesia*. Bogor, 2024.

Djono, Trimo Pamudji Al. "Kejahatan Perdagangan Karbon: Contoh Kasus, Konteks Indonesia, Dan Upaya Pencegahan." *IPEHIJAU*. Last modified 2024. Accessed July 5, 2025. <https://ipehijau.org/kejahatan-perdagangan-karbon-contoh-kasus-konteks-indonesia-dan-upaya-pencegahan/>.

Firdaus, Anisah. "Inovasi Sosial di Hutan Wakaf Bogor dalam Mencapai Pembangunan Berkelanjutan." *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam* 10, no. 1 (March 2024): 64. <https://doi.org/10.29040/jiei.v1i1.11918>.

Guild, James. "How Indonesia Is Using Its Green Sukuk." *The Diplomat*.

IDX Carbon. "Frequently Asked Questions." Last modified 2023. Accessed July 5, 2025. <https://idxcarbon.co.id/id/frequently-asked-questions>.

-
- IDX Carbon. “Komitmen Indonesia Terhadap Masa Depan Rendah Emisi.” Last modified 2023. Accessed July 5, 2025. <https://idxcarbon.co.id/id>.
- Indonesia. “Enhanced Nationally Determined Contribution Republic of Indonesia” (December 10, 2024). Accessed July 5, 2025. <https://climateactiontracker.org/countries/indonesia/targets/>.
- Indonesia, Bank. *Annual Report Cash Waqf Linked Sukuk 2021*. Jakarta, April 2021.
- Indonesia, Bursa Efek. “Bursa Karbon Indonesia (IDXCarbon) Resmi Diluncurkan.” *Press Release*. Last modified September 26, 2023. Accessed July 5, 2025. <https://www.idx.co.id/id/berita/siaran-pers/2016>.
- Indonesia, Kementerian Agama. *Peraturan Menteri Agama Nomor 1 Tahun 2022 Tentang Pengelolaan Dan Pengembangan Wakaf Uang Melalui Cash Waqf Linked Sukuk. Peraturan Menag*. BN 2022 (1) : 8 hlm, 2022.
- Indonesia, Kementerian Keuangan. “Indonesia Issued US\$1.25 Billion Green Sukuk.” Last modified March 2018. Accessed July 5, 2025. <https://www.greenfinanceplatform.org/policies-and-regulations/indonesia-issued-us125-billion-green-sukuk>.
- Indonesia, Kementerian Keuangan. *Indonesia’s Green Bond & Sukuk Initiative*, October 16, 2018.
- Indonesia, Kementerian Keuangan. *Memorandum Informasi Sukuk Wakaf Ritel Seri SWR005*. Jakarta, 2024.
- Indonesia, Kementerian Keuangan. “Sukuk Wakaf Ritel.” Last modified 2024. Accessed July 5, 2025. <https://www.kemenkeu.go.id/cwls>.
- Indonesia, Pemerintah Pusat. *Peraturan Presiden (Perpres) Nomor 98 Tahun 2021 tentang Penyelenggaraan Nilai Ekonomi Karbon untuk Pencapaian Target Kontribusi yang Ditetapkan Secara Nasional dan Pengendalian Emisi Gas Rumah Kaca dalam Pembangunan Nasional. Perpres*. Indonesia: LN.2021/No.249, jdih.setneg.go.id : 68 hlm., 2021.
- Indonesia, Pemerintah Pusat. *Undang-Undang (UU) Nomor 19 Tahun 2008 Tentang Surat Berharga Syariah Negara. UU*. Indonesia: LN.2008/NO.70, TLN NO.4852, LL SETNEG : 16 HLM, 2008.
- Indonesia, Pemerintah Pusat. *Undang-Undang (UU) Nomor 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf. UU*. Indonesia: LN. 2004/ No.159, TLN NO.4459 , LL SETNEG : 26 HLM, 2004.

-
- Jackson, Eoin. "Islamic Law and Climate Justice." *OpinioJuris*. Last modified January 19, 2023. Accessed July 5, 2025. <https://opiniojuris.org/2023/01/19/islamic-law-and-climate-justice/>.
- Kartika Larasati, Luthfyana, and Tiza Mafira. *Climate-Aligned Investments in Indonesia's Financial Sector*. Jakarta, 2023.
- Khoiriyah Trianti, Yulis Nurul Aini, Arif Luqman Hakim, Afifah Nur Millatina, and Ludfi Djajanto. "Pengukuran Kinerja Reksa Dana Syariah Berbasis Pada Risiko Dan Tingkat Pengembalian." *Jurnal Reviu Akuntansi dan Keuangan* 12, no. 2 (August 31, 2022): 472–482.
- Khuluq, M. Khusnul, and Asmuni Asmuni. "Hifz Al-Bi'ah as Part of Maqashid Al-Shari'ah and Its Relevance in the Context of Global Climate Change." *Indonesian Journal of Interdisciplinary Islamic Studies* 7, no. 2 (February 17, 2025).
- Komite Nasional Ekonomi dan Keuangan Syariah. *Policy Brief: Business Process Re-Engineering Wakaf Uang*, January 22, 2022.
- Lubis, Irma Suryani, and Muslim Marpaung. "Reconstructing the Role of Waqf in Indonesia's Islamic Financial Ecosystem: Institutional and Regulatory Analysis." *International Journal of Management Research and Economics* 3, no. 2 (April 8, 2025): 174–199.
- Majelis Ulama Indonesia. *Fatwa MUI Tahun 2002 Tentang Wakaf Uang*, 2002.
- Mardani, Dede Aji. *Wakaf dan Ekonomi Hijau: Upaya Mengurangi Perubahan Iklim dan Emisi Gas Karbon*. 2, no. 1 (2023).
- MUI, Dewan Syariah Indonesia. *Fatwa DSN-MUI No: 131/DSN-MUI/X/2019 Tentang Sukuk Wakaf*, October 2019.
- Muntaqo, Firman. "Problematika Dan Prospek Wakaf Produktif Di Indonesia." *Al-Ahkam* 1, no. 25 (April 25, 2015): 83.
- Mutmainah, Lu'liyatul, Neneng Ela Fauziyyah, Khoirul Zadid Taqwa, and Imam Wahyudi Indrawan. *Cash Waqf Linked Blue Sukuk (CWLBS) For Sustainable Marine Ecosystem: A Conceptual Model*. PKTD, November 2022.
- Otoritas Jasa Keuangan. *Pedoman Implementasi Cash Waqf Linked Deposit*. Jakarta, October 24, 2024.
- Otoritas Jasa Keuangan. *Peraturan Otoritas Jasa Keuangan Nomor 14 Tahun 2023 Tentang Perdagangan Karbon Melalui Bursa Karbon. Peraturan OJK*. Indonesia, 2023.

-
- Pearce, Fred. "Will UN Carbon Market Work? Indonesia Will Provide First Test." *YaleEnvironment360*. Last modified December 3, 2024. Accessed July 5, 2025. <https://e360.yale.edu/features/indonesia-carbon-credits-bioeconomy>.
- Rahma Aini Nur and Mohammad Iqbal Irfany. "Strategi Pengembangan Hutan Wakaf Bogor Menggunakan Pendekatan ISM." *AL-MUZARA'AH* 12, no. 1 (June 2024): 1–25. <https://doi.org/10.29244/jam.12.1.1-25>.
- Robiatul, Elvi. "Riska Afriani Sebut Potensi Wakaf Uang Di Indonesia Mencapai Rp 180 Triliun." *Jpnn.Com*. Last modified July 2, 2025. Accessed July 5, 2025. <https://www.jpnn.com/news/riska-afriani-sebut-potensi-wakaf-uang-di-indonesia-mencapai-rp-180-triliun>.
- Romanello, Marina, Claudia di Napoli, Carole Green, Harry Kennard, Pete Lampard, Daniel Scamman, Maria Walawender, et al. "The 2023 Report of the Lancet Countdown on Health and Climate Change: The Imperative for a Health-Centred Response in a World Facing Irreversible Harms." *The Lancet* 402, no. 10419 (December 2023): 2346–2394.
- Rusydiana, Aam Slamet, Raditya Sukmana, and Nisful Laila. "Developing Green Waqf Model for Environmental Issues." *Islamic Economics Methodology* 2, no. 2 (December 14, 2023).
- Suryani, Suryani. "Pengarusutamaan Hifdz Al-‘Alam Sebagai Bagian Dari Maqashid Al-Syari’ah." *Al-Tahrir: Jurnal Pemikiran Islam* 17, no. 2 (November 23, 2017).
- Sukaina, I., Hana Fitria Zahidah, and Falsa Dzaky Arifian. "Inovasi Aplikasi Online Green Waqf Berbasis Blockchain Guna Pendanaan Produktivitas Tamanu Sebagai Upaya Pelestarian Lingkungan." *JIOSE: Journal of Indonesian Sharia Economics* 1, no. 2 (September, 2022): 139-156. <https://doi.org/https://doi.org/10.35878/jiose.v1i2.484>.
- Takwin, Ahsyanul. "PENGGABUNGAN WAQF HIJAU MELALUI SISTEM PENDANAAN BERSAMA DIGITAL DAN IMPLIKASINYA PADA ASPEK SOSIAL DAN MASYARAKAT." *SHACRAL: Shari’ah Economics Review Journal* 1, no. 1 (February 2024): 1–11. <https://doi.org/10.62952/shacral.v1i1.10>.
- Virgy, Muhammad Arief. *Indonesia’s Carbon Credits Must Not Come at the Cost of Customary Forests*, April 10, 2025.



التفريق القضائي في مسألة عدم الوفاء بالنفقة الباطنية بسبب عيب في الجهاز التناسلي للزوج

(تحليل لقرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم Pdt.G/2012/PA.Sgt/259)

Abdul Rahman Ramadhan

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

abdulrahmanramadhan95@gmail.com

ABSTRACT

This research aims to analyze the practice of judicial divorce in a case where the wife filed for divorce due to the husband's inability to provide emotional support as a result of a defect in his reproductive system, as well as the application of Indonesian positive law and Islamic law in the issued ruling. This study focuses on how the husband's sexual incapacity became a legitimate ground for divorce according to the applicable laws by analyzing the ruling from the Sengeti Religious Court, Number 259/Pdt.G/2012/PA.Sgt. The research employs a qualitative approach with a case study design, where the ruling data from the religious court serves as the primary source. The results of the study show that, although the claim of a reproductive defect was not supported by sufficient medical evidence, the court approved the judicial divorce based on other evidence, such as witness testimonies. From an Islamic law perspective, this ruling reflects the application of the maqāṣid al-sharī'ah principle in protecting life, lineage, and property, despite not explicitly referencing the maqāṣid in the legal considerations. This research contributes to the development of legal understanding regarding emotional support as a basis for divorce within the context of Islamic family law and Indonesian positive law.

Keywords: *judicial divorce, emotional support, reproductive system defect, Indonesian law, maqāṣid al-sharī'ah*

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل ممارسة التفريق القضائي في قضية التفريق التي تقدمت بها الزوجة بسبب عجز الزوج عن تلبية النفقة الباطنية نتيجة ل عيب في الجهاز التناسلي، وكذلك تطبيق القانون الوضعي في إندونيسيا والشريعة الإسلامية في الحكم الصادر. يركز هذا البحث على كيفية أن العجز الجنسي للزوج أصبح سبباً مشروعاً للطلاق وفقاً للقوانين المعمول بها من خلال تحليل الحكم الصادر من المحكمة الدينية بسنغتي رقم ٢٥٩/ب.د.ت.ج.٢٠١٢/PA.Sgt. يستخدم هذا البحث المنهج النوعي بتصميم دراسة حالة، حيث تمثل بيانات الحكم الصادر من المحكمة الدينية المصدر الرئيسي. أظهرت نتائج البحث أنه رغم أن الادعاء بوجود عيب في الجهاز التناسلي لم تدعمه أدلة طبية كافية، إلا أن المحكمة وافقت على التفريق

القضائي بناءً على أدلة أخرى مثل شهادة الشهود. من منظور الشريعة الإسلامية، يعكس هذا الحكم تطبيق مبدأ مقاصد الشريعة في حماية النفس والنسل والمال، على الرغم من عدم الإشارة المباشرة إلى المقاصد في حيثيات الحكم. يسهم هذا البحث في تطوير الفهم القانوني بشأن النفقة الباطنية كأساس للطلاق في سياق قانون الأسرة الإسلامي والقانون الوضعي في إندونيسيا.

الكلمات الرئيسية: التفريق القضائي، النفقة الباطنية، عيب في الجهاز التناسلي، القانون الإندونيسي، مقاصد الشريعة

أ- المقدمة

تُعد مسألة الوفاء بالنفقة الباطنية داخل الأسرة من القضايا الجوهرية التي تؤثر على انسجام العلاقة بين الزوجين. الوفاء بالنفقة الباطنية، لا سيما ما يتعلق بالإشباع الجنسي، له تأثير كبير على الرفاهية العاطفية داخل الأسرة، حيث تلعب الزوجة دورًا فاعلاً في تلبية هذه الحاجة.⁵⁶ وتشمل النفقة الباطنية مشاعر المودة، والانسجام، وتلبية الحاجات الجنسية، وتُعد من الركائز الأساسية في بناء أسرة مستقرة.⁵⁷ ومع ذلك، وفي بعض الحالات كما بينت دراسة أنيسا، فإن العجز عن الوفاء بتلك الاحتياجات قد يؤدي إلى تصدع العلاقة الزوجية، ما يدفع الزوجة إلى رفع دعوى التفريق.⁵⁸ لقد أصبحت النفقة الباطنية إحدى القضايا المحورية في استقرار الحياة الزوجية، خاصةً فيما يتعلق بالحاجة الجنسية التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من العلاقة بين الزوجين. ومنذ القدم، تُفهم النفقة الباطنية على أنها حاجة غير مادية، تشمل التواصل الجيد، والمودة، والاهتمام، والإشباع الجنسي بالطبع.⁵⁹ وقد بينت بعض الدراسات أن عجز الزوج عن الوفاء بهذه الحاجة يُعد من الأسباب الرئيسة لتفكك الأسرة، بل وقد ينتهي الأمر إلى التفريق.⁶⁰ وتشير نتائج الأبحاث إلى أن عدم رضا الزوجة من الناحية الجنسية قد يُفاقم التوتر داخل العلاقة ويزيد من احتمالية وقوع التفريق.⁶¹

⁵⁶ Rizqa Hannur Annisa, "Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga)" (Universitas Islam Negeri Salatiga, 2024).

⁵⁷ Harjan Syuhada Sungarso, *Fikih Madrasah Aliyah Kelas XI* (Bumi Aksara, 2021).

⁵⁸ Annisa, "Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga)."

⁵⁹ Atik Rosyidah, "Upaya Pemenuhan Nafkah Batin Para Suami Tenaga Kerja Wanita (TKW) Dan Implikasinya Terhadap Kesakinahan Keluarga: Studi Kasus Desa Padas, Kecamatan Dagangan, Kabupaten Madiun" (Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2006).

⁶⁰ Mufid Arsyad and A Kumedi Ja'far, "Penyebab Kasus Cerai Gugat," *AL-SULTHANIYAH* 14, no. 2 (2025): 211–222; Irkham Khasani, "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sodomasokisme Dalam Hubungan Suami Istri" (2013).

⁶¹ Nabilah Falah, "Pemenuhan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Pada Pasangan Long Distance Marriage," *AL-ASHLAH: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam* 1, no. 2 (2022): 124–141.

ومن منظور الشريعة الإسلامية، تُعد النفقة الباطنية من الواجبات الملقاة على عاتق الزوج لتحقيق الاستقرار الأسري.⁶² ومع ذلك، فإن بعض العوامل الجسدية، كالعجز الجنسي أو وجود خلل في الأعضاء التناسلية، قد تحول دون الوفاء بهذا الواجب، مما يؤدي إلى نشوء حالة من عدم الرضا والنزاع داخل العلاقة الزوجية.⁶³ وترتكز هذا البحث على تحليل حالة دعوى طلاق تقدمت بها زوجة بحجة عجز زوجها عن تلبية النفقة الباطنية نتيجة لخلل في جهازه التناسلي، وذلك من خلال قراءة قانونية مزدوجة تشمل القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.

تُعد المحكمة الدينية كما نصَّ عليها في القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن التعديل الثاني للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ حول المحاكم الدينية، من بين الهيئات القضائية التابعة للمحكمة العليا التي تمارس السلطة القضائية في إندونيسيا. ومن بين اختصاصات هذه المحكمة الدينية النظر في قضايا الزواج للمسلمين. وفي هذا البحث، يُسلِّط الباحث الضوء على اختصاص المحكمة الدينية من خلال دور القاضي في فسخ عقد الزواج لأحد الطرفين إذا تقدم أحد الزوجين بطلب التفريق بحجة وجود عيب في الطرف الآخر. وهذا العيب الجسدي (الإعاقة البدنية) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الطرف على أداء الواجب الزوجي (الجماع) من عدمه.⁶⁴

وفي التراث الفقهي، خصوصاً في باب التفريق، كثيراً ما يُذكر مصطلح التفريق كإجراء يتخذه القاضي بفسخ عقد الزواج. ويُظهر هذا النقاش أن المؤسسة القضائية تمتلك صلاحية معترف بها شرعاً في فسخ الزواج إذا لم يعد فيه مصلحة للطرفين. وهذا بدوره يدحض التصور السائد بأن الزوج وحده في الشريعة الإسلامية هو من يملك حق إنهاء العلاقة الزوجية.⁶⁵ وقد تجلّى هذا الأمر في قرار المحكمة الدينية بسنغتي رقم 259/Pdt.G/2012/PA.Sgt، حيث استجاب القاضي لدعوى التفريق التي تقدمت بها الزوجة، وذلك بسبب عدم تحقق النفقة الباطنية الناتجة عن خلل في الأعضاء التناسلية للزوج.

⁶² Khasani, "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sodomakisme Dalam Hubungan Suami Isteri."

⁶³ Okta Pratama Andika, "Disfungsi Seksual Dan Dampaknya Dalam Keharmonisan Rumah Tangga (Studi Putusan Pengadilan Agama Gedong Tataan Nomor: 265/Pdt. G/2020/PA. Gdt)" (UIN RADEN INTAN LAMPUNG, 2023).

⁶⁴ Mu'tashim Billah, "Fikih Difabel: Analisis Hukum Menceraikan Pasangan Yang Menjadi Difabel," *INKLUSI* 11, no. 1 (February 29, 2024): 23–44.

⁶⁵ A Zamakhsyari Baharuddin and Rifqi Qowiyul Iman, "At-Tafrîq Al-Qadhâ'i And The Religious Courts' Authority In Deciding A Divorce," *Syariah: Jurnal Hukum dan Pemikiran* 20, no. 1 (2020): 1–12.

تشير مختلف الدراسات المتعلقة بظاهرة دعاوى التفريق التي ترفعها الزوجات إلى أن قرار التفريق غالبًا ما يُستند إلى مزيج من العوامل الداخلية والخارجية. فقد خلص جاينودين وآخرون (٢٠٢٤) إلى أن خيانة الزوج، والضغط الاقتصادي، والعنف الأسري تُعد الأسباب الرئيسة التي تدفع الزوجة إلى رفع دعوى التفريق، حيث تزداد جرأة المرأة على المطالبة بالتفريق عندما تتعرض للعنف.^{٦٦} وقد دُعِمَت نتائج هذا البحث ما توصلت إليه نورجنتة (٢٠٢٥)، التي سلّطت الضوء على المشكلات الاقتصادية، وعدم الرضا الجنسي، والخيانة الزوجية، وتدخل الوالدين بوصفها عوامل أساسية في رفع دعاوى التفريق في منطقة لمبه ميلينتانغ.^{٦٧} من جانبه، شدد أرشاد وجعفر (٢٠٢٥) على أن العوامل الاقتصادية والنفسية، مثل الإهمال الاجتماعي وعدم التوافق العاطفي، تساهم بشكل كبير في قرار التفريق.^{٦٨} أما في حالات الزواج في السنّ المبكر، فقد كشف كل من لاتساقية (٢٠٢٥) وهيراواتي (٢٠٢٥) عن أن عدم النضج العاطفي وإهمال الشريك يؤديان إلى العنف الأسري وزيادة قرارات التفريق، مما ينعكس سلبيًا على الرفاه النفسي للزوجة والأبناء.^{٦٩} وفي سياقعاملات المهاجرات، أكد إيروان مودا (٢٠٢٥) أن التفريق يكون مشروعًا وفقًا للمادة ١١٦ من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية إذا وقع إهمال من الزوج لمدة تزيد عن سنتين دون إخطار مسبق، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناة الزوجة البدنية والنفسية.^{٧٠} من الناحية القانونية، تشير بعض الدراسات إلى أن دعاوى التفريق المرفوعة من قبل الزوجة تستند إلى أسس قانونية راسخة ضمن التشريعات الإندونيسية، بما في ذلك ضمن جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. فقد تناول إيروان (٢٠٢٥) القضية رقم *1145/Pdt.G/2010/PA.JS* وخلص إلى أن المادة ٤١ بند (ج) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، وكذلك المادة ١٤٩ من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، تُعدان الأساس في منح النفقة بعد التفريق في دعاوى التفريق المرفوعة من الزوجة، رغم أن التركيز الأساسي لهاتين المادتين ينصب على التفريق الناتج عن طلاق صريح (تطبيق من قبل

⁶⁶ Jainuddin Jainuddin, Andi Alauddin, and Juliana Nurillah, "Perilaku Perceraian Di Bima; Studi Tentang Keputusan Cerai Gugat Dan Cerai Talak," *Jurnal Al-Ahkam: Jurnal Hukum Pidana Islam* 6, no. 2 (2024): 197–212.

⁶⁷ Nurjannah Nurjannah et al., "Faktor Penyebab Tingginya Angka Cerai Gugat Di Kecamatan Lembah Melintang Kabupaten Pasaman," *Journal of Education, Cultural and Politics* 5, no. 1 (2025): 70–78.

⁶⁸ Arsyad and Ja'far, "Penyebab Kasus Cerai Gugat."

⁶⁹ Rita Latassaqia, "Cerai Gugat Pasangan Pernikahan Dini Atas Penclantaran Prespektif Gender," *JURNAL USMLAWREVIEW* 8, no. 1 (2025): 282–303; Tri Ratna Herawati et al., "Alasan Gugat Cerai Pada Perkawinan Di Bawah Umur Di Kabupaten Sleman," *Asas Wa Tandhim: Jurnal Hukum, Pendidikan Dan Sosial Keagamaan* 4, no. 1 (2025): 47–56.

⁷⁰ Lalu Irawan Muda, "Pertimbangan Majelis Hakim Terhadap Perkara Gugatcerai Pekerja Migran Indonesia (PMI)," *MODELING: Jurnal Program Studi PGMI* 12, no. 1 (2025): 151–161.

الزواج).^{٧١} وفي المقابل، درس هارهاب (٢٠٢٥) الاجتهاد القضائي المتعلق بـ"المفقود" (اختفاء أحد الزوجين) كسبب لرفع دعوى التفريق من قبل الزوجة، وبيّن من خلال تفسير المادة ١٩ من اللائحة الحكومية رقم ٩ لعام ١٩٧٥ والمادة ١١٦ بند (ب) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية أن مثل هذا النوع من الدعاوى يُعد مشروعًا وفقًا للقانون الإيجابي.^{٧٢} وهذا يدل على أن الدولة تعترف بتعقيد دوافع التفريق، والتي لا تقتصر على الانتهاكات الجسدية فحسب، بل تشمل أيضًا الظروف الاجتماعية والنفسية. وبهذا، تؤكد نتائج هذه الدراسات أن دعاوى التفريق من قبل الزوجات هي ظاهرة لا تتأثر فقط بديناميكيات الحياة الزوجية، بل تستند كذلك إلى أسس معيارية تتطور باستمرار وفقًا لحاجات المجتمع.

وتظهر مراجعة الدراسات السابقة أن أسباب دعاوى التفريق من قبل الزوجات تدور غالبًا حول عوامل باتت مألوفة في البحوث، مثل الخيانة، والعنف الأسري، والإهمال، والضغط الاقتصادي، وعدم الرضا الجنسي، بالإضافة إلى الديناميكيات الاجتماعية الأسرية. ومع ذلك، فإن الدراسات التي تناولت بشكل خاص أسباب التفريق المرتبطة بالحالة الطبية أو البيولوجية للزوج، مثل اضطرابات الأعضاء التناسلية التي تؤدي إلى عدم الوفاء بالنفقة الباطنية (النفقة الجنسية)، لا تزال نادرة. علمًا بأن النفقة الباطنية تُعد من الجوانب الجوهرية في الزواج وفقًا للشريعة الإسلامية وكذلك قانون الزواج الإندونيسي. ويثير هذا الفراغ البحثي سؤالًا مهمًا حول كيفية تقييم المحاكم الشرعية للحالات التي يُستند فيها إلى عدم تحقق العلاقة البيولوجية بسبب عيب خلقي لدى الزوج، ومدى الحماية القانونية الممنوحة للزوجة التي تتعرض لأضرار نفسية وروحية في ظل هذه الظروف.

وتأتي هذا البحث لتقديم إسهام جديد من خلال بحث معمق ومحدد حول سبب دعاوى التفريق المتعلقة بعدم تحقق النفقة الباطنية نتيجة خلل في الجهاز التناسلي للزوج، وذلك عبر تحليل قانوني لقرار المحكمة الدينية في سينغيي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt.* بخلاف البحوث السابقة التي ركزت على العنف أو الإهمال أو الصراعات الاقتصادية، تضع هذا البحث الجانب البيولوجي والصحي الإيجابي كمرتكز قانوني في قضايا التفريق. وتُعد هذا البحث

⁷¹ Heri Irawan, M Wagianto, and Gandhi Liyorba Indra, "Nafkah Pasca Perceraian Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Kritik Pada Pasal 149 KHI Terhadap Perkara Nomor 1145/Pdt. G/2010 PA JS)," *MABAHITS: Jurnal Hukum Keluarga* 6, no. 01 (2025): 1–14.

⁷² Hasbiah Tunnaim Harahap, Sukiati Sukiati, and Muhammad Yadi Harahap, "Yurisprudensi Hukum Mafqud Sebagai Alasan Gugatan Cerai Melalui Putusan Pengadilan (Putusan Nomor 0027/Pdt. G/2016/PA. Srog)," *Innovative: Journal Of Social Science Research* 5, no. 4 (2025): 72–94.

ذات صلة في توسيع الفهم القانوني حول حدود واعتراف الحقوق الجنسية للزوجة داخل إطار الزواج، كما تفتح باب النقاش حول ضرورة تعزيز اللوائح التي تتيح إدراج النفقة الباطنية كسبب مشروع لرفع دعوى التفريق ضمن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي في إندونيسيا.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أسباب دعاوى التفريق التي تُقدّم بناءً على عجز الزوج عن أداء النفقة الباطنية نتيجة خلل في الأعضاء التناسلية، وكذلك إلى تقييم تطبيق القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في معالجة مثل هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، يرمي البحث إلى دراسة أثر العجز الجنسي للزوج على الانسجام الأسري من منظور قانوني. ويُقدّم هذا البحث إسهامًا علميًا مهمًا من خلال إثراء الإطار النظري المتعلق بتحقيق النفقة الباطنية في ضوء القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، خصوصًا فيما يتعلق بحالات العجز الجنسي للزوج كأحد أسباب التفريق. ومن خلال الاستقصاء العميق لهذا الواقع، يُسهم البحث في سدّ الفجوة المعرفية التي لم تُتناوَل بعمق كافٍ في الأدبيات الفقهية والقانونية المتعلقة بالأسرة والشريعة الإسلامية.

وعلى المستوى العملي، فإن نتائج هذا البحث تحمل انعكاسات مهمة لصنّاع القرار، والمؤسسات القضائية، والممارسين في مجال قانون الأسرة، في صياغة سياسات أو آراء أكثر حساسية تجاه القضايا الشخصية التي تؤثر في تماسك الأسرة. كما يمكن أن يُقدّم هذا البحث إرشاداتٍ للأزواج والمستشارين الأسريين في التعامل مع مشكلات النفقة الباطنية داخل الحياة الزوجية.

وتتجلى المساهمة الرئيسة لهذا البحث في ثلاث نقاط أساسية: أولاً، من الناحية النظرية: يُحدّد البحث ويُوضّح دور النفقة الباطنية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي كأساس لاتخاذ قرار التفريق في القضايا ذات الطابع الجنسي؛ وثانياً، من الناحية المنهجية: يُطوّر البحث منهجية تحليلية فقهية قانونية لدراسة دعاوى التفريق بناءً على الخلل التناسلي لدى الزوج، ويُقدّم إطارًا تحليليًا مناسبًا في بحوث قانون الأسرة؛ وثالثاً، من الناحية التطبيقية: يُقدّم البحث توصيات لصنّاع القرار والمؤسسات القضائية للاهتمام بالجوانب الشخصية المتعلقة بالعجز الجنسي في قضايا التفريق، كما يُوفّر رؤية عملية لمستشاري الزواج الذين يواجهون مشكلات مماثلة.

ب- منهج البحث

يستخدم هذا البحث منهجًا نوعيًا (كيفية) بتصميم دراسة حالة لتحليل قرار المحكمة الدينية في سينغيتي رقم ٢٥٩ Pdt.G/2012/PA.Sgt المتعلق بدعوى التفريق بسبب عدم الوفاء بالنفقة الباطنية الناتجة عن عيب في الجهاز التناسلي للزوج. وقد تم اختيار المنهج النوعي لأن الهدف من هذا البحث هو استكشاف وفهم الظاهرة القانونية التي وقعت في هذه القضية، بالإضافة إلى تحليل الآثار المترتبة في إطار القانون الوضعي والشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمسألة النفقة الباطنية.

وقد تم جمع البيانات من خلال دراسة الوثائق والمقابلات. وتُعد الوثيقة القضائية موضوع البحث المصدر الرئيسي للبيانات. كما أُجريت مقابلات مع خبراء في قانون الأسرة الإسلامي وممارسين قانونيين للحصول على رؤى أعمق حول تطبيق القانون في مثل هذه الحالات. وقد استُخدم دليل مقابلة شبه مهيكَل كأداة للمقابلات، صُمم لاستخلاص وجهات نظر الخبراء حول مدى ملاءمة وتطبيق الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في ما يخص النفقة الباطنية والتفريق.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام منهج تحليل المضمون، والذي يتضمن تحديد القضايا القانونية البارزة في الحكم القضائي، وتحليلها لتقييم مدى سماح القانون الوضعي والشريعة الإسلامية بإمكانية التفريق القائم على العجز الجنسي أو عدم القدرة على تلبية العلاقة الباطنية.

ت- البحث ونتائجه

١. تحليل الأحكام وفقًا للقانون الوضعي في إندونيسيا

في قرار المحكمة الدينية بسنغيتي رقم Pdt.G/2012/PA.Sgt، كان السبب الرئيس الذي قدّمه المدعي لطلب التفريق هو وجود خلل في الأعضاء التناسلية للمدعى عليه، ما أدى إلى عجزه عن ممارسة العلاقة الزوجية بشكل طبيعي. وقد ادعى المدعي أن عضو المدعى عليه صغير جدًا، بحيث لا يمكنه القيام بعلاقة جنسية كاملة، الأمر الذي أدى إلى عدم الرضا الجنسي لدى المدعي.

في هذا السياق، يُوقر القانون الإندونيسي الوضعي كما ورد في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، لا سيما في المادة ١٩ الحرف (و)، أساسًا شرعيًا للطلاق في حالات العجز عن أداء الواجبات الزوجية. وتنص المادة المذكورة على أنه يمكن تقديم دعوى التفريق إذا وُجد عجز أحد الطرفين عن العيش مع الطرف الآخر كزوجين، والذي يُفهم هنا على أنه

عجز عن أداء العلاقة الحميمة في إطار الزواج. كما يدعم جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية هذا التوجه من خلال المادة ١١٦ الحرف (و)، التي تنص على إمكانية التفريق في حال وجود عجز جسدي أو نفسي يمنع العيش المشترك كزوجين. تُعدّ ادعاءات المدعي المتعلقة بالخلل الجنسي دليلاً قوياً في طلب التفريق، لأن العلاقة الجنسية تُعدّ عنصراً أساسياً في الالتزامات الزوجية بحسب الشريعة الإسلامية والقانون الإندونيسي. وأفاد المدعي أنه منذ بداية الزواج، لم تتم العلاقة الزوجية إلا مرة واحدة فقط، وبعد ذلك رفض المدعي عليه الاستمرار فيها، بل أظهر نفوراً واشمئزازاً من المدعي. وقد تم دعم هذه الادعاءات من خلال شهادة الشهود التي أكدت وجود مشاكل جنسية بين الطرفين، مما شكّل أساساً كافياً للاعتبار أن الخلل الجسدي لدى المدعي عليه قد أثر سلباً على الزواج، وأدى إلى عدم القدرة على العيش المشترك بصورة منسجمة. كما صرح المدعي أنه لأكثر من شهرين لم تحصل أي علاقة زوجية، لا جسدياً ولا معنوياً، مما يُظهر عجز المدعي عليه عن أداء واجبه الأساسي في الزواج. وفي هذا السياق، تُعتبر الادعاءات المتعلقة بالعجز الجنسي، رغم طابعها الحساس والخاص، أساساً مشروعاً لتقديم طلب التفريق وفقاً لما ينص عليه القانون.

(أ) مدى التوافق مع القانون الإندونيسي الوضعي

اتبع قضاة المحكمة الدينية بسُنغتي في هذه القضية نص المادة ٣٩ الفقرة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، التي تنص على إمكانية التفريق عند عجز أحد الطرفين عن الوفاء بالواجبات الزوجية، والتي يُفهم منها عدم القدرة على العيش معاً كزوجين. كما تم الاستناد إلى المادة ١٩ الحرف (و) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥، وكذلك إلى المادة ١١٦ الحرف (و) من المدونة الفقهية الإسلامية، والتي تنص صراحة على أن العجز عن أداء الواجبات الزوجية يُعد سبباً مشروعاً للطلاق.

تُظهر تطبيقات القانون الوضعي الإندونيسي في هذه الحالة أن القاضي قد أخذ بعين الاعتبار الأدلة المقدمة من المدعي، والتي شملت شهادات الشهود، وإقرار المدعي، ووثيقة الزواج الرسمية، مما يدل على وجود خلل لدى المدعي عليه حال دون تحقيق أهداف الزواج.

ومع ذلك، تُبرز هذه القضية تحديات عملية كبيرة في تطبيق قانون الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجنسية ذات الطابع الحساس. ورغم أنها مُوطّرة قانونياً، فإن التعامل معها يتطلب نهجاً أكثر حرصاً لتجنب الإساءة أو الإضرار بالطرفين. لقد التزمت المحكمة بالإجراءات القانونية من خلال فحص الأدلة والاستماع إلى الشهود وتوفير فرصة للوساطة

التي للأسف لم تُكَلَّم بالنجاح. ويُظهر القرار التزام المحكمة بمبدأ اليقين القانوني، مع ضمان تطبيق القواعد القانونية رغم حساسية القضية وإمكانية تأثيرها الاجتماعي الواسع.

(ب) الأثر على مبدأ اليقين القانوني وممارسة القضاء

يكشف هذا القرار عن كيفية تطبيق مبدأ اليقين القانوني والعدالة التصالحية في قضايا التفريق. على سبيل المثال، تُبَيِّن محاولة الوساطة التي أجراها القاضي أن التفريق لا يُفَضَّل إذا وُجِدَت إمكانية للمصالحة. غير أن فشل الوساطة يُشير إلى أن إعادة العلاقة قد تكون مستحيلة في ظل وجود عوامل جسدية أو نفسية تمنع استمرار الزواج. يمتلك المدعي في هذه الحالة أساساً قانونياً قوياً استناداً إلى القانون الإندونيسي، وخاصة فيما يتعلق بالعجز الجنسي. ومع ذلك، يفتح هذا القرار المجال أمام تقييم إضافي لمفهوم العدالة التصالحية، وإمكانية تبني إجراءات أكثر حساسية للتعامل مع القضايا المشابهة بما يراعي كرامة الأطراف المعنية.

كما تُظهر هذه القضية تأثيراً كبيراً في ممارسة القضاء الأسري في إندونيسيا، خاصة في كيفية تعامل المحاكم مع القضايا الجنسية في الزواج، الأمر الذي يتطلب من القضاة مراعاة الأبعاد النفسية والاجتماعية إضافةً إلى الإجراءات القانونية.

(ج) نقاط القوة والضعف في حُجج القاضي

يمكن اعتبار قرار القاضي صحيحاً من حيث الأساس القانوني والأدلة المقدمة. غير أن نقطة الضعف في الحُجج تكمن في غياب الأدلة الطبية التي تُثبت وجود الخلل التناسلي للمدعى عليه بشكل قاطع. وقد استند القرار بشكل رئيسي إلى شهادة المدعي والشهود، والتي رغم قبولها في السياق الشرعي، إلا أنها قد تحتاج إلى تعزيز بالأدلة الطبية الموضوعية لضمان قوة القرار واستقلالته. ومن حيث مبدأ العدالة، فإن كشف تفاصيل جنسية خاصة جداً قد يلحق ضرراً نفسياً واجتماعياً بالأطراف المعنية، ما يُشكل تحدياً في تحقيق عدالة أسرية أكثر حساسية تجاه المسائل الشخصية.

تشير نتائج هذا البحث إلى أن عجز المدعى عليه عن أداء الواجبات الجنسية يُعدّ سبباً مشروعاً لطلب التفريق في سياق القانون الإندونيسي، وذلك تماشياً مع أحكام المادة ١٩ (و) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤، والمادة ١١٦ (و) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. وقد أصبحت دعوى المدعية بشأن وجود خلل عضوي في العضو التناسلي للمدعى عليه دليلاً رئيسياً في إجراءات التفريق، رغم عدم دعمها بتقارير طبية قوية. وترتبط هذه النتيجة ارتباطاً وثيقاً بما توصلت إليه

دراسة دارماويجا وحسنّة (٢٠٢٠)، حيث حدّدت أن عدم قدرة الزوج على توفير النفقة المادية والباطنية يُعدّ من العوامل الرئيسة للطلاق. وتُظهر كلتا الدراستين أهمية الوفاء بالواجبات الزوجية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجنسية، بوصفها من مسببات التعاسة الزوجية التي تقود في نهاية المطاف إلى التفريق.^{٧٣} كما أن فشل عملية الوساطة في هذا البحث يتوافق مع نتائج دراسة رُحمة (٢٠٢٢)، التي أثبتت أن إهمال الزوج لواجباته، سواء في الإنفاق أو في صيانة كرامة الأسرة، كثيرًا ما يكون سببًا قويًا للقاضي في إصدار حكم التفريق.^{٧٤}

ومع ذلك، هناك اختلاف في المنهج المستخدم في هذا البحث مقارنةً بالدراسات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بجانب كشف العيوب. فقد ركّزت دراسة نور عزيما (٢٠٢٠) ورحماواتي (٢٠٢٣) على أن كشف عيوب الزوج أو تقصيره في النفقة يُعدّ عاملاً محوريًا في كثير من قضايا التفريق للضرر، وأن هذا العامل غالبًا ما يؤخذ بعين الاعتبار في أحكام القضاة. أما هذا البحث، فتُظهر أن الخلل الجسدي لدى المدعى عليه، وإن كان سببًا مشروعًا للطلاق، إلا أن الإفصاح عن قضايا شخصية وحساسة لا يزال يُشكل تحدّيًا في الممارسة القضائية.^{٧٥} ومن ثم، وعلى الرغم من تأكيد هذا البحث لما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن أهمية الوفاء بالواجبات في الحياة الزوجية، فإن الباحث يؤكد كذلك على ضرورة تبني نهج أكثر حساسية وحرصًا في تناول القضايا الشخصية التي قد تؤثر في الحكم القضائي، كما أوصى بذلك كل من رفايدة ومدني (2024).^{٧٦}

٢. تحليل الأحكام وفقًا للشريعة الإسلامية

إن الحكم في قضية التفريق بدعوى الزوجة ضد زوجها في الدعوى رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* يستند إلى الأسس القانونية والوقائع التي ظهرت في جلسات المحكمة. وقد ركز جوهر القضية على إخلال الزوج بواجباته الظاهرة والباطنة، وعلى عجزه عن ممارسة العلاقة الزوجية بشكل طبيعي بسبب خلل في أعضائه التناسلية. وبناءً على شهادة

⁷³ Edi Darmawijaya and Ferra Hasanah, "Peran Suami Istri Terhadap Peningkatan Angka Perceraian Di Mahkamah Syar'iyah Blangkejeren," *El-USRAH: Jurnal Hukum Keluarga* 3, no. 1 (2020): 84–100.

⁷⁴ Fatimatuz Zahro and Salsabila Annisa Rohmah, "Studi Putusan Hakim Pada Perkara Cerai Gugat Nomor 474/Pdt. G/2020/Pa. Js Terhadap Hak Nafkah Iddah," *Masadir: Jurnal Hukum Islam* 2, no. 1 (2022): 379–392.

⁷⁵ Masayu Fatiyyah Nuraziimah, "Analisis Putusan Pengadilan Agama Magelang Tentang Pembebanan Nafkah Mut'ah Dan Iddah Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Putusan Perkara Nomor 0076/PDT. G/2017/PA. MGL)" (2020); Sindi Nurlita Ayu Rahmawati, "Faktor Penggunaan Hak Ex Officio Hakim Dalam Menentukan Kewajiban Suami Pada Cerai Talak Verstek (Studi Putusan Perkara Nomor: 287/Pdt. G/2022/PA. Bla)" (2023).

⁷⁶ Rifki Ruffaida and Mohammad Thooyib Madani, "Kelalaian Tanggung Jawab Suami Sebagai Alasan Gugat Nafkah Istri," *Kabillah: Journal of Social Community* 9, no. 1 (2024): 229–242.

المدعية المدعومة بشهادتين من أقاربها المقربين، ثبت أنه خلال أكثر من ثلاث سنوات من الزواج، لم يتم الجماع إلا مرة واحدة فقط دون تحقيق أي رضا جنسي. إضافة إلى ذلك، كان الزوج نادرًا ما يعود إلى البيت ولم يوفر النفقة بصورة مناسبة، بل تغيب لأشهر دون عذر.

وقد رأى مجلس قضاة المحكمة الدينية بسنغتي أن هذه الوقائع تُشكّل أساسًا كافيًا للطلاق، وذلك وفقًا للمادة ٣٩ الفقرة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج التي تنص على أن التفريق لا يتم إلا إذا تعذر العيش المشترك بين الزوجين بسلام. كما استند الحكم إلى المادة ١٩ الحرف (و) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥، وإلى المادة ١١٦ الحرف (و) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية التي تنص على أن استمرار النزاع والشقاق دون أمل في المصالحة يُعد سببًا مشروعًا للطلاق.

واستشهد مجلس القضاة برأي الفقهاء كما ورد في "فقه السنة" لسيد سابق، حيث يُذكر أن القاضي إذا وجد أدلة قوية على استحالة استمرار العشرة الزوجية، ولم تنجح محاولات الصلح، فيجوز له أن يحكم بطلاق بائن. وبناءً على ذلك، حكمت المحكمة بفسخ عقد الزواج ووقوع طلاق بائن صغرى بحق الزوج المدعى عليه.

كما تضمن الحكم أمرًا إداريًا إلى كاتب المحكمة بإبلاغ مكتب الشؤون الدينية بنسخة الحكم لتسجيله في سجل التفريق الرسمي، وذلك وفقًا للمادة ٨٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن القضاء الديني بعد تعديله. وقد تم استيفاء جميع الجوانب الشكلية والإجرائية للحكم وفقًا لمبادئ العدالة والعلانية والالتزام بالقانون. غير أن التحليل النقدي للحكم يُظهر أن القاضي قد اعتمد على مقارنة نصية وإجرائية دون أن يُضمّن مرجعيات صريحة من مقاصد الشريعة، رغم أن القضية تمسّ حقوقًا جوهرية مثل حق الحياة والكرامة والحق الجنسي واستقرار الأسرة، وهي من أسس مقاصد الشريعة. مما يُبرز أهمية تقييم مدى اتساق الحكم مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية.

(أ) النظر من الفقه الإسلامي

يُعد قرار المحكمة الدينية بسنغتي رقم 259/Pdt.G/2012/PA.Sgt متوافقًا إلى حدٍ كبير مع مبادئ الشريعة الإسلامية في قضايا التفريق، ولا سيّما في حالة عجز أحد الزوجين – وهو الزوج في هذه الحالة عن أداء الواجبات الباطنية في الحياة الزوجية.

ومن منظور الفقه الإسلامي، تُصنّف هذه الحالة ضمن الوقائع التي تندرج تحت أحكام خاصة تُعطي للزوجة

الحق في طلب التفريق القضائي إذا كان الزوج يعاني من حالة طبية دائمة تمنعه من أداء العلاقة الزوجية.

وقد بيّن ذلك الإمام النووي في "روضّة الطالبين"، حيث أوضح أنه إذا أصيب الزوج بالعجز الجنسي أو فقد عضوه

التناسلي نتيجة مرضٍ أو حادثٍ يُؤدي إلى عدم القدرة على الجماع، فإن للزوجة الحق في الخُبار، أي أن تختار بين الاستمرار

في الزواج أو طلب التفريق. وقد جاء في نصّه، "فالتعنين مثبت للخيار وكذا الجب إن لم يبق ما يمكن الجماع به - وفي معناه

المرض المزمن الذي لا يتوقع زواله ولا يمكن الجماع معه."^{٧٧} ومعنى ذلك أنه إذا فقد الزوج قدرته الجنسية بسبب مرض

دائم، فيجوز للزوجة أن تطلب الفسخ لما فيه من إخلال بحقوقها الزوجية، لا سيما وأن الواجب الجنسي من الحقوق

الأساسية التي يلتزم بها الزوج.

وفي هذه القضية، قدمت الزوجة دعوى التفريق بناءً على عجز الزوج عن أداء واجباته الشرعية، وبالتحديد عدم

قدرته على إقامة العلاقة الزوجية الطبيعية بسبب تشوّه في أعضائه التناسلية، مما يُعد سببًا مشروعًا وفقًا للفقه الإسلامي

لفسخ الزواج. فالفقه يمنح الزوجة الحق في اختيار إنهاء العلاقة الزوجية إذا ثبت أن الزوج غير قادر على إيفاء حقوقها

الجنسية. كما يتضح من الحكم أيضًا أنه ينسجم مع القاعدة الفقهية لا ضرر ولا ضرار. ففي هذه الحالة، أدى عجز الزوج

عن أداء العلاقة الزوجية إلى ضررٍ نفسي وجسدي كبير للزوجة. وبما أنه لا سبيل لإصلاح العلاقة، فإن التفريق يُعدّ حلًّا

مشروعًا من أجل رفع الضرر عنها، وهذا ما تُقره الشريعة الإسلامية في مثل هذه الحالات.

إضافةً إلى ذلك، يُعد القرار منسجمًا مع قاعدة المصلحة المرسلّة (المصلحة المطلقة)، التي تُعنى بجلب المصالح

ودرء المفاسد. فطلاق الزوجة هنا لا يُحقق مصلحتها فقط، بل يُتيح للطرفين فرصة لبدء حياة جديدة أكثر استقرارًا نفسيًا

واجتماعيًا، بعيدًا عن المعاناة التي قد تنتج عن استمرار زواج غير متكافئ.

ومع أن الحكم يتوافق في مضمونه مع قواعد الفقه الإسلامي، إلا أنه كان من الأفضل أن يُشير القاضي صراحةً

إلى المرجعيات الفقهية المتعلقة بالمصلحة المرسلّة، وغيرها من القواعد المقاصدية ذات الصلة، مثل رفع الحرج، دفع

الضرر، تحقيق السعادة الزوجية، صيانة العرض، وحفظ الكرامة. الإشارة الصريحة إلى هذه القواعد تُغني الحكم من

^{٧٧} محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤١٢ هـ).

الناحية الفقهية، وتُظهر إدراكًا أعمق للتطبيق العملي لأحكام الشريعة في مجال القضاء الأسري. وبالتالي، فإن تأهيل القضاة الشرعيين وتأمين تدريب معمق في أصول الفقه ومقاصده يُعد أمرًا ضروريًا لتعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا الدقيقة والمعاصرة في محاكم الأسرة، مع الحفاظ على الموازنة بين النص الشرعي والواقع الاجتماعي.

(ب) مدى توافق قرار القضائي مع مقاصد الشريعة

تُعدُّ مقاصد الشريعة إطارًا مفاهيميًا في الفقه الإسلامي، حيث تهدف إلى تحقيق خمسة مقاصد أساسية تتمثل في: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال. وفي سياق هذه القضية، يمكن تحليل ثلاثة من هذه المقاصد بعمق، وهي: حفظ النفس، حفظ النسل، وحفظ المال.

أولاً: من جهة حفظ النفس، يظهر أن هذا الحكم ينحاز إلى حماية حق الزوجة في نيل السكنية النفسية والمعاملة الروحية اللائقة. إن عجز المدعى عليه عن إقامة العلاقة الزوجية، إضافة إلى انقطاعه المطول عنها، أدى إلى معاناة نفسية وضغط عاطفي شديد على المدعية. ووفقًا لما ذكره الإمام الشاطبي في كتابه *المواقفات*، فإن الشريعة تهدف إلى جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذه الحالة، يُعتبر انعدام العلاقة الزوجية مفسدةً ظاهرة، ويُعد الحكم بالتفريق إجراءً لرفع الضرر. وعليه، فإن قرار المحكمة بقبول دعوى التفريق يتماشى مع مقصد حفظ النفس وكرامة المرأة وإنسانيتها.

ثانيًا: يظهر مقصد حفظ النسل بشكل جلي في هذه القضية. إذ إن الوظيفة البيولوجية للزواج كوسيلة للتكاثر قد تعطلت نتيجة انعدام العلاقة الجنسية الطبيعية بين الزوجين. وتؤكد الوقائع أن عدم إنجاب الأطفال لأكثر من ثلاث سنوات من الزواج لا يعود إلى مشاكل في الخصوبة، وإنما بسبب وجود خلل في العضو التناسلي للزوج، مما يُظهر إخلالًا بمقصد النسل. وفي كتب الفقه، مثل *المجموع للإمام النووي*، تُعدُّ العلاقة الجنسية حقًا وواجبًا متبادلين بين الزوجين، وعند تعذر هذا الواجب بشكل دائم مع ما يترتب عليه من ضرر نفسي، يُصبح التفريق جائزًا ومشروعًا.

ثالثًا: من منظور حفظ المال، ثبت أن المدعى عليه لم يُقدِّم النفقة الكافية للمدعية. فقد شهد الشهود بأن الزوج لم ينفق سوى مليون روبية فقط خلال عامٍ كامل، مما يُشير إلى وجود خلل اقتصادي وظلم داخل الحياة الزوجية. ولا يقتصر مقصد المال في الشريعة على حماية المال كمادة، بل يشمل أيضًا الوفاء بالاحتياجات الأساسية للزوجة، وهي مسؤولية شرعية على عاتق الزوج. وبناءً على ذلك، فإن فسخ العلاقة الزوجية لا يُعدُّ مجرد إجراء شكلي، بل هو خطوة مقاصدية لرفع العبء الاقتصادي ومنع استمرار الضرر.

ومع الأسف، لم يذكر القاضي في هذا الحكم مقاصد الشريعة بشكل صريح كأساس للتعليل القانوني، على الرغم من أن مضمون الحكم يحقق هذه المقاصد بصورة جوهرية. وفي إطار تطوير الفقه الإسلامي المعاصر، كما طرحه الدكتور جاسر عودة، يجب أن تُعتمد المقاصد كمرجعية أساسية تُضفي الشرعية الأخلاقية والاجتماعية على الأحكام القضائية. إن التصريح بالمقاصد داخل منطوق الأحكام من شأنه أن يُثري البناء الفقهي ويُعزز الحجية العادلة للحكم.

وبناءً عليه، يمكن استخلاص أن القرار رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* قد حقق مقاصد الشريعة في حفظ النفس، والنسل، والمال من الناحية الموضوعية. غير أن المحكمة لم تُوظف المقاصد بشكل منهجي صريح كأداة تحليل قانوني. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز الكفاءة القضائية في فهم وتطبيق المقاصد باعتبارها مرجعًا معياريًا لاتخاذ القرارات في ساحة القضاء الشرعي.

تُظهر النتائج الرئيسية لتحليل قرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* أن التفريق الذي أقرته هيئة المحكمة يستند إلى عدم قدرة الزوج على أداء الواجبات المادية والباطنية تجاه زوجته، مما أضر بشكلٍ بالغ على انسجام الأسرة واستمرار الحياة الزوجية. وعلى الرغم من أن الأساس القانوني في الحكم لم يُشر صراحةً إلى مقاصد الشريعة، فإن مضمون منطوق الحكم يعكس حفظ النفس، و حفظ النسل، و حفظ المال. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه فرحات والأمروزي (2025)، حيث أكدوا أن النزاع المستمر (الشقاق) يمكن أن يكون أساسًا مشروعًا للطلاق في الفقه الإسلامي إذا كان استمرار الزواج يفضي إلى مفسدة. ويُعزز النهج المقاصدي الذي قدّماه شرعية التفريق بوصفه وسيلة لحماية العقل والنفس للزوجة، وهو ما يُشير إلى مرونة الشريعة الإسلامية في التعامل مع أوضاع أسرية غير صحية تحقيقًا للمصلحة العامة.⁷⁸

⁷⁸ Ahmad Farhat, M Fahmi al-Amruzi, and A Sukris Sarmadi, "Analisis Tafsir Dan Fikih Tentang Pertengkaran Terus Menerus Dan Syiqaq Sebagai Alasan Perceraian," *Al Qalam: Jurnal Ilmiah Keagamaan dan Kemasyarakatan* 19, no. 1 (2025): 406–425.

ومن ناحية أخرى، تختلف هذا البحث في تركيزها عن دراسات حُسين (2025)،⁷⁹ وإرسول وصفرياني (2025)،⁸⁰ وأرفا وتورنيب (2025)،⁸¹ التي شددت على أهمية تطبيق مقاصد الشريعة بشكل شامل، لا سيما حفظ النفس، في تنظيم نفقة الأبناء ووضعهم القانوني بعد التفريق. بينما ركز حكم محكمة سينغتي على اختلال العلاقة بين الزوجين، وسَّعت تلك الدراسات أفق المقاصد لتشمل الجوانب التالية للحكم، مثل حقوق الأطفال والعدالة في التوزيع بعد التفريق. وهذا يدل على أن سياق القضية وتركيزها يؤثران في نطاق تطبيق المقاصد.

وعلاوة على ذلك، تناولت دراسة إقبال (2025) قضايا التفريق المرتبطة بتعاطي المخدرات، مؤكدة على أهمية حفظ العقل في تقييم مشروعية دعاوى التفريق. وبذلك، تُؤكد هذا البحث أيضًا أن أسس المقاصد تمثل نقطة التقاء في تقييم مشروعية التفريق في ظروف متعددة، إلا أن توظيف المقاصد بشكل صريح ضمن البناء القانوني الرسمي لا يزال محدودًا. لذلك، تبرز الحاجة إلى وضع صيغة منهجية أكثر وضوحًا وتكاملاً بين التعليل القانوني الإيجابي ومقاصد الشريعة في اجتهادات القضاة مستقبلاً.

ث- الخاتمة

قرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* يظهر أن التفريق الذي تقدمت به المدعية استند إلى عجز المدعى عليه عن الوفاء بالواجب الجنسي، وذلك وفقًا لأحكام القانون الإيجابي في إندونيسيا ومبادئ الشريعة الإسلامية. على الرغم من أن الادعاء بوجود خلل جنسي لدى المدعى عليه لم تدعمه أدلة طبية قوية، إلا أن المحكمة أخذت بعين الاعتبار أدلة أخرى مثل شهادة الشهود واعتراف المدعية. يعكس هذا الحكم تطبيقًا مناسبًا لقانون الأسرة، رغم التحديات التي تثيرها القضايا الشخصية الحساسة، التي تتطلب نهجًا دقيقًا لتجنب الإضرار بالأطراف المعنية اجتماعيًا أو نفسيًا.

⁷⁹ Faizal Husen, "Implementasi Sema Nomor 5 Tahun 2021 Pada Perkara Gugatan Sita Terhadap Harta Mantan Suami Dalam Pemenuhan Hak-Hak Anak Di Pengadilan Agama Bangkinang Dalam Perspektif Yuridis Dan Hukum Islam (Studi Putusan Nomor 1283/Pdt. G/2023/PA. Bkn)" (2025).

⁸⁰ Isma Irsul and Laela Safriani, "Tantangan Status Hukum Anak Pasca Perceraian: Perbandingan Maqashid Syariah Dan Hukum Nasional," *Jurnal Al-Wasith: Jurnal Studi Hukum Islam* 10, no. 1 (2025): 39–48.

⁸¹ Faisar Ananda Arfa and Ibnu Radwan Siddiq Turnip, "Perceraian Dan Hak-Hak Pasca Perceraian Dalam Hukum Keluarga Islam," *Jurnal Riset Multidisiplin Edukasi* 2, no. 6 (2025): 494–508.

من منظور الشريعة الإسلامية، يتوافق هذا القرار مع مبدأ مقاصد الشريعة، خاصة في حماية النفس والنسل والمال. ومع ذلك، لم يشير الحكم بشكل صريح إلى مبدأ المقاصد، وهو ما كان من شأنه أن يعزز اعتبارات الحكم ويمنح شرعية أخلاقية للقرار. لذلك، من الضروري تعزيز الفهم بشأن مقاصد الشريعة وتطبيقها في ممارسات القضاء لضمان أن القرار القانوني لا يستند فقط إلى الإجراءات، بل أيضاً يأخذ في اعتباره الجوانب الأخلاقية والاجتماعية الأوسع.

ج- المراجع

النووي، محي الدين يحيى بن شرف. *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤١٢ هـ

- Andika, Okta Pratama. “Disfungsi Seksual Dan Dampaknya Dalam Keharmonisan Rumah Tangga (Studi Putusan Pengadilan Agama Gedong Tataan Nomor: 265/Pdt. G/2020/PA. Gdt).” UIN RADEN INTAN LAMPUNG, 2023.
- Annissa, Rizqa Hannur. “Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga).” Universitas Islam Negeri Salatiga, 2024.
- Arfa, Faisar Ananda, and Ibnu Radwan Siddiq Turnip. “Perceraian Dan Hak-Hak Pasca Perceraian Dalam Hukum Keluarga Islam.” *Jurnal Riset Multidisiplin Edukasi 2*, no. 6 (2025): 494–508.
- Arsyad, Mufid, and A Kumedi Ja’far. “Penyebab Kasus Cerai Gugat.” *AL-SULTHANIYAH* 14, no. 2 (2025): 211–222.
- Baharuddin, A Zamakhsyari, and Rifqi Qowiyul Iman. “At-Tafriq Al-Qadhâ’i And The Religious Courts’ Authority In Deciding A Divorce.” *Syariah: Jurnal Hukum dan Pemikiran* 20, no. 1 (2020): 1–12.
- Billah, Mu’tashim. “Fikih Difabel: Analisis Hukum Menceraikan Pasangan Yang Menjadi Difabel.” *INKLUSI* 11, no. 1 (February 29, 2024): 23–44.
- Darmawijaya, Edi, and Ferra Hasanah. “Peran Suami Istri Terhadap Peningkatan Angka Perceraian Di Mahkamah Syar’iyyah Blangkejeren.” *El-USRAH: Jurnal Hukum Keluarga* 3, no. 1 (2020): 84–100.
- Falah, Nabilah. “Pemenuhan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Pada Pasangan Long Distance Marriage.” *AL-ASHLAH: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam* 1, no. 2 (2022): 124–141.
- Farhat, Ahmad, M Fahmi al-Amruzi, and A Sukris Sarmadi. “Analisis Tafsir Dan Fikih Tentang Pertengkaran Terus Menerus Dan Syiqaq Sebagai Alasan Perceraian.” *Al Qalam: Jurnal Ilmiah Keagamaan dan Kemasyarakatan* 19, no. 1 (2025): 406–425.

- Harahap, Hasbiah Tunnaim, Sukiati Sukiati, and Muhammad Yadi Harahap. "Yurisprudensi Hukum Mafqud Sebagai Alasan Gugatan Cerai Melalui Putusan Pengadilan (Putusan Nomor 0027/Pdt. G/2016/PA. Srog)." *Innovative: Journal Of Social Science Research* 5, no. 4 (2025): 72–94.
- Herawati, Tri Ratna, Muthmainnah Muthmainnah, Cipto Sembodo, Ika Kartika Sari, and Sahril Fadli. "Alasan Gugat Cerai Pada Perkawinan Di Bawah Umur Di Kabupaten Sleman." *Asas Wa Tandhim: Jurnal Hukum, Pendidikan Dan Sosial Keagamaan* 4, no. 1 (2025): 47–56.
- Husen, Faizal. "Implementasi Sema Nomor 5 Tahun 2021 Pada Perkara Gugatan Sita Terhadap Harta Mantan Suami Dalam Pemenuhan Hak-Hak Anak Di Pengadilan Agama Bangkinang Dalam Perspektif Yuridis Dan Hukum Islam (Studi Putusan Nomor 1283/Pdt. G/2023/PA. Bkn)" (2025).
- Irawan, Heri, M Wagianto, and Gandhi Liyorba Indra. "Nafkah Pasca Perceraian Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Kritik Pada Pasal 149 KHI Terhadap Perkara Nomor 1145/Pdt. G/2010 PA JS)." *MABAHITS: Jurnal Hukum Keluarga* 6, no. 01 (2025): 1–14.
- Irsul, Isma, and Laela Safriani. "Tantangan Status Hukum Anak Pasca Perceraian: Perbandingan Maqashid Syariah Dan Hukum Nasional." *Jurnal Al-Wasith: Jurnal Studi Hukum Islam* 10, no. 1 (2025): 39–48.
- Jainuddin, Jainuddin, Andi Alauddin, and Juliana Nurillah. "Perilaku Perceraian Di Bima; Studi Tentang Keputusan Cerai Gugat Dan Cerai Talak." *Jurnal Al-Ahkam: Jurnal Hukum Pidana Islam* 6, no. 2 (2024): 197–212.
- Khasani, Irkham. "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sdomasokisme Dalam Hubungan Suami Isteri" (2013).
- Latassaqia, Rita. "Cerai Gugat Pasangan Pernikahan Dini Atas Penelantaran Prespektif Gender." *JURNAL USM LAW REVIEW* 8, no. 1 (2025): 282–303.
- Muda, Lalu Irawan. "Pertimbangan Majelis Hakim Terhadap Perkara Gugatcerai Pekerja Migran Indonesia (PMI)." *MODELING: Jurnal Program Studi PGMI* 12, no. 1 (2025): 151–161.
- Nuraziimah, Masayu Fatiyyah. "Analisis Putusan Pengadilan Agama Magelang Tentang Pembebanan Nafkah Mut'ah Dan Iddah Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Putusan Perkara Nomor 0076/PDT. G/2017/PA. MGL)" (2020).
- Nurjannah, Nurjannah, Susi Fitria Dewi, Fatmariza Fatmariza, and Henni Mughtar. "Faktor Penyebab Tingginya Angka Cerai Gugat Di Kecamatan Lembah Melintang Kabupaten Pasaman." *Journal of Education, Cultural and Politics* 5, no. 1 (2025): 70–78.

Rahmawati, Sindi Nurlita Ayu. “Faktor Penggunaan Hak Ex Officio Hakim Dalam Menentukan Kewajiban Suami Pada Cerai Talak Verstek (Studi Putusan Perkara Nomor: 287/Pdt. G/2022/PA. Bla)” (2023).

Rosyidah, Atik. “Upaya Pemenuhan Nafkah Batin Para Suami Tenaga Kerja Wanita (TKW) Dan Implikasinya Terhadap Kesakinahan Keluarga: Studi Kasus Desa Padas, Kecamatan Dagangan, Kabupaten Madiun.” Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2006.

Rufaida, Rifki, and Mohammad Thooyib Madani. “Kelalaian Tanggung Jawab Suami Sebagai Alasan Gugat Nafkah Istri.” *Kabillah: Journal of Social Community* 9, no. 1 (2024): 229–242.

Sungarso, Harjan Syuhada. *Fikih Madrasah Aliyah Kelas XI*. Bumi Aksara, 2021.

Zahro, Fatimatuz, and Salsabila Annisa Rohmah. “Studi Putusan Hakim Pada Perkara Cerai Gugat Nomor 474/Pdt. G/2020/Pa. Js Terhadap Hak Nafkah Iddah.” *Masadir: Jurnal Hukum Islam* 2, no. 1 (2022): 379–392.



Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

Volume 1 Nomor 1 Juni 2025

Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/>Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

زكاة أسهم الشركة

(دراسة مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م)

Amelia Ersah Rahmadiyah

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

ameliaersa125@gmail.com**ABSTRACT**

In light of rapid technological and economic developments, stock trading activities in Indonesia are now widely conducted through mobile applications. This shift necessitated updates to the regulatory framework, leading to the replacement of Indonesian Law No. 1 of 1995 with Law No. 40 of 2007. Similarly, zakat regulations evolved over time: the first legal provision on zakat appeared in 1999, later revised by Law No. 23 of 2011. Within this context, the present study examines the issue of zakat on company shares through a comparative analysis between the Sharia standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) and Indonesian zakat law. This research adopts a qualitative library-based method by analyzing relevant scholarly works and official documents. The study aims to explore the extent of alignment between the two frameworks in affirming the obligation of zakat on shares, which are classified as invested assets. The findings indicate no significant differences between AAOIFI's standards and Indonesian law. Both sources assert that zakat on shares falls under the category of trade zakat, which is linked to gold zakat, and is calculated at 2.5% of the share value if it reaches the nisab equivalent to 85 grams of gold.

Keywords: Zakat on Shares, Sharia Standards (AAOIFI), Indonesian Law

الملخص

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والاقتصاد، أصبحت أنشطة بيع وشراء الأسهم في إندونيسيا تُمارس عبر التطبيقات الذكية، مما استدعى تحديث القوانين الناظمة لها. وقد استُبدل القانون الإندونيسي رقم ١ لسنة ١٩٩٥ م بالقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧ م لمواكبة هذا التطور. كما تطورت أحكام الزكاة بدورها، فصدر القانون الإندونيسي الأول بشأن الزكاة عام

١٩٩٩م، ثم عدّل بالقانون رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م. وبالاستناد إلى هذا السياق، يبحث هذا الدراسة مسألة زكاة أسهم الشركات من خلال مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي. تعتمد الدراسة على المنهج المكتبي (*Library Research*) من خلال تحليل الكتب والوثائق ذات الصلة. ويهدف البحث إلى بيان مدى التوافق بين المرجعين في تحديد وجوب زكاة الأسهم باعتبارها أموالاً مستثمرة. وخلصت النتائج إلى أن الجانبين لا يختلفان اختلافاً جوهرياً، فكلاهما يقر بأن زكاة الأسهم تدخل ضمن زكاة التجارة، وتقدر بنسبة ٢,٥٪ من القيمة إذا بلغ النصاب ما يعادل ٨٥ غراماً من الذهب.

الكلمات الرئيسية: زكاة الأسهم، المعايير الشرعية (AAOIF)، القانون الإندونيسي

أ- المقدمة

بني الإسلام على خمسة أركان تجب على المسلمين أداؤها، ومنها الزكاة، لقد قال الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^{٨٢} وقال ابن كثير "أن الزكاة فريضة واجبة"^{٨٣} وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^{٨٤} وههنا تعرف أن شريعة الزكاة تحث على الحرص في اكتساب المال، حيث لا يتعلق بعضهم بعضاً على الآخر ويكون في مساعدة بعضهم والتعاون بينهم. ومن هذا الأمر فوائد منها تطهير ماله وقال الله تعالى ﴿وَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْنِهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وقال ابن كثير "أن الله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم ويزكهم بها"^{٨٥} ومع تطویر الأزمنة، يتطور موضوع الزكاة كذلك، منها الزكاة التي تجب إخراجها من الضمانات مثل الأسهم في الشركة. والآن، كثرت الشركة التي تباع أسهمها للناس عموماً لسبب من الأسباب، منها البحث عن زيادة رأس المال أو يجلب من يريد أن يكون من يمول للشركة أو يبحث عن المال ليسدد ديون الشركة، ولذلك فإن الأسهم نباع وتشتري في محل بيع الأسهم.

^{٨٢} البقرة: ٤٣.

^{٨٣} أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير ابن كثير، (بدون المدينة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ)، ج: ١، ص: ٢٤٦.

^{٨٤} البقرة: ١١٠.

أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير ابن كثير، ج: ٤، ص: ٢٠٤.

أسعار السهم متنوعة، من دونها إلى أعلاها من الأسعار، ليسهل المشتري في اختيار الأسهم التي سيشتريها حيث يناسب أموالهم، وكان هذا سبب لكثير من الناس مهتمون بشراء الأسهم ومن ذلك يحصل على الأرباح الجزيلة.

وشراء الأسهم من أسلوب الاستثمار المنتشرة في هذا الزمان، حيث كبراء هذه الدولة يبحثون في هذه المسألة، يعرضون معلومات عن الأسهم من مفهومها إلى كيفية شرائها، ويسهلون الناس في تجربتها. ومن هذه الأسباب قامت الدولة بأمر دفع زكاة الأسهم. وورد في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أن الشركة لا بد من دفع الزكاة إذا استوفت الشروط^{٨٦}، وكانت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دونها بعض العلماء لتكون مرجعا لدى البنوك المالية أو المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء العالم، وفيه المباحث عن الزكاة. وقد ورد القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة. فموضوع الزكاة هو النقود والأوراق المالية، حيث تؤخذ زكاته من الأوراق المالية وقرر القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م أن الزكاة تجب إخراجها وكذلك الأوراق المالية التي تحتوي فيها الأسهم. وكان القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ مرجعا عند المجتمع الإندونيسي عند أداء الزكاة.

سعت الباحثة إلى إجراء مقارنة بين المعايير الشرعية لـ (AAOIFI) والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ في مسألة زكاة أسهم الشركة. وتمحورت أهداف البحث حول بيان معيار زكاة الأسهم في كل من (AAOIFI) والقانون الإندونيسي، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. وتناول البحث ضوابط الزكاة من حيث التعريف، والمقدار، وطريقة الحساب، والجهة المكلفة بإخراج الزكاة في كل من النظامين.

تلخص الباحثة في دراستها اطلاعها على الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أبرزها رسالة علمية بعنوان "زكاة الأسهم والسندات في منظور الحكم الإسلامي" للطالبة لؤلؤ سيدي فاطمة (Lukluk Siti Fatimah) من قسم الأحوال الشخصية، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية الإندونيسية، يوجياكرتا، سنة ٢٠١٨ م. اعتمدت الرسالة المنهج

^{٨٦} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٨٠.

المكتبي، وامتدت إلى ٩٩ صفحة، موزعة على خمسة أبواب وتمهيد. تناول الباب الأول مقدمة البحث ضمن سبعة فصول تشمل خلفية البحث، وتحديد المسائل، والأهداف، والأغراض، والدراسات السابقة، والإطار النظري، وخطة البحث. أما الباب الثاني، فخصص لتعريفات عامة وإطار نظري، وتضمن مراجعة عامة حول الزكاة، والأسهم، وموضوع الكفالة.

. تناولت الباحثة في الباب الثالث مناهج البحث، متضمنًا نوعه، منهجه، أدوات جمع البيانات، وتحليلها. وفي الباب الرابع تناولت موضوع زكاة الأسهم والكفالة مع تحليل النتائج. ويتميز هذا البحث بمقارنة ضوابط زكاة أسهم الشركات بين BAZNAS الإندونيسية والمعايير الشرعية L AAOIFI، وهو ما لم تتطرق إليه الباحثة لؤلؤ سابقًا.

ثم يليه البحث العلمي بعنوان *PENGELOLAAN ZAKAT SAHAM DI BADAN AMIL ZAKAT NASIONAL SERTA KESesuaInNYA TERHADAP UNDANG-UNDANG NO.23 TAHUN 2011 DAN PEMIKIRAN YUSUF*

QARDHAWI ترجمت الباحثة هذا الموضوع ب إدارة زكاة الأسهم في اللجنة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) وملاءمتها تجاه القانون الوضعي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ وفكرة يوسف قرضاوي " وهذا البحث العلمي كتبه محمد رشيد رضا الجامعة الإسلامية الحكومية شريف ، (Muhammad Rasyid Ridho) هداية الله، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة سنة ٢٠٢٠ م. ويعتبر هذا البحث بحثًا مكتبيًا، ويقع البحث في ٨٧ صفحة على خمسة أبواب، ولكل باب فصول وفيه تمهيد.

ففي باب الأول تكلم الباحث عن مقدمة البحث. وفي هذا الباب يتكون من ثمانية فصول: في الفصل الأول تكلم الباحث عن خلفية البحث، وفي الفصل الثاني تكلم عن تحديد المسائل، وفي الفصل الثالث تكلم عن قيود المسألة وفي الفصل الرابع تكلم عن أهداف البحث، وفي الفصل الخامس تكلم عن فائدة البحث، ثم في الفصل السادس تكلم عن منهج البحث، والفصل السابع تكلم عن الإطار النظري الفصل الأخير تكلمت عن خطة البحث. ثم في باب الثاني تكلم الباحث عن المراجعة النظرية. وهذا الباب يتكون من فصلين في الفصل الأول تكلم الباحث عن تعريف الزكاة والأسهم، وفي الفصل الثاني تكلم عن البيانات في الدراسات السابقة.

تناول الباحث في الباب الثالث الحديث عن لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) من خلال ستة فصول، شملت تاريخها، رؤيتها ورسالتها، سياساتها، أهدافها، هيكلها التنظيمي، وموقعها. أما في الباب الرابع، فقد تناول تحليل إدارة زكاة الأسهم في BAZNAS، من حيث النصاب والمقدار والحول، وآليات إدارتها، ومقارنتها بالقانون الإندونيسي رقم ٢٣ لسنة

٢٠١١. ويشتمل الباب الخامس على الخاتمة. ويكمن وجه الاختلاف بين هذا البحث والبحث السابق في أن هذا البحث يقارن بين ضوابط زكاة الأسهم في *BAZNAS* والمعايير الشرعية *AAOIFI*، بينما يقتصر بحث محمد على المقارنة مع القانون الإندونيسي فقط.

يتناول بحث "زكاة الأسهم (دراسة فقهية مقارنة)" لهما محمد سعد بشارت، دراسة مكتبية مكونة من خمسة أبواب، تشرح مفهوم الأسهم وأنواعها وحكم التعامل بها في الفقه الإسلامي، ومشروعية الزكاة فيها. كما يعرض البحث الآراء الفقهية حول زكاة الأسهم، ويبحث في القيمة المعتمدة، النصاب، ومسؤولية إخراج الزكاة. ويُختتم بتحليل كيفية تقويم الأسهم وحساب زكاتها وفق الفقه الإسلامي. وفي الباب الأخير وهو الباب الخامس، على هو الخاتمة. ووجه الاختلاف بين هذا البحث وتلك المقالة، أن هذا البحث سيتكلم عن المقارنة بين ضوابط زكاة أسهم الشركة عند لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا وبينها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (*AAOIFI*) في مسألة زكاة الأسهم في الشركة، والبحث محمد سعد تكلم عن ضوابط زكاة الأسهم تفصيلا عموما.

يتناول بحث "زكاة الأسهم الموقوفة على الذرية" لعبد العزيز بن سعد الدغثير مسألة زكاة الأسهم الموقوفة، وخاصة المخصصة للذرية، وهل تُعد من الأموال الزكوية. وهذا البحث نشر على شبكة الألوكة www.alukah.net يشمل البحث تعريف المفاهيم المتعلقة، وزكاة الشركات، وتأثير الخلطة، وتفصيل الخلاف في الوقف الذري. ويشترك مع البحث السابق في مناقشة زكاة الشركات، لكنه يختلف في دمجها بين موضوعي الزكاة والوقف في آن واحد. والدراسة السابقة التالية هي البحث بعنوان "زكاة الأسهم الموقوفة على الذرية".

يتناول بحث "زكاة أسهم الشركات المعاصرة" الصادر في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية سنة ٢٠١١ م، مسائل تتعلق بوجود زكاة الأسهم، المُكَلَّف بها، وكيفية زكاتها، مع التفريق بين أسهم التجارة والغلة. يوافق البحث السابق في معالجة زكاة الشركات، لكنه يختلف عنه في كونه لا يختص بالمقارنة مع القانون الوضعي لدولة معينة، بل يركز على معالجة عامة وفق المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب- منهج البحث

هذا البحث يعتبر بحثاً مكتوباً، أي أن البحث الذي قامت الباحثة بمطالعة الكتب الفقهية والرسائل العلمية التي لها علاقة بالموضوع، من المؤلفات القديمة والبحوث المعاصرة. سلكت الباحثة في كتابة هذا البحث منهج المقارنة الذي يتم ذلك من خلال دراسة المقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والقانون الإندونيسي عن زكاة الأسهم في الشركة.

تبدأ العملية في إعداد هذا البحث يجمع البيانات ثم تحليلها كالمناهج الآتية: (١) ذكر الآيات القرآنية في الحاشية والاختصار فيه على اسم السورة ورقم الآية ووضعها بين القوسين. (٢) عزو الأحاديث بحصر الحديثية على الكتب التسعة وأقوال العلماء المخصصين فيه في ذكر درجته إن لم يكن في الصحيحين، وإذا كان فيهما أو في أحدهما يكتفي بعزو الحديث إليه بذكر الكتاب، ثم الباب، ثم رقم الحديث وذلك في الحاشية. (٣) الرجوع إلى المعاجم في ذكر التعريف اللغوي للمصطلحات الواردة في البحث وإلى كتب الفقهاء في التعريف الاصطلاحي. (٤) الرجوع إلى الكتب الفقهية المعتمدة في ذكر الأقوال ونسبتها عند وجود الاختلاف.

ت- البحث ونتائجه

١. تعريف الزكاة وحكمها وشروط وجوبها

الزكاة في اللغة البركة والنماء والطهارة^{٨٧}، ويقال الزكاة من الزكاء والنماء، والزيادة، سميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميه^{٨٨}. والزكاة عند القانون الإندونيسي هي الأموال المستخرجة على المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقيها مطابقاً للشريعة الإسلامية^{٨٩}. أما الزكاة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي حق يجب في أموال مخصصة يصرف لفئات محددة وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها^{٩٠}.

^{٨٧} مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة)، ج. ١، ص. ٣٩٦.
^{٨٨} هيئة من العلماء، الفقه الميسر، (الرياض: مدار الوطن للنشر، ٢٠١٢م)، ج: ٢، ص. ١١.
^{٨٩} القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م عن إدارة الزكاة، الباب الأول الفصل الأول الرقم الثاني.
^{٩٠} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٢.

وأما تعريفه في الشرع، فقد عرفها العلماء من المذاهب الأربع بتعريفات متقاربة وقد عرف الحنفية الزكاة بأنها تملك جزء من مال مخصص من مال مخصص لشخص مخصص عينه الشارع لوجه الله تعالى. وعرفها المالكية بأن الزكاة إخراج جزء مخصص من مال مخصص بلغ نصابا لمستحقه، إن تم الملك، وحول غير معدن وحرث. وقال الشافعية في تعريفها: اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصص. وقال الحنابلة هي حق واجب في مال مخصص لطائفة مخصصة في وقت مخصص.^{٩١} ومن خلال هذه تبين لنا أن هذه التعريفات لها معنا واحدا تناسب بعضها بعضا وهي أداء الحق الواجب في المال على المقدار المخصص لمستحقه.

أما حكم الزكاة لقد أجمع جمهور العلماء على وجوب أداء الزكاة لكل مسلم الذي توفر شروط الزكاة، ومن امتنع في أدائها فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخَيَّ عَلِيًّا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتَكُونُ بِمَا جَبَّاهُمْ وَجُنُوهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْنُزُونَ﴾^{٩٢} ووجه الاستدلال من هذه الآية في قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) أي أن من يمسكون مالهم ولا ينفقون في الخير، أو أن يمسكوا عن النفقة الواجبة، ويمنعون من الزكاة، وهذا هو الكنز محرم. فبشر الله تعالى لهؤلاء المعاندين بعذاب أليم^{٩٣}.

فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إم إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت تستن غليه كلما مضى عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر

^{٩١} هيئة من العلماء، *الفقه الميسر*، (الرياض: مدار الوطن للنشر، ٢٠١٢م)، ج: ٢، ص: ١١.

^{٩٢} التوبة: ٣٤-٣٥.

^{٩٣} عبد الرحمن بن ناصر السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، (بدون المدينة: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م)، ص: ٣٣٥.

ما كان فتطؤه بأطلاقها وتنطحه بقرونها ليس فيها عقصاء ولا جلاء كلما مضى عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار.^{٩٤}

تجب الزكاة على المسلم الحر العاقل البالغ الذي يملك مالا تاما يمكنه التصرف فيه دون استحقاق للغير. ويشترط لوجوبها أن يكون المال ناميا حقيقيا أو تقديريا، وأن يبلغ النصاب الشرعي، وهو مقدار معين يختلف باختلاف نوع المال. كما يُشترط حولان الحول، أي مرور اثني عشر شهرا قمريا على امتلاك النصاب، وتكون الزكاة بنسبة ٢,٥٪ من المال المستحق.^{٩٥}

٢- تعريف السهم وأنواعه وحكم زكاته

السهم جمع من السهم، والسهم هو الحظ ونصيب^{٩٦} أو حصة أو شيء يشمل ملكية في شركة ما.^{٩٧} السهم عند القانون الوضعي هو العين المستثمر يعطي حق مالكة^{٩٨}. والسهم عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي حصة الشركة في موجودات الشركة، ممثلة بصك قابل للتداول^{٩٩}. ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أن نقول أن السهم هو الرسالة الواثقة إشارة إلى صاحبها بأنه من صاحب الشركة أو له حق على تلك الشركة.

تنقسم الأسهم إلى نوعين رئيسيين: الأسهم العادية والأسهم الممتازة. الأسهم العادية هي الأكثر تداولاً، وتعد دليلاً على ملكية جزء من الشركة، ويحق لحاملها التصويت في قرارات الشركة

^{٩٤} أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٥م)، ج: ٢، ص ١٨٠، رقم الحديث: ٩٨٧.

^{٩٥} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٤.

^{٩٦} مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة)، ج. ١، ص. ٤٥٩.

^{٩٧} <https://ar.wikipedia.org/wiki/سهم-تجارة>

^{٩٨} القانون الإندونيسي رقم ٤٠ سنة ٢٠٠٧م عن الشركة الباب الثالث الفصل الأول الرقم الأول.

^{٩٩} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٤٨٧.

بحسب عدد الأسهم التي يملكها. أما الأسهم الممتازة، فهي تضمن لصاحبها أرباحًا ثابتة وأولوية في استرداد رأس المال عند تصفية الشركة، لكنها غالبًا لا تمنح حق التصويت. تنقسم الأسهم الممتازة إلى أنواع، منها: الأسهم المباشرة (غير التراكمية)، وهي لا تضمن للمستثمر أرباحًا متأخرة في حال عجز الشركة عن الدفع. ومنها الأسهم التراكمية، التي تحمي المساهمين من الخسارة عند تعثر الشركة، حيث تُرحّل الأرباح غير المدفوعة إلى السنوات المقبلة.^{١٠٠}

استقر الاجتهاد الفقهي المعاصر على جواز شركات المساهمة إذا كان نشاطها مباحًا، وتُعد زكاة الأسهم من المسائل المستجدة التي تدخل تحت عموم أدلة الزكاة في المال. وقد استند الفقهاء في وجوب زكاتها إلى آيات عامة منها قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة...﴾، مما يدل على وجوب الزكاة في الأموال البالغة النصاب. وأكدت فتوى مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) أن زكاة الأسهم تُقاس بزكاة عروض التجارة. كما أيدت المعايير الشرعية (AAOIFI) هذا الحكم، حيث أوجبت الزكاة في أسهم الشركات ضمن شروط محددة مثل وجود قانون أو نص نظامي يلزم بذلك.^{١٠١}

٣- زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

أ- التعريف بالمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
المعايير الشرعية (AAOIFI) هي قواعد فقهية مالية أُصدرت منذ عام ١٩٩٩م لتنظيم معاملات المصارف الإسلامية وفق الشريعة. تهدف إلى توحيد الإجراءات والفتاوى، وقد صاغتها لجنة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات. تتضمن أكثر من ٥٤ معيارًا أصبحت مرجعًا موثوقًا في الصيرفة الإسلامية ومقرًا دراسيًا في العديد من الجامعات.^{١٠٢}

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير شرعية شاملة لتنظيم المعاملات المالية بما يوافق الشريعة، تغطي موضوعات متنوعة كالبطاقات البنكية، المربحة، الزكاة، والتأمين الإسلامي.

^{١٠٠} أنواع الأسهم [/https://mawdoor.com](https://mawdoor.com)

^{١٠١} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،

البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٢-٨٨٠.

^{١٠٢} المصدر السابق

تهدف هذه المعايير إلى توحيد الفتوى وتقديم بدائل شرعية تعزز الثقة والاستقرار في السوق المالية الإسلامية. تمر عملية إصدار المعايير بمراحل دقيقة، تبدأ بالدراسة الفقهية المتعمقة، وتنتهي بالإقرار الرسمي بعد مراجعات علمية ولغوية موسعة. وتسعى الهيئة أيضاً إلى تطوير الفكر المحاسبي والشرعي من خلال التدريب والندوات والإصدارات العلمية. كما تعمل على مراجعة المعايير وتحديثها لتواكب التطورات المالية المعاصرة وتعتمدها الجهات الرقابية والمؤسسات ذات الصلة

١٠٣.

ب- تحليل معيار زكاة سهم الشركة عند المعايير الشرعية للمؤسسات المالية

يتناول هذا المبحث تحليل معيار زكاة أسهم الشركة وفقاً للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) تركّز الباحثة على نقطتين: الأولى حول مفهوم الأسهم في ضوء المعايير الشرعية، والثانية حول أحكام زكاتها. وترى المعايير أن السهم يمثل حصة في موجودات الشركة، ويعد مالكة شريكاً يتحمل الربح والخسارة، وتختلف أحكامه الشرعية بحسب نشاط الشركة.^{١٠٤}

يتناول المعيار الشرعي رقم ٢١ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أحكام الأوراق المالية، وبخاصة الأسهم والسندات. يُشترط لجواز إصدار الأسهم أن يكون نشاط الشركة مباحاً شرعاً، فلا يجوز إصدار أسهم لشركات تمارس أنشطة محرمة كبيع الخمر أو التعامل بالربا. ويرى المعيار أن السهم يمثل حصة شائعة في رأس مال الشركة وفي موجوداتها وحقوقها، ويكون محل العقد عند تداوله هو هذه الحصة الشائعة. صدر هذا المعيار في ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ (٢٠ مايو ٢٠٠٣ م)، وتم اعتماده رسمياً في الاجتماع الثاني عشر للهيئة المنعقد بالمدينة المنورة.¹⁰⁵

^{١٠٣} المصدر السابق

^{١٠٤} الهيئة الشرعية، أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندور والكفارات، (بدون المدينة: مكتب الشؤون الشرعية، ١٤٤٠ م)، ص: ٧٥.
¹⁰⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٥٧٤-٥٧٥.

وفي جانب الزكاة، عالج المعيار أحكام زكاة أسهم الشركات في ضوء قياسها على الذهب والفضة باعتبارها من عروض التجارة. وتختلف زكاة الأسهم حسب نوع نشاط الشركة: فإن كانت صناعية محضة ولا تمارس نشاطاً تجارياً، فلا زكاة على أسهمها ذاتها، بل على أرباحها إن وجدت. أما إن كانت الشركة تجارية تمارس البيع والشراء، فتجب الزكاة في أسهمها بنسبة ٥٪. إذا بلغت النصاب. ويُراعى في ذلك تمييز نوع النشاط وتحديد المال الزكوي المرتبط به وفق أحكام الشريعة.^{١٠٦}

تناولت المعايير الشرعية رقم ٣٥ طريقة حساب زكاة المؤسسات المالية، مع اعتماد طريقة صافي الموجودات لتحديد وعاء الزكاة. تشمل الموجودات الزكوية النقد، الذمم، البضائع، والأوراق المالية، مع خصم المطلوبات والمخصصات. تُلزم المؤسسة بإخراج الزكاة إذا توفرت الشروط، أو تنتقل المسؤولية إلى المساهمين مع توضيح الزكاة الواجبة لكل سهم أو حساب.^{١٠٧}

تلتزم المؤسسة بإخراج الزكاة إذا أُجِد قانون يُلزم بذلك، أو نصّ عليه النظام الأساسي، أو قررت الجمعية العمومية ذلك. وإذا وُكلت المؤسسة بإخراج الزكاة عن بعض المساهمين، يشترط توفر مبالغ مخصصة لذلك، مع التنسيق لتجنب التكرار. وإن لم تتوفر شروط الإلزام، تنتقل المسؤولية إلى المساهمين، مع بيان مقدار الزكاة الواجب لكل سهم أو حساب استثماري.

وفي أحكام عامة عن الزكاة^{١٠٨}: أن الزكاة فريضة شرعية تجب في أموال مخصصة إذا تحققت شروطها، وتصرف في مصارف محددة. تجب الزكاة في الذهب، الفضة، عروض التجارة، الأنعام، الزروع، الثمار، المعادن، والركاز، ولا تجب في الأجور والممتلكات الثابتة إلا فيما يتبقى منها عند الحول. ومن شروطها: الملك التام، وبلوغ النصاب الذي يقدر به ٨٥ جراماً من الذهب أو ما يعادله من النقود، ويُعمل به في تقويم عروض التجارة. كما يُشترط حولان الحول القمري (٣٥٤ يوماً) على

^{١٠٦} صالح بن غانم بن عبد الله السدلان، زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي، (بدون المدينة: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٣١٧ هـ)، ص: ١٧.

^{١٠٧} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٧٩.

^{١٠٨} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٨٢.

الأموال النقدية والتجارية والأنعام، أما الزروع والمعادن فيُزكى عند الحصاد أو الاستخراج مباشرة. مقدار الزكاة: ٢,٥٪ في الذهب، الفضة، والعملات، ١٠٪ في الزروع التي لا تسقى بمؤنة، ٥٪ فيما يسقى بمؤنة، و ٧,٥٪ إن اجتمعت المؤنتان، والزكاة في الأنعام مفصلة في الملحق.

تقرر المعايير الشرعية أن الزكاة لا تجب في أعيان الموجودات الثابتة المدرة للدخل، بل في صافي إيراداتها، أما الأسهم فتُزكى بحسب نوعها؛ للنماء على الموجودات الزكوية، وللمتاجرة بنسبة ٢,٥٪ من القيمة السوقية. وتُزكى الموجودات النقدية بقيمتها يوم الوجوب، وتُصرف الفوائد المحرمة في أوجه الخير. كما توجب الزكاة على أصحاب الحسابات الاستثمارية في أرصدهم وأرباحهم، وتُزكى حسب طبيعة الأصول المستثمرة، بينما تزكي المؤسسة أرباحها فقط.^{١٠٩}

4- زكاة أسهم الشركة عند القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م

أ- التعريف بالقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م حول زكاة أسهم الشركة.

أصبح بيع وشراء الأسهم في العصر الحديث يتم عبر التطبيقات الذكية والإنترنت، مع سهولة الوصول إلى المعلومات والتعليم المالي. وقد تطور سوق الأسهم في إندونيسيا منذ عام ١٩١٢، واستُبدل قانون عام ١٩٩٥ بقانون جديد عام ٢٠٠٧ لمواكبة ذلك التطور.^{١١٠}

ونظرا للعديد من الأشخاص يهتمون بالأسهم، حوث تكون الأسهم من الأموال الزكوية، فإن الحكومة الإندونيسية تأمر على دفع زكاة الأسهم، كما ذكر في اجتماع العلماء الإندونيسيين في التاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢١ م قرروا وجوب أداء زكاة الأسهم على المسلمين والهيئة والوطنية للزكاة (BAZNAS) التي قامت بتدبير الزكاة تشارك في اجتماعه.^{١١١}

ب- تحليل قرار القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م حول زكاة أسهم الشركة.

^{١٠٩} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٩١٤-٩١٣.

تم الاطلاع عليه <https://validnews.id/catatan-valid/sejarah-pasar-saham>، Kevin Sihotang, "Sejarah Pasar Saham", في ٨ أبريل ٢٠٢٥.

^{١١١} BAZNAS TV "Fatwa MUI Ditetapkan, Berikut Aturan Zakat Saham" BAZNAS News" [youtube.com/BAZNAS TV](https://www.youtube.com/BAZNAS_TV).

في هذا المبحث تتكلم الباحثة عن أحكام زكاة أسهم الشركة عند القانون الإندونيسي وكما ذكر من قبل أن لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BASNAZ) هي لجنة رسمية أسستها الحكومة الإندونيسية على قرار رئيس الدولة الأندونيسية الرقم ٨ سنة ٢٠٠١ م، ولهذا كانت لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا مصدرا ومرجعا للمسلمين الإندونيسيين. لم تقرر لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) قانونا وأنظمة مستقلة يكون مرجعا للمجتمع، بل القانون الوضعي بإندونيسيا هو المرجع لأعمالها، ولكن أصدرت اللجنة دليلا عمليا لإخراج زكاة الأسهم، ولهذا يكون الكلام عن هذه المسألة دائرا حول النقاط الثلاثة:

أولاً: القانون الوضعي الرقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة^{١١٢}. أنظمة وزارة الدين الرقم ٥٢ سنة ٢٠١٤ عن شروط وكيفية حساب زكاة المال وزكاة الفطرة واستغلال الزكاة لعمل المنتج^{١١٣}. وفيه التفصيل.

ثانياً: القانون الوضعي الرقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة^{١١٤}، وفيه بعض النقاط اختارتها الباحثة:

UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan. Zakat, Bab, Pasal 1, No. ٢ "Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan usaha untuk diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam."

ترجمتها الباحثة: "الزكاة هي الأموال المأخوذة من المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها مطابقا الشريعة الإسلامية."

UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. 5 "Muzaki adalah seorang muslim atau badan usaha yang berkewajiban menunaikan zakat."

ترجمتها الباحثة: "المزكي هو المسلم أو المشروع التجاري المكلف بالزكاة."

¹¹² UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat

¹¹³ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat Dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal Dan Zakat Fitrah Serta Pendencygunaan Untuk Usaha Produktif.

¹¹⁴ BAZNAS, Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat (Jakarta Pusat: BAZNAS, ٢٠١٦) hal 1.

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. 1 "Badan Amil Zakat yang selanjutnya disebut BAZNAS adalah Lembaga yang melanjutkan pengelolaan zakat secara nasional."

ترجمتها الباحثة: "لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا والمعروف بـ BAZNAS هي لجنة التي تدبر الزكاة على مستوى الدولة."

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No. 2 "Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat (1)¹¹⁵ meliputi: A. Emas, perak, dan logam mulia lainnya, B. Uang dan surat berharga lainnya. C. Perniagaan. D. Pertanian, Perkebunan, dan Kehutanan. E. Peternakan dan perikanan. F. Pertambangan. G. Perindustrian. H. Pendapatan dan jasa, I. Rikaz."

ترجمتها الباحثة: "ما ذكر في الفصل الرابع، الرقم الأول، أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب. العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار و ثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع د. الأجرة والرواتب د. الركاظ."

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No. 3 "Zakat mal sebagaimana yang dimaksud pada ayat (2) merupakan harta yang dimiliki oleh muzaki perseorangan atau badan usaha."

ترجمتها الباحثة: "كما ذكر في الفصل الرابع الرقم الثاني أن الزكاة هي أموال المزيكي أو أموال المشروع التجاري"

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 2, Pasal 6 "BAZNAS merupakan lembaga yang berwenang melakukan tugas pengelolaan zakat secara nasional."

ترجمتها الباحثة: "لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) هي اللجنة التي مسؤولة في إدارة الزكاة الدولية."

¹¹⁵ Pasal 4 ayat 1 meliputi zakat mal dan zakat fitrah
ترجمتها الباحثة البند 4 الرقم 1 الزكاة يشمل زكاة المال وزكاة الفطرة

بالنسبة إلى أنظمة وزارة الدين الرقم ٥٢ سنة ٢٠١٤ عن شروط وكيفية حساب زكاة المال وزكاة الفطرة واستغلال

الزكاة لعمل المنتج^{١١٦} ، وقد كان فيه بعض النقاط اختارتها الباحثة:

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No.1 "Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan usaha yang dimiliki l. oleh orang Islam untuk diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam."

ترجمتها الباحثة: "الزكاة هي الأموال المستخرجة على مسلم أو مشروع تجاري ليسلم إلى مستحقها بالشريعة الإسلامية."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No.2 "Zakat mal adalah harta yang dikeluarkan oleh muzaki melalui amil zakat resmi untuk diserahkan kepada mustahik."

ترجمتها الباحثة: "زكاة المال هي الأموال المستخرجة على المزكي عبر عامل الزكاة الرسمي ليسلم إلى مستحقها."

Peraturan Menteri Agama No. ٢ Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٤ "Muzaki adalah seorang muslim atau badan usaha yang dimiliki orang Islam yang berkewajiban untuk menunaikan zakat."

ترجمتها الباحثة: "المزكي هو مسلم أو مشروع تجاري المسلم الذي له فريضة في إيتاء الزكاة."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٦ "Nisab adalah batasan minimal harta yang wajib dikenakan zakat."

¹¹⁶ BAZNAS, *Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat*, (Jakarta Pusat: BAZNAS ٢٠١٦), 69.

ترجمتها الباحثة: "النصاب هو حد الأقل المالي الذي يجب عليها الزكاة."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab, Pasal 1, No. ٧ "Haul adalah batasan waktu satu tahun Hijriyah atau ١٢ bulan Qomariyah kepemilikan harta yang wajib dikeluarkan zakat."

ترجمتها الباحثة: "الحول هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرا من القمرية."

Peraturan Menteri Agama No. ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٩ "Zakat uang dan surat berharga lainnya adalah zakat yang dikenakan atas uang, harta yang disetarakan dengan uang, dan surat berharga lainnya yang telah mencapai nisab dan haul."

ترجمتها الباحثة: "زكاة العملات والأوراق المالية وغيرها هي الزكاة المستخرجة من العملات والأوراق المالية أو ما يساويها العملات الذي قد بلغ على النصاب والحول."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٢, . ٢ "Syarat harta yang dikenakan zakat mal sebagai berikut: milik penuh, halal, cukup nisab, dan haul."

ترجمتها الباحثة: شروط الأموال الزكوية هي: الملك التام والحلال، وبلوغ النصاب والحول."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No.1 "Zakat surat berharga wajib dikenakan atas kepemilikan surat berharga yang telah mencapai nisab 85 gram emas."

ترجمتها الباحثة: "زكاة الأوراق المالية يجب إخراجها إذا بلغ ٨٥ جراما من الذهب."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No. 2 "Kadar zakat atas surat berharga sebesar 2,5%."

ترجمتها الباحثة: "مقدار زكاة الأوراق المالية هي 2,5%."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No.3 "Dalam hal surat berharga lainnya yang dimiliki muzaki melebihi nisab, zakat yang harus dibayar sebesar 2,5% dari nilai surat berharga yang dimiliki."

ترجمتها الباحثة: "إذا بلغ الأوراق المالية للمزكي نصابًا، يجب الزكاة عليه 2,5% من أمواله."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 10, No.1 "Zakat uang dan surat berharga ditunaikan setelah mencapai haul dan dibayarkan melalui amil zakat resmi."

ترجمتها الباحثة: "إيتاء زكاة العملات والأوراق المالية بعد بلوغ الحول عبر عامل الزكاة الرسمي."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 10, No. 2 "Muzaki yang memiliki uang dan surat berharga, perhitungan zakatnya disatukan dengan nisab senilai 85 gram emas."

ترجمتها الباحثة: "المزكي إذا كان لديه العملات والأوراق المالية، يضم نصابها إلى 85 جراما من الذهب."

٥- المقارنة بين ضوابط زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م

مما لا يخفى أن الزكاة واجب على كل مسلم له مال مخصوص بلغ النصاب وحال عليه الحال^{١١٧}. فمن أداها كما أمره الله نال الثواب الجزيل، قال الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^{١١٨} وقال الله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^{١١٩}. وقال تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾^{١٢٠}

ومن الأموال التي تجب فيها الزكاة الأسهم، ولهذا قرر مجلس العلماء الفقهي المنعقد في دورة مؤتمر بجدة سنة ١٤٠٨ هـ الموافق بسنة ١٩٨٨ م وجوب زكاة أسهم الشركة على ما يلي^{١٢١}: أ) تجب زكاة الأسهم على أصحابها، تخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه. ب) تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله. ت) إذا لم تترك الشركة أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم، فإذا استطاع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الزكاة لو زكت الشركة أموالها على النحو المشار إليه، زكى أسهمه على هذا الاعتبار.

وفي هذا الصدد، ستقوم الباحثة بالمقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) وبين القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ في زكاة أسهم الشركة. وستذكر الباحثة في هذه الفقرات على الاختصار:

^{١١٧} هيئة الحكمية المستقلة، أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندور والكفارات (بدون المدينة: مكتبة الشؤون الشرعية، ١٤٤٠ هـ)، ص: ١٣.
^{١١٨} البقرة: ٢٧٧.
^{١١٩} النساء: ١٦٢.
^{١٢٠} المؤمنون: ٤-١.
^{١٢١} عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام التميمي، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٣ هـ)، ج: ٣، ص: ٣٠٦.

من حيث تعريف الزكاة فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) "حق تجب أموال مخصصة يصرف لفئات محددة. وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها."^{١٢٢} وعند القانون الإندونيسي أنها *"Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan / usaha untuk"* ¹²³ *"diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam"* الترجمة : الزكاة هي الأموال المستخرجة من المسلم أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها مطابقا للشريعة الإسلامية.

من حيث تعريف السهم فإنه عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

"السهم هو حصة الشريك في موجودات الشركة ممثلة بصك قابل للتداول."^{١٢٤} وعند القانون الإندونيسي أنه *"Saham adalah surat bukti yang menyatakan bahwa seseorang turut serta dalam suatu perseroan terbatas (PT)."* الترجمة : "السهم هو البينة على اشتراك وانضمام أحد في الشركة."^{١٢٥}

من حيث أموال الزكوية فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) تجب في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام (الإبل والبقر والغنم) والزروع والثمار والمعادن والركاز. لا تجب الزكاة في الأجرة والرواتب وإيرادات المهن الحرة ونحوها عند قبضها، وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول.^{١٢٦} وعند القانون الإندونيسي أنها *"Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat 1 meliputi emas, perak, dan logam mulia lainnya, uang dan surat berharga, perniagaan, pertanian, perkebunan, kehutanan,*

^{١٢٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الأول البند الأول

¹²³ UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. ٢.

^{١٢٤} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

¹²⁵ Pusat Kajian Strategis, *Fiqh Zakat Keuangan Kontemporer*, (Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017), 140.

^{١٢٦} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

”الفصل في الفضة والذهب والفضة والقرش والعملات والأوراق المالية وعروض التجارة والحراثة والزرع

والثمار وثروات الغابات والأنعام والسمكة والمعادن والمصانع والأجرة والرواتب والركاز.”^{١٢٧}

من حيث شروط الزكاة فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)

قد ذكرت مفصلة في المعايير الشرعية رقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني.”^{١٢٨} وعند القانون الإندونيسي أنه

”*Syarat harta yang dikenakan zakat mal sebagai berikut ; milik penuh, halal, cukup nisab, dan haul.*” الترجمة

: ”شروط الأموال الزكوية هي: الملك التام والحلال وبلوغ النصاب والحول.”^{١٢٩}

من حيث النصاب فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) أن

نصاب الزكاة للذهب مهما كانت صورته هو ما وزنه ٨٥ جراما من الذهب الخالص أو ما يعادله من العملات الورقية

والمعدنية وقيمتها العروض التجارية بعد تقويمها بالنقود وللمعادن المستخرجة. والنصاب للفضة ٥٩٥ جراما من الفضة

الخالصة والنصاب المعتبر الجاري عليه العمل في تقويم عروض التجارة هو نصاب الذهب وأنصبة الزكاة للأنعام مبنية في

الملحق^{١٣٠} وعند القانون الإندونيسي أنه ”*Nisab adalah batasan minimal harta yang wajib dikenakan zakat*”

الترجمة: ”النصاب هو حد الأقل المالي الذي يجب عليها الزكاة.”^{١٣١} ”*Zakat emas wajib dikenakan atas kepemilikan*”

^{١٣٢} ”*emas yang telah mencapai nisab 85 gram emas*” الترجمة: ”يجب إيتاء زكاة الذهب إذا بلغ نصابه إلى ٨٥ جراما

¹²⁷ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

^{١٢٨} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

¹²⁹Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 2, No. 2.

^{١٣٠} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الأول.

¹³¹ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. 6.

¹³² Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 4, No. 1.

من الذهب¹³³ "Zakat perak wajib dikenakan atas kepemilikan perak yang telah mencapai 595 gram perak"¹³³

الترجمة: "يجب إبتاء زكاة الفضة إذا بلغ نصابه إلى ٥٩٥ جراما من الفضة." "Zakat uang wajib dikenakan atas."

¹³⁴ "Zakat emas" "kepemilikan uang yang telah mencapai nisab 85 gram emas" "Zakat surat berharga wajib dikenakan atas kepemilikan surat berharga yang telah." ٨٥ جراما من الذهب.¹³⁵

mencapai nisab 85 gram emas.¹³⁶

من حيث الحول فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فإنه للموجودات النقدية والتجارة والأنعام سنة قمرية ٣٥٤ يوما. وفي حال مراعاة السنة الشمسية في الموجودات النقدية والتجارة تكون نسبة الزكاة ٢,٥٧٧%، أما الزروع والثمر فلا ينظر فيها للحول، والعبرة بحصاها، وكذلك المعادن والركاز فالعبرة باستخراجها.¹³⁷ وعند القانون الإندونيسي "Haul adalah waktu satu tahun Hijriyah atau 12 bulan qomariyah kepemilikan harta yang wajib dikeluarkan zakat"¹³⁸ "الحول هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرا من القمرية"

من حيث زكاة أسهم الشركات فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ف"تلزم المؤسسة أو الشركة بإخراج الزكاة في الحالات الآتية: أ. صدور القانون ملزم بإخراج الزكاة ب. النص في النظام الأساسي على الالتزام بإخراج الزكاة ج. صدور القانون من الجمعية العمومية بالالتزام بإخراج الزكاة".¹³⁹ تحديد

¹³³ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٥, No. 1.

¹³⁴ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 8, No. 1.

¹³⁵ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No. 1.

¹³⁶ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الثالث.

¹³⁷ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ١٠, No. ٧.

¹³⁸ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الأول.

وعاء الزكاة يتم تحديد وعاء الزكاة إما عن طريق صافي الموجودات أو عن طريق صافي الأموال المستثمرة، وذلك باستخدام نسبة ٢,٥ % للنسبة القمرية، أو نسبة ٢,٥٧٧ للسنة الشمسية".^{١٣٩}

“Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat (1) meliputi: A. Emas, perak, وعند القانون الإندونيسي
dan logam mulia lainnya, B. Uang dan surat berharga lainnya. C. Perniagaan. D. Pertanian, Perkebunan, dan
Kehutanan. E. Peternakan dan perikanan. F. Pertambangan. G. Perindustrian. H. Pendapatan dan jasa, I.
Rikaz¹⁴⁰. الترجمة: "ما ذكر في الفصل الرابع، الرقم الأول، أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب.
العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار وثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع
د. الأجرة والرواتب د. الركاز".

“Dalam hal surat berharga lainnya yang dimiliki muzaki melebihi nisab, zakat yang harus dibayar sebesar
yang 2,5 % dari nilai surat berharga yang dimiliki”¹⁴¹

"الأوراق المالية يجب إخراج زكاتها إذا بلغ نصابها، ومقدار زكاتها ٢,٥٪ من الأوراق المالية".

٦- مقارنة زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
وعند القانون الإندونيسي

أ- أوجه الاتفاق في زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
(AAOIFI) وعند القانون الإندونيسي

ستذكر الباحثة في هذا الصدد أوجه الاتفاق بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية (AAOIFI) وبين القانون الإندونيسي، وهو كما يلي: فمن حيث التعريف عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة

^{١٣٩} معايير المحاسبة والمراجعة والحكومة والأخلاقيات معيار المحاسبة المالية رقم ٩ عن الزكاة، الفصل الثاني الرقم الأول.

¹⁴⁰ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

¹⁴¹ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat
Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No. 3.

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هو: "حق تجب في أموال مخصصة يصرف لفئات محددة وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها".^{١٤٢} أما تعريف الزكاة عند لجنة الزكاة الهيئة الوطنية للزكاة بمعنى: "الأموال المستخرجة على المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها الزكاة هي الأموال المأخوذة من المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها مطابقا الشريعة الإسلامية".^{١٤٣}، وهذا التعريف كما ذكر في قانون رقم ٢٣ سنة ٢٠١١. أما وجه الاتفاق بين التعريفين، أن الزكاة هي الأموال المخصصة المستخرجة المملوكة عند مزكي، أي أن الأموال المخصصة هي الأموال المعينة التي أخرجت منها الزكاة وهي مملوكة لدى مزكي. فتبين أنه لم يكن بين التعريفين فرق إلا اختلافا في الألفاظ، إلا أن تعريف هيئة المحاسبة أبرز جانبا مهما من الزكاة، وهو كونها فريضة عينية، مما يوجب إخلاص النية واحتساب الأجر من الله عند أدائها. يقول صلى الله عليه وسلم: ((خمس من جاء بهنّ مع إيمان دخل الجنة من حافظ على الصلوات الخمس على وضوءهنّ وركوعهنّ وسجودهنّ ومواقيتهنّ وصام رمضان وحجّ البيت إن استطاع إليه سبيلا وأعطى الزكاة طيبة بها نفسه وأدى الأمانة)) رواه أبو داود.^{١٤٤}

أما تعريف السهم فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هو "حصة الشركات في موجودات الشركة ممثلة بصك قابل للتداول".^{١٤٥} السهم عند القانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) هو: "وثيقة التوثيق تقيد أحد في الشركة"^{١٤٦} أو "السهم هو علامة على مشاركة أو

^{١٤٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥، الفصل الثالث، الرقم الأول، البند الأول.

^{١٤٣} UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No.2.

^{١٤٤} أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، (بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة)، ج. ١، ص. ١١٦، رقم الحديث: ٤٢٩، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (الكويت: مؤسسة غراس، ٢٠٠٢ م)، ج. ٢، ص. ٣١٣، رقم الحديث: ٤٥٧.

^{١٤٥} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

^{١٤٦} Pusat Kajian Strategis, "Fiqh Zakat Keuangan Kontemporer" (Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017),140.

ملكية شخص في شركة ما.^{١٤٧} ووجه الاتفاق بين التعريفين، أن السهم هو الأوراق المالية أو التوثيق الذي يدل على ملكية الشركة.

أما الأموال الزكوية فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) تجب في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام (الإبل والبقر والغنم) والزروع والثمار والمعادن والركاز.^{١٤٨} وعند القانون الإندونيسي أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب. العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار وثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع د. الأجرة والرواتب د. الركاز.^{١٤٩} اتفقتا على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام والزروع، والثمار، والمعادن، والركاز.

أما الشروط الزكاة فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هي الملك التام وبلوغ النصاب والحوال.^{١٥٠} وعند القانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) أنها شروطها الملك التام والحلال وبلوغ النصاب والحوال.^{١٥١} ووجه الاتفاق بينهما أن الملك التام وبلوغ النصاب والحوال هي من شروط الزكاة. الملك التام، والمقصود بذلك أن يكون الإنسان قادر على التصرف في المال، ويكون المال بيده، فمن كان ليس له قادر في تصرف المال فالزكاة ليس واجب عليه. واتفق الأمر بين لجنة الزكاة الوطنية والمعايير الشرعية بأن شروط الزكاة هي الملك التام، وبلوغ النصاب والحوال.

اتفقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي على أن النصاب هو الحد الأدنى من المال الذي تجب فيه الزكاة. وقد حُدِّد نصاب الذهب بـ ٨٥ جرامًا، ونصاب الفضة بـ ٥٩٥

¹⁴⁷ BAZNAS “Zakat Saham dan Obligasi” diy.baznas.go.id

¹⁴⁸ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

¹⁴⁹ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

¹⁵⁰ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

¹⁵¹ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 2, No.2.

جرامًا تقريبًا، مع تفاوت يسير في تقدير الفضة بين المذاهب الفقهية. كما اتفق الطرفان على أن نصاب الأوراق المالية والأسهم يُقاس بنصاب الذهب، وهو ٨٥ جرامًا أو ما يعادله من القيمة النقدية.^{١٥٢}

أما الحول فإنه عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هو السنة القمرية ٣٥٤ يومًا.^{١٥٣} وعند القانون الإندونيسي هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرًا من القمرية.^{١٥٤} وبهذا أن الحول عند المعايير الشرعية والقانون الإندونيسي متفقان، وذلك الشأن يوافق الرواية عن ابن عمر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)). رواه ابن ماجه.^{١٥٥}

تجب زكاة أسهم الشركات عند كل من هيئة (AAOIFI) و (BAZNAS) بنسبة ٢,٥٪ قياسًا على زكاة عروض التجارة. تشترط (AAOIFI) وجود قانون يلزم المؤسسة بإخراج الزكاة، بينما يرى القانون الإندونيسي عموم الوجوب دون هذا الشرط. الأسهم الصناعية تُزكى أرباحها فقط إذا بلغت النصاب، أما الأسهم التجارية فتُزكى قيمتها كاملة. الفرق بين النوعين يرجع إلى نية التملك؛ فالصناعية للاستثمار الدائم، والتجارية للتجارة والبيع.^{١٥٦}

ب- أوجه الاختلاف في زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وعند القانون الإندونيسي

¹⁵² Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No.١.

^{١٥٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الثان البند الثالث.

¹⁵⁴ Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ١, No.٧.

^{١٥٥} ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد\ ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، (بدون المدينة: دار إحياء الكتب العربية، بدون سنة)، ج.١، ص. ٥٧١، رقم الحديث: ١٧٩٢، وصححه الألباني في إرواء الغليل (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥ م)، ج.٣، ص. ٢٥٤، رقم الحديث: ٧٨٧.

^{١٥٦} سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة - مفهوم، ومنزلة، وحجته، وفوائده، وأحكام، وشروط، ومسائل، (القصبة: مركز الدعوة والإرشاد، ١٤٣١ هـ)، ص. ٢٠٤.

عرضت الباحثة أوجه الاتفاق والاختلاف بين معايير (AAOIF) والقانون الإندونيسي (BAZNAS) في زكاة أسهم الشركة. اتفق الطرفان على أن الزكاة تؤخذ من أموال مخصصة مملوكة للمزكي، لكن اختلفا في تحديد من يخرج الزكاة؛ حيث لم توضح (AAOIF) ذلك صراحة، بخلاف (BAZNAS) التي نصت أن المزكي هو المسلم أو المشروع التجاري. في مسألة صرف الزكاة، ترى (AAOIF) أن إخراجها يتبع نوع الشركة، بينما ترى (BAZNAS) أن المالك هو المسؤول إذا بلغ النصاب وسجل السهم في دفاتر الأسهم الشرعية.^{١٥٧} كذلك، اتفقا على أن السهم يمثل ملكية في الشركة، لكن (AAOIF) تؤكد قابليته للتداول، بينما تعتبره (BAZNAS) مجرد توثيق. أما الأموال الزكوية، فاتفقا على الأنواع الأساسية، مع توسع (BAZNAS) لتشمل الرواتب، الأجور، والحراجه، وهو ما لم يُذكر في (AAOIF).

اتفق كل من (AAOIF) و (BAZNAS) على أن السهم يمثل ملكية في الشركة، لكن (AAOIF) أضافت أنه قابل للتداول، بخلاف (BAZNAS) التي اعتبرته مجرد توثيق للملكية. فيما يخص الأموال الزكوية، اتفقت الجهتان على الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام والزروع والمعادن والركاز. لكن (BAZNAS) توسعت لتشمل أيضًا الرواتب، الأجور، الحراجه، والأسماك، وهي لم تذكر صراحة في معايير (AAOIF).

المراد بالقرش هنا المعادن الثمينة كاللؤلؤ والاماس وما أشبه ذلك، ويقاس بالمعادن التي تخرج من الأرض، وقال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.^{١٥٨} أما الأوراق المالية، وقد اجتهد العلماء المعاصرون على وجوب زكاة الأوراق المالية. وقد يقاس إلى زكاة عروض التجارة، وقال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.^{١٥٩} إن كل مالك تام الملك من حر له مال فيه الزكاة، سواء في

¹⁵⁷ BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>

^{١٥٨} البقرة: ٢٦٧.

^{١٥٩} التوبة: ١٠٣.

أن عليه فرض الزكاة، بالغا كان أو صحيحا أو معتوها أو صبيا فتأخذ الزكاة من الأموال التي بلغت نصابها وحولها واجب لتزكية ماله.^{١٦٠}

أما الأجرة والرواتب عند المعايير الشرعية لا تأخذ زكاتها إلا فيما من الفضلة المدخرة إلى الحول، وقال "لا تجب الزكاة في الأجرة والرواتب وإيرادات المهن الحرة ونحوها عند قبضها، وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول."^{١٦١} وفي هذه المسألة، هل زكاة الأجرة والرواتب يخرج منها الزكاة أم لا، وفي هذه الحال ليس لها نصوص صريحة في الكتاب والسنة، وقال الشيخ الألباني عند سئل عن زكاة الأجرة والرواتب، أنها تخرج منها الزكاة كإخراج الزكاة في عروض التجارة الذي حال عليه حولا وبلغ نصابها مثل نصاب الذهب.^{١٦٢} وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.^{١٦٣}

أما شروط الزكاة فقد ذكرت في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لا يشترط أن يكون المال حلالا. والقانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسي (BAZNAS) تشترط أن يكون المال حلالا.^{١٦٤} والزكاة تقصد بها تزكية النفس وقال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^{١٦٥} وكيف يكون ذلك بالمال الحرام وقد أمر الله تعالى عباده بأكل الحلال ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.^{١٦٦}

^{١٦٠} أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، *تفسير الإمام الشافعي*، (المملكة العربية السعودية: دار التدمرية، ١٣٢٧هـ) ج: ٢، ص: ٩٤٩.
^{١٦١} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثالث.

^{١٦٢} شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، *جامع تراث العلامة الألباني في الفقه*، (صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، ٢٠١٥م)، ج: ١٠، ص: ٤٥٣.
^{١٦٣} البقرة: ٢٦٧.

^{١٦٤} Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٢, No.٢.

^{١٦٥} التوبة: ١٠٣.

^{١٦٦} البقرة: ١٦٨.

أما النصاب لا فرق بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) في مسألة نصاب الزكاة، وقد اتفق فيهما أن النصاب هو مقدار أقل من المال الذي يجب زكاتها. واتفقا أيضا في مقدار نصاب الزكاة، وكذلك في مسألة الأوراق المالية أو الأسهم، أن نصابها يساوي أو يعادل نصاب الذهب وهو ٨٥ جراما من الذهب.

اتفقت المعايير الشرعية (AAOIF) والقانون الإندونيسي على أن الحول شرط وجوب الزكاة، ومدته سنة قمرية كاملة. كما أجمعت الجهتان على وجوب زكاة أسهم الشركة، وإن اختلف التعبير؛ ف (AAOIF) نصت صراحة على زكاة الأسهم، بينما اكتفت (BAZNAS) بذكر الأوراق المالية. ويشمل مصطلح الأوراق المالية في القانون الإندونيسي الأسهم والسندات وأدوات أخرى، أما في المعايير الشرعية فينحصر في الأسهم والسندات. اتفق الطرفان على نسبة الزكاة ٢,٥٪، لكن اختلفا في طريقة احتسابها؛ إذ اعتمدت (AAOIF) طريقة صافي الموجودات، بينما اعتمدت (BAZNAS) على حاصل ربح رأس المال.¹⁶⁷

ث- الخاتمة

يتضح من نتائج البحث أن زكاة أسهم الشركة وفقاً للمعايير الشرعية لهيئة (AAOIF) تُعد من زكاة عروض التجارة، إذ تُقاس على الذهب والفضة، ولا تُخرج باعتبارها من زكاة النقدين مباشرة. وتُفرق هذه المعايير بين نوع الشركة: فالشركات الصناعية الخالصة التي لا تمارس نشاطاً تجارياً، لا تجب الزكاة على أسهمها، وإنما تُزكى أرباحها فقط إن بلغت النصاب. أما الشركات التجارية التي تشتري وتبيع، فتُزكى أسهمها بالكامل بنسبة ٢,٥٪ متى بلغ مجموعها نصاب الذهب، وهو ٨٥ جراماً. من جهة أخرى، يقرر القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١، من خلال لجنة الزكاة الوطنية (BAZNAS)، أن زكاة الأسهم واجبة سواء أخرجها مالك السهم أو الشركة نفسها.

¹⁶⁷ BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>, ٢٠٢٥ أبريل ١١، تم الاطلاع عليه في

تتفق هيئة (AAOIF) و (BAZNAS) على وجوب زكاة الأسهم بنسبة ٢,٥٪ إذا بلغت نصاب الذهب. BAZNAS توجب الزكاة على مالك السهم، بشرط أن تكون الشركة مدرجة في دفاتر الأسهم الشرعية (DES)، وإلا تُخرج الزكاة كصدقة. أما (AAOIF) فتربط وجوب الزكاة بطبيعة نشاط الشركة، فإن كانت تجارية وجبت الزكاة، وإن كانت صناعية فلا زكاة على أصل السهم. يتميز منهج (AAOIF) بالتفصيل الفقهي المرتبط بنوع النشاط، بينما يعتمد القانون الإندونيسي على معيار إداري عام. رغم اختلاف الآليات، إلا أن كلا الطرفين يسعيان لضمان عدالة أداء زكاة الأسهم في الإطار المؤسسي والشرعي.

ج- المراجع

القرآن الكريم

ابن تاسه، محمد. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تحليلية على ضوء الاجتهادات الفقهية الدرابة والمعايير المتعلقة به نموذجاً). أدرار: الجامعة الإفريقية أحمد دراية. ٢٠١٩م

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري. تفسير ابن كثير. بدون المدينة: دار طيبة للنشر والتوزيع. ١٤٢٠هـ.

آل نعمان، شادي بن محمد بن سالم. جامع تراث العلامة الألباني في الفقه. صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة. ٢٠١٥م.

البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح التميمي. توضيح الأحكام من بلوغ المرام. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي. ١٤٢٣هـ. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر. بدون سنة.

السَّجِسْتَانِي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود. بيروت: المكتبة العصرية. بدون سنة.

السدلان، صالح بن غانم بن عبد الله. زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي. بدون المدينة: دار بلنسية للنشر والتوزيع. ١٣١٧هـ.

السعدي، عبد الرحمن بن ناص. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. بدون المدينة: مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠م.

القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م عن إدارة الزكاة.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. تفسير الإمام الشافعي. المملكة العربية السعودية: دار التدمرية. ١٣٢٧هـ.

القحطاني، سعيد بن علي بن وهف. الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة - مفهوم، ومنزلة، وجكّم، وفوائد، وأحكام، وشروط، ومسائل. القصب: مركز الدعوة والإرشاد. ١٤٣١ هـ.

القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد\ ماجة. سنن ابن ماجه. بدون المدينة: دار إحياء الكتب العربية. بدون سنة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ١٩٥٥ م.

الهيئة الشرعية. أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندورات والكفارات. بدون المدينة: مكتب الشؤون الشرعية. ١٤٤٠ م

هيئة من العلماء. الفقه الميسر. الرياض: مدار الوطن للنشر. ٢٠١٢ م.

مراجع غير عربية ومواقع الإنترنت

BAZNAS. Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat. Jakarta Pusat: BAZNAS, 2016.

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat Dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal Dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Untuk Usaha Produktif.

Pusat Kajian Strategis. Fiqih Zakat Keuangan Kontemporer. Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017.

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat.

BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>

BAZNAS TV "Fatwa MUI Ditetapkan, Berikut Aturan Zakat Saham | BAZNAS News" [youtube.com/BAZNAS](https://www.youtube.com/BAZNAS) TV.

Kevin Sihotang, "Sejarah Pasar Saham", <https://validnews.id/catatan-valid/sejarah-pasar-saham>

Miliki Surat Berharga Sebagai Asetmu" <https://sikapiuangmu.ojk.go.id/>

<https://ar.wikipedia.org/wiki/سهم> - تجارة

<https://fatwamui.com/storage/539/HUKUM-ZAKAT-SAHAM.pdf>



Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

Volume 1 Nomor 1 Juni 2025

Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/>



Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

اشتراط التأييد في الوقف في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤

Zahratul Fitriyah

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

zahrafitriyah12@gmail.com

Akhmad Husaini

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafii Jember

akhmadhusaini2016@mail.stdiis.ac.id

ABSTRACT

This study examines the requirement of perpetuity in waqf through a comparative analysis of Islamic jurisprudence and Indonesia's Waqf Law No. 41 of 2004. The law permits time-limited waqf and does not require perpetuity for its validity. In contrast, classical Islamic scholars are divided on this issue. The majority of Hanafis, Shafi'is, and Hanbalis regard perpetuity as essential. Muhammad ibn al-Hasan from the Hanafi school agrees but only if explicitly stated. Meanwhile, the Malikis and some Shafi'is and Hanbalis do not consider perpetuity necessary. Using a qualitative method, the study finds that both the law and Islamic jurisprudence accept perpetual waqf. However, the Indonesian legislation aligns more closely with the Maliki view, offering more flexibility by recognizing fixed-term waqf as valid.

Keywords: *Perpetuity in Waqf, Indonesian Waqf Law, Temporary Waqf*

الملخص

لدولة إندونيسيا قانون ينظم شؤون الوقف وهو قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤. ومن المواد المذكورة فيه أن الوقف لا يحدد بمدة والتأييد ليس شرطاً في صحة الوقف. بينما كان يوجد في الفقه الإسلامي اختلاف في اشتراط التأييد للوقف وأن الأصل في الوقف هو التأييد ووقع الخلاف إذا كان الوقف محدد بمدة. المنهج المستخدم في البحث هو المنهج النوعي الذي يهدف إلى معرفة شرط التأييد في الوقف في الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤. وقد ظهرت نتائج البحث ما يلي ١- أن اشتراط التأييد في الوقف محل الخلاف في الفقه الإسلامي. فيه ثلاثة أقوال في هذه المسألة؛ القول الأول باشتراط التأييد في الوقف وهو مذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة. والقول باشتراط التأييد في الوقف ولكن لا بد من التنصيص عليه وهو مذهب محمد بن الحسن من الحنفية والقول بعدم اشتراط التأييد في الوقف وهو مذهب المالكية وقول عند الشافعية والحنابلة. ٢- قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ لا يشترط التأييد في الوقف وأنه يجوز للشخص أن يوقف موقوفه مدة معينة. ٣- الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ يشتركان في صحة الوقف المؤبد غير محدد بوقت. ويوافق قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ مذهب المالكية وقول للشافعية والحنابلة.

الكلمات الرئيسية: التأييد في الوقف، قانون الوقف بإندونيسيا، الوقف المؤقت

أ- المقدمة

دولة إندونيسيا لديها قانون ينظم جميع جوانب حياة شعها بشكل عام سواء كان من المسلمين أو غير المسلمين. يجب على جميع سكان إندونيسيا الامتثال للقوانين الواردة في القانون. إندونيسيا هي دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة أو تتبع الدين الإسلامي. وفقاً للبيانات الصادرة عن مديرية السكان والتسجيل المدني (*Ditjen Dukcapil*) بوزارة الداخلية (*KEMENDAGRI*)، بلغ عدد سكان إندونيسيا في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ حوالي ٢٨٢,٤٧٧,٥٨٤ نسمة. بالنظر إلى الدين، فإن غالبية سكان إندونيسيا، بنسبة ٨٧,٠٨٪، يعتنقون الدين الإسلامي. بلغ عددهم ٢٤٥,٩٧٣,٩١٥ نسمة في النصف الأول من هذا العام¹⁶⁸.

في التعامل الفقهي المذهبي، لدى أمة الإسلام أهل السنة العديد من المذاهب التي تُعتبر مرجعاً أو دليلاً لهم في معرفة الشريعة الإسلامية وفهمها وتطبيقها بشكل صحيح. ومع ذلك، فإن أشهر هذه المذاهب هي أربعة؛ مذهب الإمام أبي

¹⁶⁸<https://databoks.katadata.co.id/demografi/statistik/66b45dd8e5dd0/mayoritas-penduduk-indonesia-beragama-islam-pada-semester-i-2024>. تم الاطلاع عليه في ١٠ مارس ٢٠٢٥.

حنيفة أو المذهب الحنفي، مذهب الإمام مالك أو المذهب المالكي، مذهب الإمام الشافعي أو المذهب الشافعي، ومذهب الإمام أحمد أو المذهب الحنبلي. تنتشر هذه المذاهب الأربعة في جميع دول العالم الإسلامي. وفي بعض الدول، يهيمن مذهب معين أو يكون له عدد أكبر من الأتباع مقارنة بالمذاهب الأخرى. على سبيل المثال، في بلاد الشام، المذهب السائد هو مذهب الحنيفة. وكذلك في إندونيسيا، فإن غالبية المسلمين في إندونيسيا يتبعون مذهب الشافعي.¹⁶⁹

أمر المسلمون بالاستمرار في القيام بالأعمال الصالحة. ومن الأعمال الصالحة التي شرعها الله هو الوقف. فالوقف هو عمل صالح يجري ثوابه باستمرار ولو كان بعد وفاة المسلم، كما جاء في الحديث الذي رواه أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (إذا مات الإنسان إنقطع عنه من عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).¹⁷⁰ بالمقارنة مع الأعمال الصالحة الأخرى، فإن الوقف في تطبيقاته له شروط يجب الوفاء بها ليكون الوقف صحيحًا ومقبولًا. لكن في أحد شروط الوقف هناك اختلاف بين القانون وأراء فقهاء الفقه الإسلامي، وهو في شرط الوقف ليكون دائمًا أو بدون تحديد مدة معينة. ونظرًا لأن القانون هو القاعدة التي تنظم سكان إندونيسيا، والمذهب الشافعي هو أحد المذاهب التي يتبعها غالبية المسلمين في إندونيسيا، وهو أحد المذاهب في الفقه الإسلامي فإن الباحث يشعر بأهمية معرفة كيفية شرط الوقف ليكون دائمًا أو بدون تحديد مدة معينة في الفقه الإسلامي والقانون في إندونيسيا.

في كتابة هذه المقالة، وجدت الباحثة العناوين المتقاربة بشأن هذا الموضوع. أولاً، قام ماسكور (*Maskur*) وصالح غونوان (*Soleh Gunawan*) في عام ٢٠١٨ بإجراء دراسة بعنوان "عناصر الوقف وشروطه في دراسة العلماء والقانون في إندونيسيا"¹⁷¹. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن أركان الوقف هي أربعة، وهي: (١) الواقف (الشخص الذي يوقف ماله)، (٢) الموقوف عليه (المال أو الشيء الذي يُوقف)، (٣) الموقوف عليه (الجهة أو الشخص الذي يحصل على الوقف أو يُخصص له)، (٤) الصيغة (الإعلان أو الإقرار من الواقف على نيته في الوقف جزء من ماله). ومع ذلك، يختلف العلماء في

¹⁶⁹ Anny Nailatur Rohmah dkk, Jurnal: *Jejak Eksistensi Madzhab Syafi'i di Indonesia*, Tamaddun: Jurnal Sejarah dan Kebudayaan Islam 8, 2020.

¹⁷⁰ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح المسلم، كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م)، حديث رقم: ١٦٣١، ج: ١، ص: ١٢٥٥.

¹⁷¹ Maskur dan Soleh Gunawan, Jurnal: *Unsur dan Syarat Wakaf dalam Kajian Para Ulama dan Undang-Undang di Indonesia*, Tazkiyya: Jurnal Keislaman, Kemasyarakatan dan Kebudayaan 19. 02, 2018.

تحديد أركان الوقف. وهذا الاختلاف هو نتيجة لاختلافاتهم في فهم جوهر الوقف. أما شروط الوقف في القانون رقم ٤١ عن الوقف في المادة ٦ فهي: (١) الواقف، (٢) الناظر، (٣) الموقوف، (٤) صيغة الوقف أو إقرار الوقف، (٥) تخصيص مال الوقف. أما أوجه الشبه بين هذه المقالة و ، فهي أنهما يتناولان شروط صحة الوقف وفقاً لآراء علماء الإسلام وقانون الوقف في إندونيسيا. أما أوجه الفرق، فإن الدراسة المذكورة تذكر الشروط والأركان وفقاً لآراء العلماء بشكل عام وكذلك وفقاً لقانون الوقف في إندونيسيا. أما هذا البحث فهو يتناول اشتراط التأييد للوقف الذي لا يكون له مدة معينة عند العلماء مع الاستدلال من كل المذاهب وذكر أوجه الشبه والفرق بين الفقه الإسلامي وقنون الوقف في هذه المسألة.

ثانياً، قامت نينا مولاني (*Nina Maulani*) في عام ٢٠٢٢ بإجراء دراسة بعنوان "شروط الوقف في دراسة الفقه الإسلامي وقانون الوقف بجمهورية إندونيسيا رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤" ^{١٧٢} وتستخدم هذه الدراسة منهج البحث المكتبي مع منهج التحليل الوصفي. أما نتائج هذه الدراسة فهي أن شروط صحة الوقف وفقاً لدراسة الفقه هي: (١) وجود الواقف، وهو الشخص الذي يوقف وفقاً للشرط أن يكون حرّاً، عاقلاً، بالغاً، ويستوفي معايير العمر، وألا يكون في حالة إفلاس. (٢) وجود الموقوف عليه، وهو الشيء الذي يُوقف. (٣) وجود الموقوف عليه، وهو الشخص الذي يستفيد من مال الوقف. (٤) وجود الصيغة، وهي العقد الذي يُنطق به بين الطرفين أو أكثر في هذه المعاملة. أما شروط الوقف وفقاً لقانون جمهورية إندونيسيا رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ فهي: (١) وجود الواقف. (٢) وجود المال الموقوف. (٣) وجود هدف واضح للوقف. (٤) وجود الصيغة. أوجه الشبه بين هذه الدراسة تلك المقالة، أنهما تتناولان شروط الوقف وفقاً للفقه الإسلامي والقانون في إندونيسيا. أما الفرق، فإن الدراسة المذكورة تذكر شروط الوقف وفقاً للفقه الإسلامي بشكل عام. أما هذه المقالة، فهي تتناول بشكل خاص عن اشتراط التأييد في الوقف كما في الفقه الإسلامي مع الاستدلال من كل قول.

ثالثاً، قام وان نجيمي محمد فيصّل (*Wan Nazjimi Mohamed Fisol*) ، وأكلي أحمد (*Akli Ahmad*) ، وفاضلة محمد زينون (*Fadhilah Mohd Zainon*) ، في عام ٢٠٢١ بإجراء دراسة بعنوان "تغيير شروط الوقف من خلال منهج

¹⁷² Nina Maulina, Jurnal: Syarat Wakaf dalam Kajian Fiqih Islam dan Undang-Undang RI No 41 Tahun 2004 Tentang Wakaf, Al Akhbar; Jurnal Ilmiah Keislaman 8. 2, 2022.

المصلحة".^{١٧٣} وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن تغيير شروط استخدام مال الوقف بما يعود بالمصلحة هو الأنسب مع هدف مقاصد الشريعة وفقاً لرأي جمهور العلماء، أي جلب المصالح ودرء المفاسد. أوجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسة المذكورة هي أنهما تتناولان شروط الوقف العامة. أما الفرق، فإن الدراسة المذكورة تتناول تغيير شروط الوقف إلى ما هو أكثر مصلحة، بينما هذه الدراسة تتناول الشروط الخاصة بالوقف الذي هو اشتراط التأييد في الفقه الإسلامي وقانون الوقف بجمهورية إندونيسيا.

رابعاً، قام أحمد رزقي مرضاة الله عمر، موتوكي ياماغوتشي (*Motoki Yamagu*)، ومحمد أنصار في عام ٢٠١٦ بإجراء دراسة بعنوان "تأييد الوقف وتقييده في ولاية مختارة في ماليزيا".^{١٧٤} وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن الباحثين قد رجحوا القول الذي لا يشترط أن يكون الوقف دائماً. لأن ذلك لا يتناقض مع مفهوم الوقف ولا يُلغي المصلحة التي يحصل عليها الشخص الذي يتلقى الوقف. أوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة المذكورة هي أنهما تتناولان شرطاً خاصاً بالوقف وهو اشتراط التأييد. وأما الفرق، فإن الدراسة المذكورة تتناول شرطاً خاصاً وهو تأييد الوقف في الفقه الإسلامي بشكل عام، بينما هذه الدراسة تتناول شرطاً خاصاً وهو تأييد الوقف في الفقه وقانون الوقف جمهورية إندونيسيا. أوجه الشبه بين الباحثين هو أن كليهما يناقش عن شرط التأييد في الوقف. أما الفرق فهو أن البحث المذكور يناقش يناقش عن شرط التأييد في الوقف بشكل عام، بينما هذا البحث يناقش عن شرط التأييد في الوقف في الفقه الشافعية وقانون الوقف بإندونيسيا.

خامساً، قام أحمد عبد الرحمن وعلي الغربي بإجراء دراسة في عام ٢٠٢٢ بعنوان "تأييد الوقف ولزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية)".^{١٧٥} نتائج الدراسة تشير إلى أن التأييد أو عدم وجود فترة زمنية معينة هو خصوصية من خصوصيات الوقف، لأن هدفه هو الاستفادة من المال للتقرب إلى الله. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حفظ أصل

¹⁷³ Wan Nazjimi Mohamed Fisol dkk, Jurnal: Perubahan Syarat Wakaf Melalui Pendekatan Maslahah, Jurnal Dunia Pengurusan 3. 2, 2021.

¹⁷⁴ Ahmad Rizky Mardhatillah Umar dkk, Jurnal: Ta'biidul Waqfi wa Ta'qituhu fi Wilayah Mukhtarah fi Malaysia, Studi Islamika: Indonesian Journal for Islamic Studies 23. 3, 2016.

^{١٧٥} أحمد عبد الرحمن وعلي الغربي، *تأييد الوقف ولزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية)*، (مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الثاني، سنة ٢٠٢٢ م) ص. ٢٣٦-٢٢١.

المال الموقوف وعدم إعادته إلى الشخص الذي أوقفه. أوجه الشبه بين الدراسة المذكورة وهذه الدراسة هو أن كليهما يناقش عن شرط التأييد أو عدم وجود فترة زمنية معينة في الوقف. أما الفرق فهو أن الدراسة المذكورة تناقش شرط التأييد في الوقف لدى الفقه الإسلامي بشكل عام، بينما هذه الدراسة تناقش عن شرط التأييد أو عدم وجود فترة زمنية معينة في الفقه الإسلامي وقانون الوقف في إندونيسيا.

بناءً على الخلفية المذكورة أعلاه، يمكن تحديد مسألة البحث هذه على النحو التالي: أولاً؛ كيف يكون اشتراط التأييد في الوقف لدى الفقه الإسلامي؟ ثانياً؛ كيف يكون اشتراط التأييد في الوقف لدى قانون الوقف في إندونيسيا؟ ثالثاً؛ كيف تكون المقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الوقف في إندونيسيا في اشتراط التأييد في الوقف؟. بذلك، فيرجى أن يكون لهذا البحث مساهمة في الدعوة الإسلامية، وأن يقدم ثقافة علمية دينية للمسلمين في هذا العصر، خاصة في إندونيسيا في مجال الفقه الإسلامي المتعلق بالوقف، وكذلك أن يساهم في تحقيق المصالح لحياة المسلمين في المستقبل، خصوصاً في إندونيسيا. والله الموفق.

ب- منهج البحث

استخدمت هذه الدراسة منهج الدراسة المكتبية. فإن الدراسة المكتبية هي تقنية جمع البيانات من خلال إجراء دراسة تفصيلية للمصادر المكتبية مثل الكتب، الأدبيات، الملاحظات، التقارير، المجلات، الصحف، الإنترنت وما إلى ذلك، التي لها علاقة بالقضية التي يتم حلها. في البحث عن النظرية، سيجتمع الباحث أكبر قدر ممكن من المعلومات من المصادر المكتبية ذات الصلة، وعند الحصول على المصادر التي تتعلق بالموضوع، سيتم تنظيمها بشكل مرتب لاستخدامها في البحث¹⁷⁶.

تستخدم هذه الدراسة المنهج النوعي، وهو نوع من البحوث التي تؤدي إلى اكتشافات لا يمكن الوصول إليها بواسطة الإجراءات الإحصائية أو الكمية الأخرى¹⁷⁷. يوضح موليون أن البحث النوعي هو بحث يهدف إلى فهم الظواهر التي

¹⁷⁶ Moh. Nadzir, Metode Penelitian, (Jakarta: Ghalia Indonesia, 2003), hal. 27.

¹⁷⁷ Farida Nugrahani, Metode Penelitian Kualitatif dalam Pendidikan Bahasa, (Surakarta. 2014), hal. 4.

يختبرها موضوع البحث بشكل شامل من خلال الوصف باستخدام الكلمات واللغة، والاستفادة من مختلف الأساليب العلمية¹⁷⁸.

تم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال مصادر مكتبية متنوعة سواء كانت أولية أو ثانوية. تم أخذ البيانات الأولية من كتب العلماء، وكذلك الوثائق التي تحتوي على قانون الوقف رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف واللوائح الحكومية رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ قانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ عن الوقف. أما البيانات الثانوية فقد تم جمعها من مصادر تدعم البيانات الأولية مثل الكتب، المجلات، وغيرها.

ت- البحث ونتائجه

١- تعريف الوقف وحكمه وفضله

الوقف مصدر وَقَفَ يَقِفُ وَقْفًا، ويقال: وقف، أي: توقف عن المضي، ومصدره وقوف، مثل قعد قعوداً، فوقف اللازم مصدره وقوف، ووقَّفَ المتعدي الذي بمعنى أوقف الشيء، مصدره وَقَفٌ، مثل مَنَعَ يمنع مَنَعًا. وهو لغة بمعنى الحبس.^{١٧٩} وفي تعريفه الفقهي تعددت التعريفات للوقف. فعند الحنفية، يعرفون الوقف بأنه حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية.^{١٨٠} بينما بعضهم يعرفون بأنه حبس العين على ملك الله تَعَالَى على وجه يعود نفعه على الأعباد.^{١٨١} ففي التعريف الأول ذهب إليه أبو حنيفة. وأما التعريف الثاني ذهب إليه أصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني. ففي التعريف الأول، لا يزول ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو يعلقه بموته فهو كالعارية. وأما التعريف الثاني فيفيد زوال ملك الواقف عن الوقف.^{١٨٢}

¹⁷⁸ Lexy J. Moloeng, Metode penelitian Kualitatif, (Bandung: PT Remaja Rosdakarya Offset, 2007), hal. 6.

^{١٧٩} محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (بدون المدينة: دار ابن الجوزي، ١٤٢٨ هـ). ج. ١١، ص. ٥.
^{١٨٠} علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، (لبنان: دار أحياء التراث العربي، بدون سنة)، ج. ٣، ص. ١٥.

^{١٨١} إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحَلَبِي الحنفي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م)، ص. ٥٧٠.

^{١٨٢} ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، (الرياض: مكتب الملك فهد الوطنية، ١٤٣٤ هـ)، ج. ١٦، ص. ١٨.

فعند المالكية يعرفون الوقف بأنه إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاءه في ملك معطيه ولو تقديراً.^{١٨٣} وعند الشافعية فيعرفون الوقف بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.^{١٨٤} وما عند الحنابلة فيعرفون الوقف بأنه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة.^{١٨٥} وأقرب التعاريف إلى معنى الحديث هو تعريف الحنابلة حيث ورد في السنة أن عمر لما استشار النبي صلى الله عليه وسلم في أرضه بخير كيف عمل فيها، أرشده النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ((احبس أصلها، وسبل ثمرتها)) رواه النسائي^{١٨٦} وصححه الألباني.^{١٨٧} قال ابن عثيمين " وهذا أول وقف في الإسلام، وهو غير معروف في الجاهلية، بل أحدثه الإسلام، ففعل عمر رضي الله عنه.^{١٨٨}

الوقف مستحب وليس بواجب. وهو العمل الخير بلا شك لما فيه من بر الأحاب، ومساعدة الفقراء في الدنيا، ونيل الأجور الجزيلة في الآخرة. والوقف الشرعي الصحيح هو ما كان على جهة بر من قريب، أو فقير، أو جهة خيرية نافعة، فهو صدقة جارية دائمة. وهو من أفضل الصدقات التي حث الله عليها، ورغب فيها رسوله - صلى الله عليه وسلم -: "لأنه صدقة دائمة ثابتة في وجوه البر والإحسان. ما رواه مسلم (١٦٣١) في (كتاب الوصية)، باب (ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله

^{١٨٣} الخطاب الرُعيني شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي، *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*، (بدون المدينة: دار الفكر، ١٩٩٢ م)، ج. ٦، ص. ١٨.

^{١٨٤} زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، *أسنى المطالب في شرح روض الطالب*، (بدون المدينة: دار الكتاب الإسلامي، بدون سنة)، ج. ٢، ص. ٤٥٧.

^{١٨٥} ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي، *الكافي في فقه الإمام أحمد*، (بدون المدينة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م)، ج. ٢، ص. ٢٥٠.

^{١٨٦} أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، *المجتبى من السنن*، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦ م)، ج. ٦، ص. ٢٣٢، رقم الحديث: ٣٦٠٥.

^{١٨٧} محمد ناصر الدين الألباني، *إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل*، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥ م)، ج. ٦، ص. ٣١. رقم الحديث: ١٥٨٣.

^{١٨٨} محمد بن صالح بن محمد العثيمين، *الشرح الممتع على زاد المستقنع*، ج. ١١، ص. ٦.

إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.¹⁸⁹ والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف. والولد الصالح، هو القائم بحقوق الله تعالى، وحقوق العباد.¹⁹⁰

وهو من أجل وأعظم أعمال القرب التي لا تنقطع بعد الموت. يرغب من وسَّع الله عليهم من أهل الغنى واليسار أن يتزودوا من الطاعات، ويكثرُوا من القربات، وذلك بوقف شيء من أموالهم العينية مما يبقى أصله، وتستمر منفعته، خشية أن يؤول بعد الموت إلى من لا يحفظه ولا يصونه. لذا شرع الله الوقف لما فيه من مصالح الدين والدنيا والآخرة، فالعبد يعظم أجره بتوقيف ماله ابتغاء وجه الله، والموقوف عليه ينتفع بذلك المال، ويدعو لصاحب الوقف¹⁹¹.

١- اشتراط التأييد في الوقف لدى الفقه الإسلامي

للقف أربعة أركان، وهي الواقف، والموقوف، والموقوف عليه، والصيغة. ولكل ركن شروط مشترط فيه كي يكون الوقف صحيحاً. فشرط الواقف أن يكون حراً بالغاً عاقلاً أهلاً للتبرع فلا يصح الوقف من المحجور عليه بسفه، أو فلس وأن يكون مختاراً فلا يصح وقف المكره، لأن الاختبار شرط من شروط التكليف. وشوط الموقوف أن يكون عيناً معينة مملوكاً للواقف ملكاً ويكون فيه منفعة مباحة لا حرمة فيه و دائم الانتفاع، وأما شروط الموقوف عليه فالموقوف عليه إما أن يكون معيناً وإما أن يكون غير معين. فالوقف على المعين يسمى بجهة خاصة. والوقف على غير معين يسمى بجهة عامة. شروط الموقوف عليه المعين إذا كان الموقوف عليه معيناً، واحداً فأكثر، اشترط فيه الشرط التالي؛ إمكان تملكه عند الوقف عليه وشروط الموقوف عليه غير المعين أن لا يكون في ذلك الوقف وقف على معصية من المعاصي، لأن الوقف عندئذ إنما يكون إعانة على فعل المعاصي، وتثبيتاً لوجودها، والوقف إنما شرَّع للتقرب إلى الله تعالى، فهو والمعصية إذاً ضدان لا يجتمعان.¹⁹²

¹⁸⁹ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح المسلم، كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م)، حديث رقم: ١٦٣١، ج: ١، ص: ١٢٥٥.

¹⁹⁰ مصطفى الخنن، الدكتور مصطفى البغا، علي الشَّرْبِعي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر، ١٩٩٢ م)، ج: ٥، ص: ١٠.

¹⁹¹ محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، (بدون المدينة: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٩ م)، ج: ٣، ص: ٦٨٤.

¹⁹² مصطفى الخنن، الدكتور مصطفى البغا، علي الشَّرْبِعي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج: ٥، ص: ١٣-١٩.

وأما صيغة الوقف فقسمان هما صيغة صريحة وهي التي لا تحتمل إلا المعنى المراد، مثل أن يقول وقف داري على الفقراء، أو هي موقوفة عليهم، أو يقول حبستها لهم، أو سبّلتها لهم. ومثل هذه الألفاظ الصريحة الواضحة في الدلالة على المقصود لا تحتاج إلى نية لصحة الوقف، شأنها شأن كل لفظ صريح في العقود، بل يكفي فيها النطق بها. وصيغة كناية وهي اللفظ الذي يحتمل مع المعنى المراد غيره، كأن يقول مالي صدقة على الفقراء، أو حرمتهم لهم، أو أبدته عليهم، وهكذا. لصيغة الوقف - صريحة كانت، أم كناية - شروط وهي أن تكون لفظاً من ناطق يشعر بالمراد، أو كتابة من أخرج من أخصر مُفصحة عن المقصود. وأن تكون الصيغة خالية من التوقيف وأن يذكر في بيان مصرف الوقف، فلو قال وقف، أو سبّل كذا ولم يبيّن المصرف لم ينعقد الوقف، لعدم معرفة الجهة التي وقف عليها ويشترط عدم التعليق، فإن الوقف عقد يقتضي الملك في الحال، فلا يصحّ تعليقه على شرط. فإذا قال. وقف داري على الفقراء إذا جاء زيد، وسبّلت سيارتي لهم إن رضيت زوجتي، فالوقف باطل، يشترط الإلزام في الوقف فلا يصح فيه خيار شرط له، أو لغيره، وكذلك خيار المجلس.^{١٩٣}

اختلف الفقهاء في صيغة الوقف هل يشترط أن تكون مؤبدة أي خالية من التوقيت. وعلى القول باشتراط التأييد، هل يشترط أن ينص صراحة على التأييد، أو يكفي أن تخلو صيغة الوقف من التوقيت. هناك ثلاثة أقوال في هذه المسألة. القول الأول؛ التأييد شرط لصحة الوقف، إلا أنه يكفي فيه أن تخلو صيغة الوقف من التوقيت، وهذا قول أبي يوسف من الحنفية، والمذهب عند الشافعية، والحنابلة، على خلاف بينهم فيما إذا وقت الوقف بمدة، هل يبطل الوقف، أو يصح الوقف ويلغى التوقيت. والقول الثاني؛ التأييد شرط، ولا بد أن ينص صراحة عليه، وهذا قول محمد بن الحسن من الحنفية. والقول الثالث؛ لا يشترط التأييد، بل يصح أن تكون الصيغة مؤقتة، وهذا مذهب المالكية، وقول في مذهب الحنابلة، ووجه في مذهب الشافعية.^{١٩٤}

^{١٩٣} مصطفى الخنن، الدكتور مصطفى البُغا، علي الشّريحي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج. ٥، ص. ٢٤-٢٦.

^{١٩٤} ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٢٥-١٢٦.

ذكر ابن عابدين الحنفي في حاشيته "والصحيح أن التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص عليه".^{١٩٥} وفي البحر الرائق ذكر ابن نجيم الحنفي أن التأييد شرط بالإجماع إلا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأييد لأن لفظة الوقف والصدقة منبئة عنه لما بينا أنه إزالة الملك بدون التمليك كالتعق. ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعدها للفقراء وإن لم يسمهم وهذا هو الصحيح.^{١٩٦}

قال زكريا الأنصاري الشافعي "وشرط له أي للوقف تأييد فلا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة ١٩٧ وقال محمد نووي البنتي " (وشرط له) أي الوقف (تأييد) فلو قال وقفت هذا على الفقراء أو على مسجد مثلا سنة مثلا فوقفه باطل لفساد الصيغة إذ وضعه على التأييد سواء في ذلك طويل المدة وقصيرها نعم إن أشبه التأقيت التحرير كقوله جعلت هذا مسجدا سنة صح مؤبدا وينبغي أن يقال لو وقف على فقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا إليه صح نظرا لمقصود اللفظ وهو التأييد دون مدلوله وهو التأقيت فإن المقصود من الوقف قرينة محضة بخلاف البيع والنكاح.^{١٩٨} قال ابن قدامة الحنبلي "والوقف يقتضي التأييد، فإذا انقرضوا (أي أقارب الواقف) رجع إلى المساكين، وإن لم يكن له أقارب رجع إلى المساكين ليعيّلهم".^{١٩٩} قال منصور الهوتي الحنبلي " (لا يفسخ) الوقف (بإقالة ولا غيرها) لأنه عقد يقتضي التأييد (ولا يباع) فيحرم بيعه".^{٢٠٠} ومن تلك النقول يتبين أن الحنفية خلافا لمحمد بن الحسن -كما سيأتي-، والمعتمد عند الشافعية، والحنابلة أنهم يشترطون التأييد في الوقف.

^{١٩٥} ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢ م)، ج. ٤، ص. ٣٤٩.

^{١٩٦} زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بدون مدينة: دار الكتاب الإسلامي، بدون سنة)، ج. ٥، ص. ٢١٤.

^{١٩٧} زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيني، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، (بدون المدينة: دار الفكر، ١٩٩٤ م)، ج. ١، ص. ٣٠٧.

^{١٩٨} محمد بن عمر نووي الجاوي البنتي، نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، (بيروت: دار الفكر، بدون سنة)، ص. ٢٦٩.

^{١٩٩} ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج. ٢، ص. ٢٥٢.

^{٢٠٠} منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الهوتي الحنبلي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، (بدون المدينة: عالم الكتب، ١٩٩٣ م)، ج. ٢، ص. ٤٢٥.

وأما القول الثاني فقول محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية حيث قال "لا يتعين التأييد إلا بالتنصيص"^{٢٠١} وفي البحر الرائق "وعند محمد ذكر التأييد شرط لأن هذا صدقة بالمنفعة وبالغلة وذلك قد يكون موقتا فمطلقه لا ينصرف إلى التأييد فلا بد من التنصيص كذا في الهداية"^{٢٠٢} فظهر أن محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية اشترط التأييد أن يكون منصوحا مذكورا في صيغة الوقف كأن يقول وقفت الدار مؤبدا. وإذا لم يذكر لفظ التأييد فيكون وقفا مؤقتا ويجوز الرجوع فيه.

والقول الثالث لدى المالكية وقول عند الحنفية والحنابلة ووجه عند الشافعية يقولون إن الوقف يقع ويصح أن يكون مؤقتا. قال الخرشي المالكي "ولا يشترط في صحة الوقف التأييد أي التخليد بل يصح ويلزم مدة كسنة ثم يكون بعدها ملكا ولا يشترط في صحة الوقف تعيين المصرف بل إذا قال: داري وقف ولم يزد على ذلك صارت وقفا"^{٢٠٣} قال عليش المالكي "ولا يشترط في صحة الوقف التأييد أي كونه مؤبدا دائما بدوام الشيء الموقوف فيصح وقفه مدة معينة، ثم ترفع وقفته، ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف"^{٢٠٤}.

وقال أبو العباس ابن السريج الشافعي في وجه عند الشافعية عن جواز الوقف المؤقت "لأنه لما جاز له أن يتقرب بكل ماله وببعضه جاز له أن يتقرب به في كل الزمان وفي بعضه"^{٢٠٥} قال برهان الدين ابن مفلح الحنبلي "وإذا قال: وقفت داري سنة لم يصح لأن مقتضى الوقف التأييد، وهذا ينافيه، فلو قال: وقفت هذا على ولدي سنة ثم على المساكين صح ويحتمل أن يصح لأنه منقطع الانتهاء، وقد بينا صحته وحينئذ يصرف بعدها أي بعد السنة مصرف المنقطع أي منقطع الانتهاء"^{٢٠٦}.

^{٢٠١} عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (القاهرة: مطبعة رستم مصطفى الحلبي، ١٣٧١ هـ)، ج. ٣، ص. ٤٢.
^{٢٠٢} زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج. ٥، ص. ٢١٤.
^{٢٠٣} أبو عبد الله محمد الخرشي، شرح الخرشي على مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، بدون سنة)، ج. ٧، ص. ٩١.
^{٢٠٤} محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي، منح الجليل شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩ م)، ج. ٨، ص. ١٤٥.
^{٢٠٥} الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م)، ج. ٧، ص. ٥٢١.
^{٢٠٦} برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، المبدع في شرح المنقح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م)، ج. ٥، ص. ١٦٥.

بل ورد عند بعض الحنفية جواز الوقف المؤقت. قال ابن الهمام الحنفي "وإذا عرف عن أبي يوسف جواز عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف عشرين سنة بالجواز لأنه لا فرق أصلاً".^{٢٠٧} وكذا ذهب هلال الرأي من الأحناف إلى جواز الوقف إذا وقت الوقف بمدة دون أن يشترط حقه في استرجاع الموقوف بعد مضي المدة فقال الوقف صحيح وشرط التوقيت باطل حيث قال "أرأيت رجلاً قال أرضي صدقة موقوفة شهراً، قال الوقف صحيح جائز وهي موقوفة أبداً، قلت وكذلك لو قال يوماً، قال نعم، قلت فإذا مضى ذلك اليوم، قال فهي وقف أبداً في ذلك اليوم وبعده أبداً..... لأنه لما قال موقوفة شهراً فلم يشترط بعد الشهر فيها شيئاً فلما لم يشترط ذلك كانت موقوفة أبداً"^{٢٠٨}

استدلّ القائلون بالقول الأول بأن التأييد شرط لصحة الوقف بما يلي؛ ما رواه البخاري عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب مألأ قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، فتصدق بها عمر، أنه لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث^{٢٠٩} «العبارات المذكورة في الحديث الأنف الذكر" حبست أصلها، فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب، ولا يورث" كل ذلك لا يفهم منه إلا التأييد، ولو صح الوقف مؤقتاً لصح أن يباع بعد ذلك، وأن يوهب، وأن يورث²¹⁰. ولكن هذا الاستدلال قد ترد عليه المناقشة بأن الوقف إذا كان لا يباع ولا يوهب ولا يورث فيحتمل أن يقال: إن هذه اللفظة لا تدل على التأييد، وإنما تدل على أن هذا هو حكم الوقف ما دام وقفاً، فإذا انتهى الوقف رجع إلى جواز بيعه، وهبته، وإرثه. والتأييد يستفاد إما لفظاً، بأن يقول: هذا وقف مؤبد، وإما معنى كما لو وقف على جهة لا تنقطع. وأيضاً فإن هذه الصيغة تستلزم التأييد، لكنه في الوقف المطلق، فإذا قيدها بوقت معين كان له ذلك؛ لأنه تبرع مشروط بشرط،

^{٢٠٧} كمال الدين، محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي، شرح فتح القدير على الهداية، (مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٠ م)، ج. ٦، ص. ٢١٤.

^{٢٠٨} هلال بن يحيى بن سلمة الرأي الحنفي، كتاب أحكام الوقف، (حيدر آباد دكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٥ هـ)، ص. ٨٥-٨٧.

^{٢٠٩} البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب؟، (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م)، حديث رقم: ٢٧٧٢، ص: ٦٨٦.

²¹⁰ دبيان بن محمد الدبيان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٢٧.

فوجب العمل بشرط المتبرع؛ فالوقف تبرع بالمنفعة أو بالغلة، وإذا جاز مؤبداً جاز مؤقتاً؛ لأنه عمل من أعمال الخير، غاية ما فيه أن المؤبد أفضل، وأكثر أجراً، وهذا لا يبطل الوقف^{٢١١}.

وما رواه مسلم عن أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.^{٢١٢} فالوقف داخل في الصدقة الجارية ولا تكون جارية إلا إذا كانت مؤبدة. ذكر برهان الدين ابن مفلح المبدع أن "القصد بالوقف: الصدقة الدائمة، لقوله عليه السلام: أو صدقة جارية"^{٢١٣}. ولكن تتجه المناقشة فيه بأنه قد يكون المقصود بصدقة جارية جريان الأجر بعد الموت، ولو لم يكن على سبيل الدوام. والوقف يكون صدقة جارية إذا كان مشروطاً على سبيل الدوام والتأييد فلا شك في كونه صدقة جارية. وإنما النزاع في اشتراط أن يكون الوقف صدقة دائمة، وهذا ليس مفهوماً من الحديث.^{٢١٤} واستدلوا بأن الوقف إزالة ملك بالإسقاط كالعق، أو بالتملك كالهبات، والعق والهبات لا يصح فيهما الرجوع، فكذا الوقف. فإذا كان لا يصح توقيت العق، والهبة، فكذلك لا يصح توقيت الوقف.^{٢١٥}

واعتمدوا على الإجماع الفعلي للصحابة، فقد وقف جملة من الصحابة أمثال عمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، وابن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عمر، وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم.^{٢١٦} ونوقش هذا بأن ما نقل إلينا من أوقاف الصحابة رضي الله عنهم إنما هو حكاية وقائع صدر الوقف فيها مؤبداً، ولم ترد في معرض بيان أن التأييد شرط لصحة الوقف، ولا دليل فيها على عدم جواز التوقيت، فالوقف من عمل الخير، يجوز مؤبداً ومؤقتاً، والمؤبد أفضل من المؤقت، والأمر راجع إلى شرط المتبرع²¹⁷.

^{٢١١} المصدر السابق، ج. ١٦، ص. ١٢٧.

^{٢١٢} سبق تخريجه

^{٢١٣} برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ج. ٥، ص. ١٦٤.

^{٢١٤} ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٢٨.

^{٢١٥} محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣ م)، ج. ١٢، ص. ٤٢.

^{٢١٦} أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر، بدون سنة)، ج. ٨، ص. ١٥٦ - ١٥٧.

²¹⁷ ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٢٩.

وقال القائلون بالقول الأول لو صح توقيت الوقف لتحول عقد الوقف إلى عارية، وهناك فرق بين الوقف وبين العارية. ولكن نوقش بأن العارية لا تملك فيها البتة، وإن ملك المear الانتفاع مدة الإعارة إلا أنه لا يملك المنفعة، ولذلك لا يحق له بيع المنفعة، ولا هبتها بخلاف الوقف فإن منفعة الوقف ملك للموقوف عليه مدة الوقف، لا يرجع فيها الواقف²¹⁸.

واستدل القول الثاني الذي يقول بأنه لا بد من النص على التأييد ما رواه الدارقطني عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، ما من مالي شيء أحب إلي من المائة وسق التي أطعمتنيها من خبير، فقال له رسول الله - عليه السلام -: فاحبس أصلها، واجعل ثمرها صدقة، قال: فكتب عمر هذا الكتاب: من عمر بن الخطاب في ثمغ، والمائة الوسق التي أطعمتها رسول الله - عليه السلام - من أرض خبير إني حبست أصلها وجعلت ثمرتها صدقة ... وفيه: لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، ما قامت السموات والأرض، جعل ذلك إلى ابنته حفصة، فإذا ماتت فإلى ذي الرأي من أهلها²¹⁹.

وجه الاستدلال قوله: (لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، ما قامت السموات والأرض) فنص على ذكر التأييد. أحدهما: أن زيادة ما قامت السموات والأرض زيادة منكورة، لم يروها عن عبيد الله بن عمر إلا صدقة، تفرد بها رواد، وكل من صدقة ورواد ضعيفان، وقد رواه سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن عمر، ولم يذكر هذه الزيادة، كما رواه جماعة عن نافع، ولم يذكروها²²⁰. وعلى فرض أن تكون الزيادة محفوظة، فإن فعل عمر رضي الله لا يدل على الشرطية، غاية ما يدل عليه أن الوقف يصح مؤبداً، وهذا ليس محلاً للنزاع، بل إن التأييد هو الأصل حتى لو كانت صيغة الوقف مطلقة حملت على التأييد، وإنما النزاع هو في جعل التأييد شرطاً في الوقف، وهذا ما لا يدل عليه قول عمر رضي الله عنه، وهذا على التسليم بصحة الزيادة²²¹.

²¹⁸ المصدر السابق، ج. ١٦، ص. ١٣٠.

²¹⁹ الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، *سنن الدارقطني*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٤ م)، ج. ٥، ص. ٣٤١، رقم الحديث: ٤٤٢٥.

²²⁰ ديبان بن محمد الديبان، *المعاملات المالية أصالة ومعاصرة*، ج. ١٦، ص. ١٣١.

²²¹ المصدر السابق

والقول الثاني اعتمد بأن الوقف صدقة بالمنفعة أو بالغلة، وهذا يكون مؤبداً ومؤقتاً، فمطلقه لا ينصرف إلى التأييد، لهذا كان لا بد من التنصيص على التأييد²²². ونوقش هذا بأن الوقف ليس صدقة مطلقة، ولو كان كذلك لم يكن هناك فرق بين الصدقة والوقف، فالوقف يعني تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة، ومطلقه يدل على التأييد دون حاجة إلى التنصيص عليه، المهم أن تكون الصيغة خالية عن التوقيت المنافي للتأييد²²³.

واستدل القائلون بالقول الثالث بأنه يجوز أن تكون الصيغة مؤقتة لأن الوقف صدقة من الصدقات، وفارق الصدقة باختصاص الوقف بالصدقة بالمنفعة دون الأصل، وهذا الفارق لا يوجب اشتراط التأييد، فالصدقة تجوز أن تكون مؤبدة ومؤقتة، ولا يوجد دليل من كتاب أو سنة، أو إجماع يوجب أن تكون الصدقة مؤبدة، ولأنه إذا جاز للإنسان أن يتقرب بكل ماله وببعضه، جاز له أن يتقرب به في كل الزمان وفي بعضه²²⁴. ونوقش هذا هناك فرق بين أن يقف بعض ماله فيجوز، وبين أن يقف في بعض الزمان فلا يجوز؛ لأنه ليس في وقف بعض ماله رجوع في الوقف، وفي وقفه في بعض الزمان رجوع في الوقف. ورد هذا بأن الوقف المؤقت ليس رجوعاً في الوقف، وإنما هو إمضاء للوقف مدة معينة بالشرط، نعم يصدق عليه أنه رجوع في الوقف لو أنه وقفه لمدة شهر، وبعد مضي عشرة أيام أراد الرجوع، وفرق بين الرجوع في الصدقة، وبين إمضاء الصدقة مدة معينة بالشرط²²⁵.

الدليل الثاني وهو قياس جواز توقيت الوقف على جواز اشتراط الواقف توقيت انتفاع الموقوف عليه بالعين الموقوفة، فإذا جاز للواقف أن يقيد بالشرط مدة انتفاع الموقوف عليه بالغلة، جاز بالضرورة تقييد الوقف بمدة فصح الوقف المؤقت²²⁶. ونوقش هذا بأن تقييد انتفاع الموقوف عليه بالعين الموقوفة لا يخل باشتراط التأييد في الوقف، بخلاف توقيت الوقف²²⁷.

²²² علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج. ٣، ص. ١٧.

²²³ ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٣٢.

²²⁴ عبد الرحمن بن سالم أحمد وغريبي علي، تأييد الوقف ولزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية)، مجلة الفكر القانوني والسياسي (ISSN: 2588-1620) المجلد السادس العدد الثاني ٢٠٢٢، ص. ٢٢٣.

²²⁵ ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٣٣.

²²⁶ عبد الرحمن بن سالم أحمد وغريبي علي، تأييد الوقف ولزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية)، ص. ٢٢٣.

²²⁷ ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٣٣.

والقول الذي اختارته الباحثة هو اشتراط تأييد الوقف وذلك لأن توقيت الوقف مخالف لصريح النص الشرعي في حديث عمر المتقدم الدال على التأييد. وإن الأحاديث والآثار المروية عن بعض الصحابة الدالة على التأييد يوافق السنة العملية في أوقاف الصحابة التي جرت على التأييد دون أن يثبت عنهم ما يخالف ذلك، فكان فعلهم هذا إجماعاً عملياً إلى جانب إجماعهم القولي بتأييد الوقف. ثم إن جواز اشتراط الواقف توقيت الانتفاع بالعين الموقوفة لا يعني بالضرورة جواز توقيت الوقف الذي يجب أن يكون مؤبداً، ولا يتعارض ذلك مع إمكان توقيت الانتفاع بالنسبة للموقوف عليه.^{٢٢٨} ومتى يكون الوقف مؤقتاً وليس مؤبداً فإنه لا يصح أن يكون وقفاً ولكنه يكون مثل الصدقة العادية. بين عبد الله المطلق ذلك فقال "ولا يمنع الجمهور هذه الصور ولكنهم لا يجعلونها من باب الوقف بل هي داخله في عموم أعمال البر والإحسان والصدقة."^{٢٢٩}

والقول بجواز توقيت الوقف بمدة معينة متجه لأنه بر وإحسان، ولا ينبغي أن يتشدد في شروطه، ولا مفسدة في توقيت الوقف، وكل ما لا مفسدة فيه يجب التوسعة فيه خاصة إذا كان من أعمال الخير كالوقف، والإنسان قد يكون عنده قطعة أرض لا يحتاجها مدة معينة فيتصدق بغلتها هذه المدة، فما هي المفسدة في ذلك حتى تمنع.^{٢٣٠}

٣- اشتراط التأييد في الوقف لدى قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤

تم تنظيم الوقف في قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤، وفي لائحة الحكومة رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ قانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف. في هذا القانون، ذُكر أن:

^{٢٢٨} محمد عبيد عبد الله الكبسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧ م)، ص. ٢٥٠.

^{٢٢٩} عبد الله بن محمد المطلق، فقه السنة الميسر، (الرياض: كنوز إشبيليا، ٢٠٠٨ م)، ج. ٣، ص. ١٨.

^{٢٣٠} ديبان بن محمد الديبان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج. ١٦، ص. ١٣٣.

*Wakaf adalah perbuatan hukum wakif untuk memisahkan dan/atau menyerahkan sebagian harta benda miliknya untuk dimanfaatkan selamanya atau untuk jangka waktu tertentu sesuai dengan kepentingannya guna keperluan ibadah dan/atau kesejahteraan umum menurut syariah*²³¹.

الوقف هو تصرف قانوني من الواقف لفصل و/أو تسليم جزء من ممتلكاته للاستفادة منها بشكل دائم أو لفترة معينة وفقاً لمصالحه، من أجل استخدامه في العبادة و/أو من أجل رفاهية العامة وفقاً للشريعة الإسلامية.

كما تم تحديد عناصر الوقف وشروط الوقف في قانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف، حيث ينص القانون على أن الوقف يتكون من ستة عناصر، وكل عنصر له شروط يجب استيفاؤها. وهذه هي العناصر والشروط الستة كما يلي: (١) الواقف: يجب أن يكون بالغاً، عاقلاً، قادراً على القيام بالأعمال القانونية، ومالكاً شرعياً للأموال الموقوفة (٢) الناظر: يجب أن يكون مواطناً إندونيسياً، مسلماً، بالغاً، أميناً، قادراً جسدياً وعقلياً، وغير ممنوع من التصرفات القانونية. (٣) أموال الوقف: تشمل الأموال المنقولة وغير المنقولة (٤) صيغة الوقف أو إقرار الوقف: يجب أن يتم الإقرار شفويًا أو كتابيًا أمام موظف تحرير وثائق الوقف (PPAIW)، بحضور شاهدين مستوفيين للشروط مثل: أن يكونوا بالغين، مسلمين، عاقلين وغير ممنوعين من التصرفات القانونية (٥) تخصيص أموال الوقف: يجب أن تُخصص لأغراض مثل: العبادة، التعليم، الصحة، دعم الفقراء والمساكين، الأيتام، المنح الدراسية، بالإضافة إلى تحسين الاقتصاد ورفاهية المجتمع بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والقوانين المعمول بها (٦) مدة الوقف.

أما شروط الوقف لكي يكون دائماً أو بدون مدة معينة في القانون، يمكن استخلاصها من تعريف الوقف الوارد في المادة ١ من قانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ ولائحة الحكومة رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ قانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف، والتي تنص على ما يلي: الوقف هو التصرف القانوني من الواقف لفصل و/أو تسليم جزء من ممتلكاته للاستفادة منها دائماً أو لفترة معينة وفقاً لمصالحه من أجل احتياجات العبادة و/أو رفاهية المجتمع وفقاً للشريعة .

²³¹ Badan Wakaf Indonesia, <https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2019/09/Undang-undang-No.-41-2004-Tentang-Wakaf.pdf>. تم الاطلاع عليه في الموقع الرسمي لهيئة الوقف الإندونيسية يوم السبت، ٢٩ مارس ٢٠٢٥.

ومن هذا التعريف، يمكن استنتاج أن قانون جمهورية إندونيسيا لا يشترط أن يكون الوقف دائماً أو بدون مدة معينة. يتم استنتاج هذا من العبارة "للاستفادة منها دائماً أو لفترة معينة"، مما يعني أنه بالنسبة للمدة، يمكن أن يكون الوقف دائماً أو لمدة معينة. ولا يشترط أن يكون دائماً أو بدون مدة معينة.

يمكن فتح باب التوسع من الوقف المؤقت أمام قلة الأوقاف وكثرة متطلبات المعيشة لأن الثروات الاقتصادية في هذا العصر تتمثل في الأرصدة النقدية والأسهم، والسندات والأنشطة المهنية، ولا يوجد مانع في استخدام الوقف المؤقت لأن دليل من قال بجواز الوقف المؤقت أكثر مصلحة في مقاصد الخير، وأكثر مناسبة للظروف الحالية التي يمر بها المسلمون وخاصة الأقليات المسلمة، فمثلاً في أوروبا نجد كثيراً من المساجد والمدارس التي تقام فيه الجمع والجماعات وهي مبان مستأجرة لأجل معلوم من غير المسلمين، فمنع الوقف المؤقت يعطل مصالح المسلمين.²³²

٤- مقارنة اشتراط التأييد في الوقف لدى الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤

مما سبق ذكره من البيان يتبين أن الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ يشتركان في صحة اشتراط التأييد في الوقف وذلك هو الأصل في الوقف. وهو عمل خيري يوصف باستمرار. ولكن يوجد الاختلاف بين الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ في شأن اشتراط التأييد كما يلي:

أ- يوجد اختلاف في الفقه الإسلامي بشأن اشتراط التأييد في الوقف على ثلاثة أقوال بينما كان قانون الوقف على جوازه بلا اختلاف.

ب- القائلون باشتراط التأييد في الوقف هم جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة. فلا يكون الوقف صحيحاً إذا حدد بمدة معينة. فمتى حدد بمدة معينة فلا يصير وقفاً وإنما يصير صدقة أي التصديق بمنفعة ذاك الموقوف.

ج- والقائلون باشتراط التأييد في الوقف ولكن لا بد من التنصيص عليه وهم بعض الحنفية. فمتى يكون الوقف خالياً من التنصيص فلا يكون وقفاً.

²³² Abdulla Farooq Ibrahim and Mohamed Amine Hocini, *The Temporary Endowments : Its Nature and Public Interest*, (Balagh Journal of Islamic and Humanities Studies, Vol. 1 No. 2 August 2021, ISSN: 2791-6561), 292.

د- والقائلون بعدم اشتراط التأييد في الوقف هم المالكية وقول في الشافعية والحنابلة. وهم يصححون الوقف المؤقت. فمتى يكون الوقف وقفا خلال مدة وقفه فانطبق عليه أحكام الوقف من عدم بيعه وإرثه ورهنه.

هـ- لا ينكر وجود الخلاف في مسألة اشتراط التأييد في الوقف. ومن رجح أحد الأقوال فيه فقد اتبع من سبق من العلماء. وفي كل خير. فالمسألة الاجتهادية.

و- لا تنكر منفعة الوقف المؤقت في مصلحة الأمة وأنه عمل خيري يعتبر إحسانا وصدقة.

ث- الخاتمة

تود الباحثة في الخاتمة أن تذكر النتائج تتعلق بالبحث وهو كما يلي؛ أن اشتراط التأييد في الوقف محل الخلاف في الفقه الإسلامي. فيه ثلاثة أقوال في هذه المسألة؛ القول الأول باشتراط التأييد في الوقف وهو مذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة. والقول باشتراط التأييد في الوقف ولكن لا بد من التنصيص عليه وهو مذهب محمد بن الحسن من الحنفية والقول بعدم اشتراط التأييد في الوقف وهو مذهب المالكية وقول عند الشافعية والحنابلة. وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ لا يشترط التأييد في الوقف وأنه يجوز للشخص أن يوقف موقوفه مدة معينة. وأما الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ يشتركان في صحة الوقف المؤبد غير محدد بوقت. ويوافق قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ مذهب المالكية وقول للشافعية والحنابلة.

وترجو الباحثة من خلال هذا البحث أن تسهم وتشترك ولو بقدر يسير في توضيح الإشكالات الفقهية المتعلقة بشرط التأييد في الوقف، وأن تعين المهتمين من فقهاء الشريعة والقانونيين والمشرعين في بناء تصوّر متكامل جامع بين أصالة الفقه الإسلامي ومتطلبات الواقع الحاضر المعاصر. كما تأمل أن يكون هذا الجهد محفزاً لدراسات أعمق تتناول قضايا الوقف المتجددة في الأمة، وتبحث في سبل تطويره وتفعيله وترقيته بما يحقق المقاصد الشرعية والمصالح المجتمعية، لا سيما في ظل التغيرات القانونية والاجتماعية المتسارعة في العصر الرقمي.

ج- المراجع

القرآن الكريم.

الألباني، محمد ناصر الدين. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. بيروت: المكتب الإسلامي. ١٩٨٥ م.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا زين الدين أبو يحيى السنيكي. أسنى المطالب في شرح روض الطالب. بدون المدينة: دار الكتاب الإسلامي. بدون سنة.

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب. بدون المدينة: دار الفكر. ١٩٩٤ م.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي. رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر. ١٩٩٢ م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر. بدون سنة.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي. الكافي في فقه الإمام أحمد. بدون المدينة: دار الكتب العلمية. ١٩٩٤ م.

ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد. المبدع في شرح المقنع. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٧ م.

ابن نجيم المصر، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بدون مدينة: دار الكتاب الإسلامي. بدون سنة.

ابن الهمام الحنفي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ثم السكندري السيواسي. شرح فتح القدير على الهداية. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٧٠ م.

البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله. صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب؟. بيروت: دار ابن كثير. ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

البننتي، محمد بن عمر نووي الجاوي. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين. بيروت: دار الفكر. بدون سنة.

بن سالم، عبد الرحمن أحمد وغربي علي، تأييد الوقف ولزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية)، مجلة الفكر القانوني والسياسي (ISSN: 2588-1620) المجلد السادس العدد الثاني ٢٠٢٢.

المهوتي الحنبلي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات. بدون المدينة: عالم الكتب. ١٩٩٣ م.

التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله. موسوعة الفقه الإسلامي. بدون المدينة: بيت الأفكار الدولية. ٢٠٠٩ م.

الخطاب الرُعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. بدون المدينة: دار الفكر. ١٩٩٢ م.

الخلبي الحنفي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. لبنان: دار الكتب العلمية. ١٩٩٨ م.

- الخرشي، أبو عبد الله محمد. شرح الخرشي على مختصر خليل. بيروت: دار الفكر. بدون سنة.
- الخن، مصطفى، الدكتور مصطفى البغا، علي الشربجي. الفقه المذهبي على مذهب الإمام الشافعي. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر. ١٩٩٢ م.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي. سنن الدارقطني. بيروت: مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٤ م.
- الديبان، ديبان بن محمد. المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. الرياض: مكتب الملك فهد الوطنية. ١٤٣٤ هـ.
- عبد الرحمن، أحمد وعلي الغربي. تأييد الوقف و لزومه (مقاربة تحليلية للأطر الفقهية والقانونية). مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الثاني. سنة ٢٠٢٢ م.
- الرأي الحنفي، هلال بن يحيى بن سلمة. كتاب أحكام الوقف. حيدر آباد دكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. ١٣٥٥ هـ.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة. المبسوط. بيروت: دار المعرفة. ١٩٩٣ م.
- العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. الشرح الممتع على زاد المستقنع. بدون المدينة: دار ابن الجوزي. ١٤٢٨ هـ.
- عليش، محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله المالكي. منح الجليل شرح مختصر خليليروت: دار الفكر. ١٩٨٩ م.
- الكبيسي، محمد عبيد عبد الله. أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. بغداد: مطبعة الإرشاد. ١٩٧٧ م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٩ م.
- المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني. الهداية في شرح بداية المبتدي. لبنان: دار أحياء التراث العربي. بدون سنة.
- المطلق، عبد الله بن محمد. فقه السنة الميسر. الرياض: كنوز إشيليا. ٢٠٠٨ م.
- الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود. الاختيار لتعليل المختار. القاهرة: مطبعة رستم مصطفى الحلبي. ١٣٧١ هـ.
- النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. المجتبى من السنن. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية. ١٩٨٦ م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. صحيح المسلم. كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- Gunawan, Maskur dan Soleh, Jurnal: Unsur dan Syarat Wakaf dalam Kajian Para Ulama dan Undang-Undang di Indonesia, Tazkiyya: Jurnal Keislaman, Kemasyarakatan dan Kebudayaan 19. 02. 2018.
- Mohamed Fisol, Wan Nazjimi dkk, Jurnal: Perubahan Syarat Wakaf Melalui Pendekatan Masalah, Jurnal Dunia Pengurusan.

- Moloeng, Lexy J. *Metode penelitian Kualitatif*. Bandung: PT Remaja Rosdakarya Offset. 2007.
- Nadzir, Moh. *Metode Penelitian*. Jakarta: Ghalia Indonesia. 2003.
- Nugrahani, Farida. *Metode Penelitian Kualitatif dalam Pendidikan Bahasa*. Surakarta: 2014.
- Ibrahim, Abdulla Farooq and Mohamed Amine Hocini, The Temporary Endowments : Its Nature and Public Interest, (Balagh Journal of Islamic and Humanities Studies, Vol. 1 No. 2 August 2021, ISSN: 2791-6561), 292.
- Umar, Ahmad Rizky Mardhatillah dkk, Jurnal: Ta'biidul Waqfi wa Ta'qituhu fi Wilayah Mukhtarah fi Malaysia, Studi Islamika: Indonesian Journal for Islamic Studies 23. 3. 2016.
- Rohmah, Anny Nailatur dkk, Jurnal: Jejak Eksistensi Madzhab Syafi'i di Indonesia, Tamaddun: Jurnal Sejarah dan Kebudayaan Islam 8. 2020.
- <https://databoks.katadata.co.id/demografi/statistik/66b45dd8e5dd0/mayoritas-penduduk-indonesia-beragama-islam-pada-semester-i-2024>
- <https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2019/09/Undang-undang-No.-41-2004-Tentang-Wakaf.pdf>



Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

Volume 1 Nomor 1 Juni 2025

Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/>Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤

Ahmad Nauffal Kurniawan

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

ahmadnauffal863@gmail.com**ABSTRACT**

Waqf is a significant instrument in Islamic law that has long been implemented, both in societal practice and in national regulation, as stipulated in Indonesian Waqf Law Number 41 of 2004. This study critically examines the divergent views among Islamic scholars regarding the legal validity of waqf conducted solely through action without verbal declaration. The major issue addressed is the legal status of waqf without verbal or written statements. Minor issues include a comparative analysis between classical Islamic jurisprudence and Indonesia's positive legal system. The research focuses on the requirement of declaration (ikrūr) as an essential pillar of waqf. The objective is to explore the alignment between Islamic jurisprudence and national law concerning this requirement. This study employs a library research method with a normative juridical approach. The findings reveal that the majority of scholars from the Hanafi, Maliki, and Hanbali schools accept waqf through action, whereas the Shafi'i school insists on a formal declaration. Indonesian Waqf Law aligns with the Shafi'i position by mandating that waqf must be expressed verbally or in writing and officially registered to be legally valid.

Keywords: *Waqf Law, Islamic Jurisprudence, Legal Validity of Waqf***المخلص**

يُعدّ الوقف أداةً محورية في الفقه الإسلامي، وقد طُبّق منذ زمن طويل سواء في الواقع الاجتماعي أو ضمن الأطر القانونية الوطنية، كما هو منصوص عليه في قانون الوقف الإندونيسي رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤. وتتناول هذه الدراسة بالنقد والتحليل اختلاف آراء العلماء المسلمين حول مشروعية الوقف المنجز بالفعل دون التلفظ بالإيجاب. وتكمن الإشكالية الرئيسية في الوضع القانوني للوقف إذا لم يُصرّح به شفويًا أو كتابيًا. كما تشمل الإشكاليات الفرعية دراسة مقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي الكلاسيكي والنظام القانوني الإيجابي في إندونيسيا. وتركز الدراسة على شرط الإقرار (الإقرار) بوصفه ركنًا أساسيًا من أركان الوقف. وتهدف إلى بيان مدى توافق الأحكام الفقهية مع التشريع الوطني في هذا السياق. وتعتمد هذه الدراسة على منهج البحث المكتبي باستخدام المقاربة القانونية المعيارية. وقد بيّنت النتائج أن جمهور العلماء من المذاهب

الحنفية والمالكية والحنبلية يجيزون الوقف بالفعل إذا دلّ على النية، بينما يشترط الشافعية الإقرار الصريح. ويتماشى قانون الوقف الإندونيسي مع رأي الشافعية، إذ يشترط التصريح بالوقف شفويًا أو كتابيًا وتوثيقه رسميًا ليعتبر صحيحاً من الناحية القانونية.

الكلمات الرئيسية: قانون الوقف، الفقه الإسلامي، مشروعية الوقف

أ- المقدمة

أن الإسلام قد نظم كل شيء من أفعال الإنسان دنياهم و آخرتهم. وبين الإسلام مما حق العباد على الله وما حق الله على عباده وهذا في الأمور الأخروية. وأما الأمور الدنيوية فإن الإسلام قد نظم في مال الإنسان كقسمة التركة على مورثه وكما نظم في الوقف على الموقوف عليه وغير ذلك من تنظيم الإسلام في الأمور الدنيوية. فمما يكون بحثنا علمياً هو عن الوقف.

وقد ظهرت الحاجة الماسة للتكافل المالي والتعاون الاجتماعي بين المسلمين في وقت مبكر من التاريخ الإسلامي، بسبب كثرة متطلبات وحاجيات الدولة الإسلامية الفتية، مقارنةً بالفقر وضيق العيش وموارد الرزق التي كان يعيشها المسلمون، خاصة في أول عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فكان من الطبيعي العمل على إيجاد منبع مالي يسدّ تلكم الحاجات، ويكفي هذه المتطلبات، التي تحتاجها الدولة عامة، وفقراء المسلمين خاصة، حتى ينصرفوا بهمتهم إلى عبادة الإله، والجهاد في سبيل الله، وتحقيق استخلاف المسلمين على أرض الله.

ولأجل تحقيق ذلك تابعت نزول الآيات الدالات على العمل والجِد، والتعاون بين المسلمين والتكافل بينهم، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه (من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها، فليمنحها أخاه ولا يؤاجرها إياه).^{٢٣٣}

إن الوقف من عمليات الدينية الإسلامية لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك منذ زمانه. فيها آيات وأحاديث تبين على أهمية الوقف كما بين الله سبحانه في القرآن: ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ

^{٢٣٣} البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله "صحيح البخاري"، كتاب الحث والمزاعة، باب من كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمار، (رياض، دار السلام، طبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م) حديث رقم: ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ص: ٣٧٦.

آلله به - عليم ﴿كَلَّ الطَّعَامَ كَانَ حَلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلَ عَلَى نَفْسِهِ﴾ من قبل أن تنزل آلتورنة قل فأتوا بالتورنة فآتوها إن كنتم صدقين﴾^{٢٣٤} وفي الحديث (عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متأمل مالا).^{٢٣٥}

العلماء يقولون بأن الوقف يدخل في باب الصدقة الجارية لأن أجرها دائما يصل إلى المنفق أو الواقف ما كانت المنفعة لازالت موجودة أو تبقى، ولا ينقطع أجرها إن مات وتصل عليها أجرها حتى زالت المنفعة. الصدقة الجارية هي كل عمل يبقى نافعاً للبشرية حتى بعد موت صاحبه، وثوابها وفضلها ممتد للعبد ولا ينقطع بعد موته. أوقف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقفاً وجعله لسائر المسلمين الغني والفقير وابن السبيل. عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (إذا مات الإنسان إنقطع عنه من عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).^{٢٣٦}

قد قام الوقف منذ فترة طويلة في مؤسسات وجمعيات في إندونيسيا. عملية الوقف قد جرت منذ زمن قديم بين مسلمي إندونيسيا، كما علم أن الوقف معروف في مؤسسة التعاليم الإسلامية الذي يفعله كثير من الناس قبل استقلال جمهورية إندونيسيا والوقف قد عمل. إذا رأينا في زماننا المسلمين الحاضرين في إندونيسيا أنه قد نظم تنظيمًا على أموال المجتمع وبذل جهودهم في تنظيم وتنمية أموال الناس كما حدث في عملية الوقف، على سبيل المثال أنه قد تم صرف الوقف في مرافق العبادات، والمدارس أو التعليميات وغير ذلك من الوقف.

^{٢٣٤} سورة آل عمران الآية ٩٢-٩٣
^{٢٣٥} البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله (المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ) "صحيح البخاري"، كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب؟، (بيروت، دار ابن كثير، طبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م) حديث رقم: ٢٧٧٢، ص: ٦٨٦.
^{٢٣٦} مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري "صحيح المسلم"، كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة الأولى: ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م) حديث رقم: ١٦٣١، ج: الأول، ص: ١٢٥٥.

هذا البحث يعتبر من البحث المكتبي الذي قام الباحث فيه بمطالعة كتب العلماء والبحوث العلمية أو الفتاوى التي لها صلة بموضوع البحث من المؤلفات القادمة والبحوث المعاصرة والاطلاع على جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) الذي لها علاقة بموضوع البحث.

ومما يدل على أهمية الوقف هي أنّ الإسلام قد رعى رعاية تامة على مال الإنسان وجعل فيها عبادة كإنفاقها في سبيل الله والوقف. كذلك جمهورية إندونيسيا قد جعلت نظاما وقرارا على محافظة مال الإنسان وتصرفه في قانون جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) حتى لا يكون هناك منازعة وفوضى ومخاصمة وقطع صلة الرحم فيما بين الناس. إن سبب اختيار الموضوع ما يلي: أولاً أن بعض المسلمين لا يهتمون ولا يلتفتون إلى أركان الوقف لأنّ ما لم تتوفر فيه الشروط أو الأركان لا تصح العبادة أو العقد مثل ما جرى في الإقرار عند ما يقف الرجل بعض ماله. ثانياً أن الباحث وجد الفرق بين الفقه الإسلام وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا في الوقف بالفعل.

مما يكون متّضحاً جلياً على الذهن أتى الباحث بالمثل: بنى الرجل مسجداً وقال للناس: صلوا فيه، فهنا لم يقل أنه أريد به الوقف، لكنه يفعله إرادةً للوقف، أي أن صاحب المال لم يتلفظ بالوقف بالفعل أنه وقف لأمة مثلاً كالمسجد للمصلين والذاكرين، وغير ذلك من الأموال التي تجوز وقفها. ولأنّ إيفاء شروط الوقف وأركانه واجب وإن لم تتوفر فيه الشروط أو الأركان لم يصح العقد، ومن أركان الوقف هو إقرار الواقف على وقفه.

بناء على ما ذكره الباحث في خلفية البحث، يرى الباحث أن المسائل في هذا البحث تكون محددة على الأمور الآتية: ما حكم الوقف بالفعل في الفقه الإسلامي؟ وكيف تكون صيغة الوقف في قانون الوقف بإندونيسيا؟ وما وجه المقارنة بين إقرار الوقف في الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا بشأن الوقف بالفعل؟ وبناء على ما سبق في تحديد المسائل كانت الأهداف المقصودة من هذا البحث كما يلي: معرفة حكم الوقف بالفعل في الفقه الإسلامي ثم معرفة صيغة الوقف في قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤. ووجه المقارنة بين إقرار الوقف في الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا بشأن الوقف بالفعل.

من خلال مطالعة الباحث للرسائل والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع البحث وجد الباحث أن أقرب البحوث

التي لها علاقة بهذا البحث كما يلي:

البحث الأول بعنوان *“Study Perbandingan Ikrar Wakaf Menurut Imam Malik Dengan*

Kompilasi Hukum Islam (KHI)” دراسة مقارنة بين الإقرار في الوقف على رأي الإمام مالك وجمع الأحكام الإسلامية

بإندونيسيا. للباحثة صكيفاف الأولى (*Shokifaful Ulla*)، رسالة علمية في جامعة نهضة العلماء الإسلامية جيفاري

(*Jepara*)، كلية الشريعة و الحكومية ٢٠١٥ م. فهو بحث علمي تحليلي مكثي، كان تركيز بحثه في تحليل الوقف بالفعل

بمقارنة على مذهب الإمام مالك. ونتيجة البحث أن الإمام مالك رأى لو كان الشخص أوقف ماله لم يلزم عليه الوقف

بالفعل، لأن الوقف دون الإقرار باللفظ يقع ويصح مع القرائن الدالة عليه. ثم على نظام جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا

أن الرجل إذا أراد أن يقف ماله يجب عليه الإقرار بإرادته مع بيان وصراحة إلى الناظر أمام الموظف القائم بكتابة الوقف

بالفعل (*Pejabat Pembuat Akta Ikrar Wakaf*)، وتكون خلاصة البحث أن ما ذهب إليه الإمام مالك يختلف بما قد

قرره جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا أي أن الإمام مالك لا يلزم الإقرار بالوقف وأما نظام جمع الأحكام الإسلامية

بإندونيسيا (*KHI*) يلزم الإقرار.

فتساوى البحثان في الكلام عن الوقف بالفعل ويختلف هذا البحث بالبحث المذكور بأن هذا البحث يتكلم عن

الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (*KHI*) (دراسة مقارنة)، وأما ذلك يتكلم عن

دراسة مقارنة بين الوقف بالفعل على رأي الإمام مالك وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا.

البحث الثاني بعنوان *“Ikrar Wakaf Menurut as-Sayyid Sabiq Dan Relefansinya Dengan Undang-*

Undang Wakaf No. 41 Tahun 2004” إقرار الوقف على رأي السيد سابق وموافقته بقانون الوقف رقم ٤١ سنة

٢٠٠٤" للباحث سلطان مصلح العبيد (*Sulthon Mashlahul Abid*)، رسالة علمية جامعية، قسم الشريعة والأحكام،

الجامعة نيجري سونان كالي جاغا الإسلامية، يوجياكرتا ٢٠١٥ م (*Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga*,

Yogyakarta)، كتب الباحث في بحثه أن رأي السيد سابق يختلف عن قانون الوقف بإندونيسيا، لأن قانون الوقف قد

أقرّ بأن الوقف لم يكن كافياً بالإيجاب فقط، بل لابد مع لفظ القبول الصريح. وهذا قانون الوقف بإندونيسيا عن الوقف بالفعل يساوي مذهب الإمام الشافعي أنه يلزم بلفظ الإيجاب والقبول عند الوقف.

فتساوى البحثان في الكلام عن الوقف بالفعل ويختلف هذا البحث بالبحث المذكور، بأن هذا البحث يتكلم عن الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) (دراسة مقارنة)، وأما ذلك البحث يتكلم عن الوقف بالفعل على رأي السيد سابق وموافقته بقانون الوقف رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤.

البحث الثالث بعنوان "Wakaf Tanpa Ikrar (Studi Analisis Pendapat Imam Ahmad bin Hanbal)"

"Hanbal" الوقف بلا إقرار (دراسة تحليلية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل) للباحث أحمد زينال مصطفى، البحث العلمي، قسم الشريعة، الجامعة نيجري والي سونجو الإسلامية الحكومية، سيمارانج ٢٠٠٧ م. كتب الباحث في بحثه عن دراسة التحليلية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في الباب الوقف بالفعل. ونتيجة البحث أن ما ذهب إليه الإمام أحمد في الوقف أنه يصح بالفعل مع الفرائد الدالة عليه، ويستدل الإمام أحمد بدلالة العرف الذي جرى في البيع والشراء. هذا الرأي غير مناسب لأن إذا رأينا في المجتمع في مسألة البيوع بين البائع والمشتري فأعلمهم لا يتلفظون ب"بعث واشترت" لأن هذا مما جرى بين المجتمع. أما في الوقف، فإذا لم يقترن الوقف بالقول الصريح على الوقف بالفعل فيمكن أن يحدث في المستقبل سوء التصرف في ذلك الموقوف.

فتساوى البحثان في الكلام عن الوقف بالفعل ويختلف هذا البحث بالبحث المذكور، بأن هذا البحث يتكلم عن الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (KHI) (دراسة مقارنة)، وأما ذلك البحث يتكلم عن الوقف بلا إقرار دراسة تحليلية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

البحث الرابع بعنوان "Pendapat Sayyid Sabiq Tentang Ikrar Wakaf Tidak Memerlukan Qobul"

"Qobul" رأي السيد سابق عن الإقرار في الوقف بأنه لا يحتاج إلى القبول للباحث محمد فائزين، البحث العلمي في الجامعة والي سونجو الإسلامية (Wali Songo) قسم الأحوال الشخصية ٢٠١٠، فهو بحث علمي تحليلي مكتبي، كان تركيز بحثه في رأي السيد سابق أن الوقف بالفعل لا يحتاج إلى قبول الوقف. ونتيجة البحث بأنه، الأول: أن السيد سابق

يرى أن الوقف بالفعل لا يحتاج إلى لفظ القبول لأن الوقف غير مرتبط بالشؤون الإدارية. الثاني: أن رأي السيد سابق لا يوافق قانون إندونيسيا في الوقف لأن فيه أموراً لا بد من توفّر شروط الوقف لاسيما في الإقرار.

فتساوى البحثان في الكلام عن الوقف بالفعل ويختلف هذا البحث بالبحث المذكور، بأن هذا البحث يتكلم عن الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (*KHI*) (دراسة مقارنة)، أما ذلك البحث يتكلم عن رأي السيد سابق عن الوقف بالفعل بأنه لا يحتاج إلى القبول.

البحث الخامس بعنوان صيغ الأوقاف في محاكم المملكة العربية السعودية دراسة فقهية للباحثة هند بنت سعود بن ناصر الرفيق الطالبة بقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود. وهي المقالة صدرت عن مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر فرع كفر الشيخ. وهذا البحث يتناول مسألتين رئيسيتين: مفهوم الصيغة في العقود، وصيغ الوقف في الوثائق المحلية والمحاكم بالسعودية، مع تحليل أسباب الخلاف بينهما. يهدف إلى بيان أهمية الصيغة، أنواعها، ودلالاتها، مع رصد موقف الفقهاء منها، وخاصة في عقد الوقف. استخدمت الباحثة المنهجين الاستقرائي والوصفي، وتوصلت إلى أن الصيغة ركن أساسي في العقود، وهي إما لفظية أو فعلية، مع اختلاف المذاهب في اشتراطها.

فتساوى البحثان في الكلام عن الوقف بالفعل ويختلف هذا البحث بالبحث المذكور، بأن هذا البحث يتكلم عن الوقف بالفعل في منظور الفقه الإسلامي وجمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا (*KHI*) (دراسة مقارنة)، أما ذلك البحث يتكلم عن بيان أهمية الصيغة في العقود والوقف، وتحليل أنواعها وأثرها في الوثائق والمحاكم السعودية، مع توضيح الخلاف الفقهي حولها.

ب- منهج البحث

هذا البحث يعتبر بحثاً مكتوباً الذي قام الباحث فيه بمطالعة كتب العلماء والبحوث العلمية أو الفتاوى التي لها صلة بموضوع البحث من المؤلفات القادمة والبحوث المعاصرة والاطلاع على قانون الوقف بإندونيسيا الذي لها علاقة

بموضوع البحث. والباحث يسلك في كتابة هذا البحث على منهج دراسة تحليلية قانونية، وهو بالتحليل ما يوجد من

القانون في قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤.

ت- البحث ونتائجه

(١) مفهوم الوقف و مشروعيته

الوقف لغة: الحبس^{٢٣٧}، مصدر وقف يقف وقفاً، ويقال: وقف، أي: توقف عن المشي ومصدره وقوف، مثل قعد قعوداً^{٢٣٨}. قال ابن فارس: الواو والقاف: أصل واحد يدل على تمكث في شيء، يقاس عليه^{٢٣٩} والوقف والحبس والتسبيل بمعنى واحد^{٢٤٠} قال الليث: الوقف مصدر قولك: وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز. فإذا كان لازماً قلت: وقفت وقوفاً، وإذا وقفت الرجل على كلمة قلت وقفته توقيفا. قال أبو زيد ومالك تقف دابتك: تحبسها بيدك^{٢٤١} الوقف في الأصل مصدر وقفه إذا حبسه وقفاً، ووقف بنفسه وقوفاً يتعدى ولا يتعدى، وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر^{٢٤٢} الوقف في اللغة الحبس والمنع، وهو ثلاثي من الباب الثاني، يقال وقف يقف وقفاً، ولا يأتي رباعياً إلا في لغة رديئة، ويشتبه استعمال المصدر باسم المفعول، فيقال: هذه الدار وقف، أي موقوفة، ولهذا فإنه يثنى ويجمع عندئذ، فيقال: وقفان وأوقاف، ويأتي بمعنى السكون، يقال وقفت الدابة إذا سكنت^{٢٤٣}.

^{٢٣٧} العثيمين، محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (مصر: دار ابن الجوزي، ١٤٢٦ هـ)، ج: ١١، ص: ٥.
^{٢٣٨} المصدر السابق.
^{٢٣٩} جعفر، عبد القادر جعفر جعفر، الوقف النقدي تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة، (مصر: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ١٤٣٧ هـ)، ص: ١٠.
^{٢٤٠} زين الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: دار النموذجية، بدون سنة)، ص: ٦٥.
^{٢٤١} أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي اللغوي الشافعي، تهذيب اللغة، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ج: ٩، ص: ٢٥١.
^{٢٤٢} قاسم الحنفي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ص: ٧٠.
^{٢٤٣} أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ج: ١، ص: ٢٥٦.

للوقف تعريفات عديدة، تباينت باختلاف آراء الفقهاء من المذاهب الأربعة، استنبطت من الخصوصيات التي أكد عليها النبي ﷺ، وأصحابه الكرام رضوان الله عليهم. وبالتالي فقد جاءت منتظمة على النحو التالي: أن الوقف عند الحنفية هو حبس العين على ملك الواقف، والتصرف بمنفعتهما، أو صرف منفعتها إلى من أحب.^{٢٤٤} يلاحظ من هذا التعريف على أنه: لا يزول ملك الواقف عن الوقف، إلا بحكم الحاكم، أو يعلقه بموته، فيقول إذا مت وقفت داري على كذا.^{٢٤٥} وفي المذهب المالكي عرف الوقف بأنه إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاءه على ملك معطيه ولو تقديراً.^{٢٤٦} ويشير أحد فقهاء المالكية العلامة أبو عبد الله محمد الأنصاري المشهور بـ "الرصاص" على أن فقهاء بعضهم يعبر بالحبس، وبعضهم بالوقف، غير أن الوقف عندهم أقوى في التحبیس، وهما في اللغة مترادفتان، فيقال وقفته، ويقال حبسته، والحبس يطلق على ما وقف، ويطلق على المصدر وهو الإعطاء.²⁴⁷ ويستفاد من تعاريف الوقف عند المالكية، على أنه متى تم الوقف فإنه يمنع على الواقف التصرف في العين الموقوفة، مع إلزامية التصديق بالمنفعة مع بقاء العين على ملك الواقف، أي أن الوقف لا يخرج العين الموقوفة عن ملك الواقف بل تبقى في ملكيته، لكن يمنع عليه التصرف فيها بالتصرفات الناقلة للملكية، كما لا يجوز له الرجوع فيه.

وأما الوقف عند فقهاء المذهب الشافعي أنه حبس مال يمكن الإنتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.^{٢٤٨} وأضاف إليه أحد الفقهاء الشافعية العلامة شمس الدين الرملي قيلاً للمصرف

^{٢٤٤} شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشَّيْبَانِيُّ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّيْبَانِيِّ، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، ١٣١٣ هـ)، ج: ٣، ص: ٣٢٤.

^{٢٤٥} ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين ابن الهمام أحمد بن قودر قاضي، فتح القدير، (بدون المدينة: دار الفكر، بدون سنة)، ج: ٦، ص: ٢٠٦.

^{٢٤٦} محمد الأنصاري الرصاص أبو عبد الله المحقق الكتاب: محمد أبو الأجنان - الطاهر المعموري، شرح حدود ابن عرفة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م)، ج: ٢، ص: ٥٣٩.

²⁴⁷ المصدر السابق

^{٢٤٨} ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ج: ٦، ص: ٢٣٥.

المباح بقوله بأن يكون موجوداً.^{٢٤٩} وعند الحنابلة فهم يرون أن الوقف شرعاً: تحبب الأصل وتسبيل الثمرة.^{٢٥٠} في مقابل ذلك يرى آخر على أن الوقف: تحبب مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته، يصرف ريعه إلى جهة بر، تقريباً إلى الله تعالى.^{٢٥١}

والتعريف الذي اختاره الباحث هو تعريف الحنابلة، حيث قالوا بأن الوقف هو: تحبب الأصل وتسبيل المنفعة. وقد جعل أبو زهرة- رحمه الله - هذا التعريف أجمع التعاريف فقال: أجمع تعريف لمعاني الوقف أنه: حبس العين وتسبيل ثمرتها، أو حبس عين للتصدق بمنفعتها.^{٢٥٢} وقوام هذا التعريف هو: حبس العين، التي لا يتصرف فيها بالبيع، أو الرهن، أو الهبة، ولا تنتقل بالميراث. أما المنفعة أو الغلة فإنها تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

وأما تعريف الوقف عند قانون الوقف بإندونيسيا (UU) ففي القانون رقم ٤١ السنة ٢٠٠٤ ذكر في

المادة الأولى من القانون أن الوقف هو:

Wakaf adalah perbuatan hukum wakif untuk memisahkan dan/atau menyerahkan sebagian harta benda miliknya untuk dimanfaatkan selamanya atau untuk jangka waktu tertentu sesuai dengan kepentingannya guna keperluan ibadah dan/atau kesejahteraan umum menurut syariah.

ما ترجمته: الوقف هو التصرف من الواقف ليفصل ويسلم بعض ماله للانتفاع الأبدي أو استخدامه في فترة

محددة لمصالح العبادة أو لمصالح العامة وفقاً للشريعة.^{٢٥٣}

^{٢٤٩} محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ج: ٥، ص: ٣٨٥.

^{٢٥٠} أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المغني، (الرياض: دار عالم الكتب، بدون سنة)، ج: ٨، ص: ١٩١.
^{٢٥١} تقي الدين، محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي الشهير بابن النجار، منتهى الإيرادات مع حاشية ابن قائد، (بدون المدينة: مؤسسة الرسالة، بدون سنة)، ج: ٣، ص: ٣٣٠.

^{٢٥٢} أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى أحمد، محاضرات في الوقف، (مصر: دار الفكر العربي، بدون سنة)، ص: ٣٨.

^{٢٥٣} قانون الوقف رقم ٤١ السنة ٢٠٠٤ جمهورية إندونيسيا.

دلت على مشروعية الوقف نصوص عامة من القرآن الكريم، وفصلته أحاديث من السنة النبوية المطهرة، وعمل به الصحابة، وأجمعوا على مشروعيته كما نقل ذلك أهل العلم وذهبوا إليه جميعاً. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾^{٢٥٤} وقد فهم الصحابة الكرام المراد من الآية الكريمة الأولى فبادروا للعمل بها (فعن أنس بن مالك يقول: كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالاً وكان أحب أمواله إليه يبرحاء وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماءٍ فيها طيب^{٢٥٥}. قال أنس فلما نزلت هذه الآية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله فقال إن الله يقول في كتابة: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلي يبرحاء وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بخ ذلك مال رايح ذلك مال رايح قد سمعت ما قلت فيها وإني أرى أن تجعلها في الأقربين).^{٢٥٦} (فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله! فقسمها أبو طلحة في أقاربه و بني عمه).^{٢٥٧}

وأما الحديث فعن ابن عمر رضي الله عنهما فيما رواه الإمام البخاري وغيره: أن عمراً أصاب أرضاً من أرض خيبر، فقال يا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، أصبت مالاً بخيبر لم أصب قط مالاً خيراً منه، فما تأمرني؟ فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث قال ابن عمر: فتصدق بها عمر على ألا تباع، ولا توهب، ولا تورث، في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضعيف، وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل

^{٢٥٤} سورة آل عمران الآية ٩٦.

^{٢٥٥} مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القرشي النيسابوري، صحيح المسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ/١٩٩١ م)، ج: ١، حديث رقم: ٩٨٨، ص: ٦٩٣.

^{٢٥٦} ابن كثير، إسماعيل بن عمران بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (الرياض: دار الطيبة، بدون سنة)، ج: ٢، ص: ٧٣.

^{٢٥٧} البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م)، رقم: ١٤٦١، ص: ٣٥٥.

منها بالمعروف، ويطعم غير متمول).^{٢٥٨} وحديث وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد قال الحافظ ابن حجر في هذا الحديث: وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف.^{٢٥٩}

فقد صرح غير واحد من أهل العلم بأن إجماع الصحابة منعقد على صحة الوقف، فقد ذكر صاحب المغني، أن جابراً رضي الله عنه قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف، وهذا إجماع منهم، فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك ولم ينكره أحد، فكان إجماعاً.^{٢٦٠} وقال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الإمام الترمذي قوله: لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس.^{٢٦١} وقال صاحب الإسعاف بعد ذكره لأوقاف الصحابة: وهذا إجماع منهم على جواز الوقف ولزومه، ولأن الحاجة ماسة إلى جوازه.^{٢٦٢} هذا في الإجماع المنقول على صحة الوقف، أما اللزوم وعدمه فقد وقع فيه الخلاف، فأبو حنيفة يقول: صحيح غير لازم، وأبو يوسف ومحمد وعامة الفقهاء يقولون بأنه صحيح لازم.^{٢٦٣}

(٢) حكم الوقف بالفعل في الفقه الإسلامي و قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤.

لوقف أربعة أركان، وهي الواقف، والموقوف، والموقوف عليه، والصبغة.^{٢٦٤} وفي هذه المقالة تركز على ما يتعلق بالصبغة لأنها مما تعبر بالإقرار في اصطلاح قانون الوقف الإندونيسي. والصبغة إما صريحة وإما كناية. فالصريحة هي التي لا تحتل إلا المعنى المراد، مثل أن يقول وقف دار على الفقراء، أو هي موقوفة عليهم، أو يقول: حبستها لهم، أو سببتها

^{٢٥٨} البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م) ص: ٦٧٥ (حديث رقم: ٢٧٣٧).

^{٢٥٩} ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، (القاهرة: المكتبة السلفية، بدون سنة)، ج: ٥، ص: ٤٠٥ (حديث رقم: ٢٧٧٥، باب: وقف الدواب والكراع والعروض والصامت).

^{٢٦٠} أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المغني، (الرياض: دار عالم الكتب، الطبعة الثالثة)، ج: ٨، ص: ١٨٦.
^{٢٦١} ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (القاهرة: مكتبة السلفية، بدون سنة)، ج: ٥، ص: ٤٠٢.

^{٢٦٢} برهان الدين، إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن شيخ علي الطبرلسي الحنفي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، (بيروت: دار الرائد العربي، بدون سنة)، ص: ١٣.

^{٢٦٣} المصدر السابق، ص: ٧.

^{٢٦٤} مصطفى الخن، الدكتور مصطفى البغا، علي الشريحي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م)، ج: ٥، ص: ١٢.

لهم. ومثل هذه الألفاظ الصريحة الواضحة في الدلالة على المقصود لا تحتاج إلى نية لصحة الوقف، شأنها شأن كل لفظ صريح في العقود، بل يكفي فيها النطق بها. وأما الكناية هي اللفظ الذي يحتمل مع المعنى المراد غيره، كأن يقول: مالي صدقة على الفقراء، أو حرمته لهم، أو أبدته عليهم، وهكذا. ومن كناية أيضاً كتابة الناطق. والكناية لا بدّ فيها من النية مع اللفظ، شأنها شأن كل ألفاظ الكناية في العقود، حتى تنشأ العقود صحيحة.^{٢٦٥}

وأما ما يتعلق دلالة فعلية، فدلالة الوقف عند الحنفية أنه يجوز بالقول والفعل.^{٢٦٦} وقد بين هذا القول هلال الرأي الحنفي: "وإذا جعل الرجل داره مسجداً للمسلمين، وبنائها كما تُبنى المساجد، وأشهد الله على أنه جعلها مسجداً، فهذا عندنا جائز، وإن لم يكن صلي فيها، وهذا خلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: لا يكون مسجداً حتى يُصلى فيه."^{٢٦٧} وأما عند المالكية فإنهم يجيزون الوقف بالفعل وأنه يقوم مقام القول. قال الرعيبي المالكي: "فلو أذن في الصلاة مطلقاً أي إذنا مطلقاً أو في الصلاة مطلقاً ولم يخص به فرضاً ولا نفلاً وقال في المسائل الملقوطة ولو بنى مسجداً وأذن في الصلاة فيه فذلك كالصريح لأنه وقف وإن لم يخص زماناً ولا شخصاً ولا قيد الصلاة فيه بفرض ولا نفل فلا يحتاج إلى شيء من ذلك ويحكم بوقفه".^{٢٦٨} وذكر الدسوقي المالكي: أن لفظ "حبست" و"وقفت"، أو ما يقوم مقامهما؛ كالتخلية بين مسجد وبين الناس، وإن لم يخص قوماً دون قوم، ولا فرضاً دون نفل، فإذا بنى مسجداً، وأذن فيه للناس، فذلك كالصريح بأنه وقف، وإن لم يخص زماناً ولا قوماً، ولا قيد الصلاة بكونها فرضاً أو نفلاً، فلا يحتاج إلى شيء من ذلك، ويحكم بوقفه.^{٢٦٩}

^{٢٦٥} المصدر السابق

^{٢٦٦} أبو محمد غانم بن محمد البغدادي الحنفي، مجمع الضمانات، (بدون المدينة: دار الكتاب الإسلامي، بدون سنة)، ص: ٣٢٧.

^{٢٦٧} هلال بن يحيى بن مسلم الرأي البصري، أحكام الوقف، باب الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً أو مقبرة أو غيره (بدون المدينة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م)، ص: ١٧.

^{٢٦٨} محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيبي المالكي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بدون المدينة: دار الفكر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ج: ٦، ص: ٢٧.

^{٢٦٩} محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني، الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (بدون المدينة: مؤسسة غراس، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م)، ص: ٣٣٦.

وأما عند الشافعية فإنهم يشترطون الوقف بالقول دون الفعل.^{٢٧٠} ذكر يوسف الشيرازي الشافعي: أنه لا يصح الوقف إلا بالقول وألفاظه: وقفت، وحبست، وسببت، وفي قوله: حرمت، وأبدت وجهان، وإن قال تصدقت لم يصح الوقف حتى ينويه أو يقرن به ما يدل عليه؛ كقوله: صدقة محرمة، أو مؤبدة، أو صدقة لا تباع، وما أشبهها.^{٢٧١} قال زكريا الأنصاري: "وكذا لو بنى بناء على هيئة المسجد وأذن في الصلاة فيه لم يصح مسجداً وإن صلى فيه."^{٢٧٢}

وفي المذهب الحنبلي فيجوز الوقف بالفعل. قال ابن قدامة: "وظاهر مذهب أحمد أن الوقف يحصل بالقول والفعل مع القرائن الدالة عليه؛ مثل أن يبني مسجداً، ويأذن للناس في الصلاة فيه، أو مقبرة ويأذن في الدفن فيها، أو سقاية ويأذن في دخولها، فإنه قال في رواية أبي داود وأبي طالب، فيمن أدخل بيتاً في المسجد، وأذن فيه: لم يرجع فيه."^{٢٧٣} يقول الشيخ محمد بن الصالح العثيمين رحمه الله: "ويصح بالقول وبالفعل الدال عليه. قوله: "بالقول" بأن يقول: وقفت داري، أو وقفت سيارتي، أو وقفت أرضي، وما أشبه ذلك. أما الفعل فيشترط أن يكون هناك قرينة تدل على أنه وقف، فإذا وجدت قرينة تدل على أنه وقف فهو وقف ولو نوى خلافه، ولهذا قال: وبالفعل الدال عليه، كمن جعل أرضه مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه أو مقبرة وأذن في الدفن فيها. وبالفعل الدال عليه، كمن جعل أرضه مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه أو مقبرة وأذن في الدفن فيها. وبالفعل الدال عليه، كمن جعل أرضه مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه، يعني بنى مسجداً وقال للناس: صلوا فيه، فهنا لم يقل: إنه وقف، لكنه فعل فعلاً يدل على الوقف."^{٢٧٤}

فبالخلاصة أنه اختلف الفقهاء في مسألة الوقف بالفعل. فالشافعية يرون وجوب صيغة الوقف بالقول على الواقف ولكنهم لا يوافقون مذاهب الفقهاء الذين أجازوا الوقف بالفعل، لأن الفعل ليس كالقول ولا يدل على إثبات

^{٢٧٠} زين الدين أحمد بن عبد العزيز الدين، فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، (بدون المدينة: دار ابن حزم، بدون سنة)، ص: ٤٠٢.
^{٢٧١} أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، التنبيه في الفقه الشافعي، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ)، ص: ١٣٧.
^{٢٧٢} زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيني، الغرر المهيبة في شرح البيهجة الوردية، (بدون المدينة: المطبعة الميمنية، بدون سنة)، ج: ٣، ص: ٣٦٦.
^{٢٧٣} موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (جدة: المملكة العربية السعودية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، ص: ٢٣٨.
^{٢٧٤} محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (بدون المدينة: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ)، ج: ١١، ص: ٥-١١.

الوقف، وأما بقية المذاهب يرون عدم وجوب القول في الوقف ويصح الوقف بالفعل مع الشرط أو القرينة الدالة على الوقف.

وحيث تطرق البحث عن صيغة الوقف في قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤، يود الباحث أن يعرض نص القانون. ففي قسم السابع من القانون تحت العنوان "إقرار الوقف" مادة ١٧ ينص القانون ما يلي؛

(1) Ikrar wakaf dilaksanakan oleh Wakif kepada Nadzir di hadapan PPAIW dengan disaksikan oleh 2 (dua) orang saksi.

(2) Ikrar Wakaf sebagaimana dimaksud pada ayat (1) dinyatakan secara lisan dan/atau tulisan serta dituangkan dalam akta ikrar wakaf oleh PPAIW.²⁷⁵

(1) يُنفَّذ إقرار الوقف من قبل الواقف أمام الناظر عند الهيئة المسؤولة عن الوقف بحضور شاهدين اثنين.

(٢) يُصَحَّح بإقرار الوقف كما هو مبين في الفقرة (١) شفويًا و/أو كتابيًا ويتم تدوينه في وثيقة إقرار الوقف بواسطة الهيئة المسؤولة عن الوقف.

في هذا القانون، لا يصرح القانون بلزوم صيغة الوقف بالقول المعبر عنه بإقرار الوقف. وإنما بين أن من أراد أن يقف فله أن يمثل بإجراءات التي ذكرها القانون من تدوينه في وثيقة إقرار الوقف بواسطة الهيئة المسؤولة عن الوقف ويتم الإقرار باللسان أو الكتابة أمامهم. ولكن جاء البيان بشأن إقرار الوقف ما يدل على أن الوقف لا بد أن يسجل رسميًا وبالتالي لا يعطي المجال لوجود الوقف بالفعل. وهذا النظام جعل لتنظيم أمور الوقف وتحقق المصالح وندفع المفساد. حيث جاء في البيان ما نصه؛

1. Untuk menciptakan tertib hukum dan administrasi wakaf guna melindungi harta benda wakaf, Undang-Undang ini menegaskan bahwa perbuatan hukum wakaf wajib dicatat dan dituangkan dalam akta ikrar wakaf dan didaftarkan serta diumumkan yang pelaksanaannya

²⁷⁵ <https://peraturan.bpk.go.id/Details/40788/uu-no-41-tahun-2004>، يوليو ٢٥ ٢٠١٣ تم الاطلاع عليه في يوم الأحد،

*dilakukan sesuai dengan tata cara yang diatur dalam peraturan perundang-undangan yang mengatur mengenai wakaf dan harus dilaksanakan. Undang-Undang ini tidak memisahkan antara wakaf-ahli yang pengelolaan dan pemanfaatan harta benda wakaf terbatas untuk kaum kerabat (ahli waris) dengan wakaf-khairi yang dimaksudkan untuk kepentingan masyarakat umum sesuai dengan tujuan dan fungsi wakaf.*²⁷⁶

١- من أجل تحقيق الانضباط القانوني والإداري للوقف لحماية ممتلكات الوقف، يؤكد هذا القانون على ضرورة تسجيل التصرف القانوني للوقف وتوثيقه في وثيقة إقرار الوقف وتسجيله والإعلان عنه وفقاً للإجراءات التي تحددها اللوائح القانونية المتعلقة بالوقف ويجب تنفيذها. لا يفرق هذا القانون بين الوقف الخيري الذي يتم إدارة واستخدام ممتلكاته بشكل محدود لذوي القربى (الورثة) وبين الوقف الخيري الذي يُقصد به خدمة المصلحة العامة وفقاً لأهداف ووظائف الوقف.

ولذلك جاء التأكيد لاحقاً في أواخر القانون ما يدل على أن الوقف لا بد أن يسجل رسمياً. ولقد جاء هذا البيان

في صدد مادة ٩٦ ما نصها ؛

(1) Dengan berlakunya Undang-Undang ini, wakaf yang dilakukan berdasarkan ketentuan peraturan perundang-undangan yang berlaku sebelum diundangkannya Undang-Undang ini, dinyatakan sah sebagai wakaf menurut Undang-Undang ini.

*(٢) Wakaf sebagaimana dimaksud pada ayat (1) wajib didaftarkan dan diumumkan paling lama 5 (lima) tahun sejak Undang-Undang ini diundangkan*²⁷⁷.

(1) مع سريان هذا القانون، يُعتبر الوقف الذي تم بناءً على أحكام القوانين واللوائح المعمول بها قبل إصدار هذا القانون صحيحاً كوقف وفقاً لأحكام هذا القانون.

²⁷⁶ <https://peraturan.bpk.go.id/Details/40788/uu-no-41-tahun-2004>. ٢٠٢٥ يوليو ١٣، الأحد، تم الاطلاع عليه في يوم الأحد،

²⁷⁷ <https://peraturan.bpk.go.id/Details/40788/uu-no-41-tahun-2004>. ٢٠٢٥ يوليو ١٣، الأحد، تم الاطلاع عليه في يوم الأحد،

(2) يجب تسجيل الوقف كما هو موضح في الفقرة (١) والإعلان عنه في موعد لا يتجاوز ٥ (خمسة) أعوام من تاريخ إصدار هذا القانون.

يتبين أن القانون ينص على أن الوقف بالفعل لا يعتبر لأنه إذا لم يكن مسجلاً رسمياً شفويًا أو كتابياً فإن الوقف لا يعتبر صحيحاً قانوناً. وهذا بخلاف الفقه الإسلامي الذي يذكر فيه الفقهاء الاختلاف في كون لزوم الوقف بالفعل. فإن المسألة اجتهادية ولكن لما كان النظام ينص على تسجيل الوقف ولا سبيل إلى صيغة الوقف إلا بإقراره شفويًا أو كتابة أمام الجهة المسؤولة صار الوقف بالفعل غير معتبر في القانون ولا يترتب عليه أثره من عدم جواز بيعه وشرائه وهبته وإرثه ورهنه. وكل نزاع حصل بسبب الوقف بالفعل فإن الحكومة لا تعتبره لأنه لم يكون على القانون المذكور.

ولما كان الوقف بالفعل أمر اجتهادي وقد صدر القانون ما يدل على أن الوقف بالفعل لا يعتبر قانوناً فإن حكم الدولة يرفع الخلاف. وقد بين في ذلك الشيخ إبراهيم الرحيلي في كتابه "الإحكام في سبر أحوال الحكام" حيث قال: "لصورة الخامسة: أن يأمر بفعل أو ترك يتعلقان بمسألة اجتهادية. فتجب طاعته في ذلك بناء على ما قرره العلماء من أن العلماء أو الخصوم إذا اختلفوا أو تنازعوا في أمر فإن حكم الحاكم يرفع الخلاف ويصار إليه في حل النزاع."^{٢٧٨}

وقد جاء في بيان هذا جمع من فقهاء الأمة حيث قالوا أن حكم الحاكم في الأمور الاجتهادية يرفع الخلاف ويلزم الناس العمل بمقتضاه. قال أبو العباس القرافي المالكي: "اعلم أن حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ويرجع المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم، وتتغير فتياه بعد الحكم عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماء."^{٢٧٩} وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل تصرف متنازع فيه إذا حكم الحاكم بصحته لم يكن لغيره نقضه إذا لم يخالف نصاً ولا إجماعاً."^{٢٨٠}

^{٢٧٨} إبراهيم بن عامر الرحيلي، *الإحكام في سبر أحوال الحكام*، (الكويت: مشروع العلامة ابن عثيمين الخيري، 2016 م)، ص. ٥١.
^{٢٧٩} القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، *أنوار البروق في أنواء الفروق*، (دون المدينة: علم الكتب، بدون سنة)، ج: ٢، ص: ١٠٣.
^{٢٨٠} تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ٢٠٠٥ م)، ج: ٣٠، ص: ٥٨.

ففي طاعة الحكومة بشأن الوقف لا بد أن يكون مسجلاً لأن فيه مصلحة الجماعة والائتلاف ودرء مفسدة الفرقة والاختلاف. وقد بين هذا ابن أبي العز الحنفي حيث قال: "وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة - يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية، ولهذا لم يجز للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض."^{٢٨١}

ولكن بين العلماء ثمة ضوابط في أن حكم الحاكم يرفع الخلاف. فقد بين ذلك الشيخ إبراهيم الرحيلي في كتابه المذكور ما اختصاره ما يلي^{٢٨٢}؛

١. أن تكون المسألة المنظور فيها اجتهادية والخلاف فيها معتبر له وجه صحيح يحتمله الدليل.
٢. أن يستند الحاكم في اختياره وترجيحه لما يأمر به الأمة على دليل شرعي صحيح صالح للترجيح.
٣. أن حكم الحاكم يقطع النزاع في الدين ولا تبرأ به الذمة في الآخرة فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً.
٤. لا ينقض حكم الحاكم في الأمور الاجتهادية ولا يعارض بقول عالم أو أكثر حتى لو خالف قول الأئمة الأربعة مجتمعين، وإنما ينقض بمخالفة دليل من كتاب أو سنة أو إجماع.
٥. حكم الحاكم ملزم في مسائل الاجتهاد التي تتطلب اجتهاده والمتعلقة بمصالح الأمة العامة كسياسة الدولة وتنظيم مصالحها وكذا مسائل العبادات المتعلقة بالعمامة كإقامة الصلوات المكتوبة وتعيين أوقاتها وأئمتها والإشراف على المساجد وإدارتها وكذا ما يرفع إليه من مسائل القضاء للفصل بين الخصوم وأداء الحقوق، وغيرها من مسائل تتعلق بالمصالح العامة مما يقدره الإمام.

(٣) مقارنة الوقف بالفعل في الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤.

^{٢٨١} ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد الأذري الصالحي الدمشقي، شرح العقيدة الطحاوية، (بدون المدينة: دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٥ م)، ص: ٣٧٦.

^{٢٨٢} إبراهيم بن عامر الرحيلي، الإحكام في سبر أحوال الحكام، (الكويت: مشروع العلامة ابن عثيمين الخيري، 2016م)، ص: ٥٤-٥٨.

وقد بين الباحث عن آراء العلماء في حكم الوقف بالفعل ، وبين الباحث عن قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ على وجوب تسجيل الوقف قانونيا الذي يستلزم الصيغة بها إما شفويا أو كتابة. وكانت الصيغة في القانون تسمى بالإقرار . سعى الباحث في هذا البحث أن يبحث أوجه الاتفاق والاختلاف بين آراء العلماء وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ المتعلق بالوقف بالفعل.

وجد الباحث وجه الاختلاف بين الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ بشأن الوقف بالفعل كما يلي؛ أولا، أن قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ اتفق بالفقه الإسلامي في صيغة الوقف بأن الواقف لا بد أن يكون لديه صيغة على وقفه. ثانيا، أن قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ الإسلامي اتفق بالفقه الإسلامي في صيغة الوقف بالقول.

وأما وجه الاختلاف في مسألة الوقف بالفعل بين الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ ما يلي؛ أن بعض العلماء أزموا صيغة الوقف بالقول، فلا يصح الوقف بالفعل، فهذا عند الشافعية. فالوقف بالفعل لا يعتبر لأن الفعل ليس كالقول ولا يدل على إثبات الوقف. وبعضهم أجازوا الوقف بلا صيغة القول ويجوز بالفعل الذي الدال على الوقف وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية. ويختلف الأمر مع وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ الذي يلزم الواقف بأن يقر على وقفه بالقول أو بالكتابة أمام الموظف حسب النظام المكتوب ولا يعتبر الوقف صحيحا قانونيا إلا إذا سجل رسميا. وهذا يتفق القانون بالمذهب الشافعي ويختلف بالمذاهب الأخرى.

ث- الخاتمة

في ختام هذا البحث يود الباحث أن يذكر نتائج البحث التي هي أجوبة عن الأسئلة الواردة في تحديد المسائل على ما يلي؛ اختلف الفقهاء في حكم الوقف بالفعل في الفقه الإسلامي. فالشافعية يرون لزوم صيغة الوقف بالقول على الواقف ولكنهم لا يوافقون مذاهب الفقهاء الذين أجازوا الوقف بالفعل. لأن الفعل ليس كالقول ولا يدل على إثبات الوقف. وأما الفقهاء الآخرون وهم الحنفية والمالكية والحنابلة فيرون عدم وجوب صيغة القول في الوقف ويصح الوقف بالفعل مع

الشرط أو القرينة الدالة على الوقف. إن قانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ أُلزم تسجيل الوقف ولا يتم هذا التسجيل إلا بصيغة الوقف شفويا أو كتابة والمفهوم منه أن الوقف بالفعل لا يعتبر صحيحا قانونيا.

وقد اتفق الفقه الإسلامي وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ على اعتبار الصيغة القولية ركنا في الوقف. كل المذاهب يرون صحة الوقف بالقول. واختلفا في أن بعض العلماء أُلزموا صيغة الوقف بالقول، فلا يصح إقرار الوقف بالفعل، فهذا عند الشافعية. فالوقف بالفعل لا يعتبر لأن الفعل ليس كالقول ولا يدل على إثبات الوقف. وبعضهم أجازوا الوقف بلا صيغة القول ويجوز بالفعل الذي الدال على الوقف وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية. ويختلف الأمر مع وقانون الوقف بإندونيسيا رقم ٤١ سنة ٢٠٠٤ الذي أُلزم الواقف بأن يقر على وقفه بالقول أو بالكتابة أمام الموظف حسب النظام المكتوب ولا يعتبر الوقف صحيحا قانونيا إلا إذا سجل رسميا. فاتفق القانون بالمذهب الشافعي في إلزام الواقف على صيغة الوقف بالقول وأما الحنفية والمالكية والحنابلة فيرون جواز الوقف بالفعل الدال عليه.

في ختام هذا البحث، يأمل الباحث أن يكون دافعاً لبحوث أعمق في قضايا الوقف، خصوصا في ظل التغيرات التشريعية المعاصرة. ويرجو أن يساهم في رفع الوعي بأهمية صيغة الوقف في الفقه والقانون، وتحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة. كما يتطلع إلى أن يدعم هذا البحث تنمية المؤسسات الوقفية بما يخدم مصالح المسلمين في العصر الحاضر.

ج- المراجع

القرآن الكريم.

أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى أحمد. محاضرات في الوقف. مصر: دار الفكر العربي. بدون سنة.
أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون سنة.

أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي. المغني. الرياض: دار عالم الكتب. بدون سنة.
أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة الأزهري الهروي اللغوي الشافعي. تهذيب اللغة. بيروت: دار الكتب العلمية بدون سنة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمران بن كثير القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. الرياض: دار الطيبة. بدون سنة.

- أبو محمد، غانم بن محمد البغدادي الحنفي، مجمع الضمانات. بدون المدينة: دار الكتاب الإسلامي. بدون سنة.
- ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد الأذري الصالحي الدمشقي. شرح العقيدة الطحاوية. بدون المدينة: دار السلام للطباعة والنشر. ٢٠٠٥ م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني. مجموع الفتاوى. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ٢٠٠٥ م.
- ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي. منتهى الإيرادات مع حاشية ابن قائد. بدون المدينة: مؤسسة الرسالة. بدون سنة.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين ابن الهمام أحمد بن قودر قاضي. فتح القدير. بدون المدينة: دار الفكر. بدون سنة.
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا زين الدين أبو يحيى السنيكي. الغرر الهية في شرح البهجة الوردية. بدون المدينة: المطبعة الميمنية. بدون سنة.
- البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله. صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب. بيروت: دار ابن كثير. ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- برهان الدين، ابراهيم بن موسى بن أبي بكر بن شيخ علي الطرلسي الحنفي. الإسعاف في أحكام الأوقاف. بيروت: دار الرائد العربي. بدون سنة.
- البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي. أحكام الوقف، باب الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً أو مقبرة أو غيره. بدون المدينة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن. ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- جعفر، عبد القادر جعفر جعفر. الوقف النقدي تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة. مصر: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. ١٤٣٧ هـ.
- الخن، مصطفى، مصطفى البغا، علي الشريجي. الفقه المهيج على مذهب الإمام الشافعي. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الرحيلي، إبراهيم بن عامر. الإحكام في سبر أحوال الحكام. الكويت: مشروع العلامة ابن عثيمين الخيري. ٢٠١٦ م.
- الرصاص، محمد الأنصاري أبو عبد الله المحقق الكتاب: محمد أبو الأجنان - الطاهر المعموري. شرح حدود ابن عرفة. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٩٩٣ م.
- الرُّعيني، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. بدون المدينة: دار الفكر. ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون سنة.
- زين الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي. مختار الصحاح. بيروت: دار النموذجية. بدون سنة.
- زين الدين، أحمد بن عبد العزيز الدين. فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين. بدون المدينة: دار ابن حزم. بدون سنة.
- الشَّيْبِيُّ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّيْبِيِّ. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق. ١٣١٣ هـ.
- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف. التنبيه في الفقه الشافعي. بيروت: عالم الكتب. ١٤٠٣ هـ.
- العثيمين، محمد بن صالح العثيمين. الشرح الممتع على زاد المستقنع. مصر: دار ابن الجوزي. ١٤٢٦ هـ.
- العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي بن حجر. فتح البار. القاهرة: المكتبة السلفية. بدون سنة.
- قاسم الحنفي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون سنة.
- قانون الوقف رقم ٤١ السنة ٢٠٠٤ جمهورية إندونيسيا.
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. أنوار البروق في أنواء الفروق. دون المدينة: علم الكتب. بدون سنة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية. ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الكلوذاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب. الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. بدون المدينة: مؤسسة غراس. ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي. المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. جدة: المملكة العربية السعودية. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. صحيح المسلم. كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- الهيتمي. ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. تحفة المحتاج في شرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون سنة.
- <https://peraturan.bpk.go.id/Details/40788/uu-no-41-tahun-2004> تم الاطلاع عليه في يوم الأحد، ١٣ يوليو ٢٠٢٥.